الحمد لله علی احسانه که حاشیه عجیبه و غریبه بر میر زاهد رساله

از تصانیف بحر العلوم ملک العلما موجد علوم حکمیه مروج علوم نقلیه



مع حاشیه کشف المکتوم فی حاشیه بحر العلوم از تصانیف جناب مولانا مولوی

محمد عبد الحلیم صاحب مغفور بمطبع علوی علی بخش خان طبع ۱۲۸۷

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شهد لنفسه بانه لا اله الا هو وحده وانطق الموجودات بآيات دلت على ان لا ملك وحده الا هو لا شريك له في الملك والملكوت وله الكبرياء والعظمة والجبروت يسبح له ما في الارض ومن في السموات وينزهه عما لا يليق بجنابه كل احد من الكائنات نحمده على ما اغرق نوع الانسان في لجج الايادي وهيأ المصالح واسبغ للبادي ونشكره على ما اعطانا القوة النظرية ليكمل نفسه بنور الايمان وبسط القوة العملية ليتحلى بالاخلاق على وفق مرضيات الرحمن وبعث فيهم سبل الرشاد و[illegible] والى سبيله السوي سيد الاولين واصطفى من بينهم من بعثه نبيا وآدم بين الروح والجسد وارسله رسولا الى الثقلين فلم يكن آدم ومن دونه الا تحت لوائه يوم يحشرون للحساب وعلمه علوما بعضها ما احتوى عليه القلم الاعلى وما اطلع على جانبها اللوح الاوفى علم [illegible] من الازل الى الابد [illegible] في السموات والارض [illegible] حبيب رب العالمين سيد المرسلين امام الانبياء ختام صاحب الحوض والمقام المحمود وهو كاسمه محمد صلى الله عليه افضل الصلوات واعظم التسليمات ما دام اللوح محفوظا فيه التصورات والتصديقات وعلى آله الذين فازوا بالمقام العظيم بيمن اتباع سنته وشرعه الحكيم وعلى اصحابه الذين هم نجوم الاهتداء ولم يرض رب العالمين الا بهم بالاقتداء ونشروا اعلام الاسلام باعلاء كلمة الله العليا ونشروا الشريعة الحنيفية السهلة البيضاء لا سيما على خلفائه الراشدين الائمة المهديين جعل سعيهم في قمع بنيان الجور والطغيان واقامة بنيان العدل والاحسان فاضت بحار سيرهم رياض الدين زاهرة وانوار الاسلام باهرة فنالوا منزلة عظمى ومكانة عليا من منازل العرفان [illegible]

حاشیہ متعلقہ صفحہ ۲

قولہ ... [illegible] ... اثبات الالم ... [illegible] ... في جانب الماضي ... [illegible]

[illegible] ... قولہ والسید الامین ... [illegible] ... الذي يحتاج اليه في اسناده ... [illegible]

[illegible] ... قولہ وحبیب رب العالمین ... جاء في الحديث ... [illegible]

[illegible] ... بالحاجة الكبرى ... [illegible] ... قبلهم الانبياء ... صلى الله عليه وسلم ... [illegible]

[illegible] ... قولہ خاتم الانبیاء ... اي آخرهم ... جاء في الحديث انا خاتم النبيين ... [illegible]

[illegible] ... قولہ والمقام المحمود ... [illegible]

[illegible] ... قولہ اللواء ... [illegible] ... شرح المشكوة ... [illegible]

[illegible] ... صلى الله عليه وسلم ... [illegible]

[illegible] ... قولہ وعلى آله ... [illegible] ... عليه السلام ... [illegible]

[illegible]

[illegible] ... قولہ السنة ... [illegible] ... صلى الله عليه وسلم ... [illegible]

[illegible] ... قولہ وعلى اصحابه ... [illegible]

[illegible] ... قولہ الى يوم ... [illegible]

[illegible] ... قولہ ... [illegible]

[illegible]

حواشي متعلق صفحه ۳۳

قوله ... [illegible] ... من التجرد والكمال ... [illegible] ... قوله الحقيقة ... [illegible]

[illegible]

الائمة والامم الماضية فی سالف الزمان بحاره واستقامته رضی عند الرب الرحيم الرحمن افاضوا اسرار العلوم علی
اسرار العرفان وعلی الايقان اللهم انزل عليهم الرضوان وبوئهم مع الانبياء فی الجنان وعلی اهل بيته الذين هم اهل الدلائل
وهم اولو الاهتداء الشمس آثارا والاحسن ليذهب عنهم الرجس ويطهرهم تطهيرا وعلی من خصه خالق السموات والارضين بالمرتبة العليا
فی مشابهة الاله ذلک الغوث الاعظم قطب الاقطاب الذی الطريقة الحق بان قدمی هذه علی رقبة كل ولی الله محی الملة والدين
عليه الرضوان يوم الدين وعلی جميع اولياء الله الكرام ذوی البر والتقوی العظام اللهم ارض عنهم وتوفنی فی جوارهم
اما بعد فيقول العبد قليل البضاعة القاصر والتجارة الخاسر فی سواق اكتساب العلوم الدقيقة وحانات تحصيل الرياح
المعارف اليقينية المتشبث باذيال رحمة العصمة المفتقر الی رحمة الفسيحة عبد العلی محمد ابو العياش ابن قطب الوقت ذی الباع
الطولی فی العلوم المعقولة والمنقولة المشاهد انوار الحقيقة المكاشف مكنونات الطريقة نظام الملة والدين محمد عامله
الله تعالی بالاكرام يوم الدين انه لما كان كمال نوع الانسان من بين الاعيان تكحيل العيون البصيرة وتكميل اليقين
بحسب الغريزة عن الظن والتخمين صرفت شطرا من عمری وبرهة من دهری منذ نيطت عنی التمائم فربطت علی
العمائم فی اقتناص شوارد المعقولات تحصيل التصورات التصديقات من المسائل الدقيقة من علم ما بعد الطبيعة
واقتناء الاصول المهمة التی لم نطلع علی حلها الا واحد بعد واحد من فنون الحكمة والكلام والخوض علی اللآلی فی بحار
مطاوی كتب الكرام وكانت الحواشی المتعلقة بالرسالة القطبية المعمولة فی التصور والتصديق للفاضل الكامل السيد الزاهد
الآخذ من سماء التدقيق ما سكنه الله تعالی فی بحبوحة جنانه وافاض عليه من سحائب رحمته امطار غفرانه مشهورة بالهامية الجامعة
مشهورة علی ما بحثت عنه العقول الوقادة مشتملة علی تدقيقات بديعة ومحتوية علی تحقيقات منيعة سديدة كان خزائنها
مقصورات فی الخيام الی الآن لم يطمثهن انس ولا جان وفرائدها المستورات تحت الاصداف فی قعر البحار لم تصل ايدی
الغواصين الی هذه الادوار وقد التمس منی بعض الاحبة والاعزة ان اعلق بها تعليقات تذلل الصعاب وتميز القشر
عن اللباب وتحتوی علی تبيين المقاصد وتفكيك المعاقد وكنت اقدم رجلا واؤخر اخری لما كنت عاينت هجوم العوائق
تبيض سياسها وذهاب واشتهار [illegible] العلماء فی اعماق بوادی العدم وانهدام [illegible]
وتتابع الناس سلطان الهوی وادخلوا اعناقهم ربقة الغوی وتصدی الرياسة اصحاب الجهل [illegible] المجلس
علی سرير الملك من معظم الجهال حتی صارت المدارس [illegible] الآداب [illegible]
الكسد الاشياء ومع ذلک تلاطمت امواج الفتن حتی [illegible] رجال عن المساكن والوطن الی [illegible]
عن البدر [illegible] المعتدی بارباب الفضل [illegible] المحسن الی اصحاب [illegible] الی [illegible]

دور الدوّار باولي الفضائل واعانة الفلك استيارا صلي جيد اولي النوال حيران عزتي الذين ليس في مودتهم شين وهم
من حسن الاخلاق زين قد كثر والالتماس وزادوا في الاقتباس خلم الحبيب تعلل ... رد التماس الاخوان ان احضر
وجهي عن اسعاف مأمول الاصدقاء الخلان فقلت لهم يا معشر الاخلاء ويا ايها الاخوة الاصدقاء نور الله قلوبكم بانوار العلم
وخصكم بانواع الفهم قد تشعبت القلب بالانابة للسلوك في بوادي الاجابة فوجهت عنان النظر الى مواقف
مسائلها وسرحت عيون الفكر الى اشارات مآربها مستعينا بواهب النوال والعطاء ومصين التبيين عن الخطاء
في اجابة ملتمسهم واقامة مقتبسهم مع تشتت الحال وتفرق البال مجتهدا في تبيان المعاني وكشف المباني مضيفا اليها بعض
الفوائد التي ما حكتها بنان البيان وملصقا بها شيئا من الزوائد التي ما نشرت ازهارها اردان الاذهان وكشفت مطية العجز جامحة
من ورود الاغلال بالافادة وسارعت في ركض الخيل الى مضمار التاليف وتعبت ارجل الافكار بالعدو في براري التصنيف
لما تجمعت خيل يوسف سير الافادة جمح الخاطر في بقيتها عمر الى ان قضى الله تعالى بالاتمام وتفضيض ختامه بالاختتام
والمسئول من الرب المنان ان يجعل محلها الجنان وان ينفع بها المحصلين لا سيما الملتمسين والمأمول من الطلاب
الكرام والاخوان ان يمسوني من صالح الدعاء والمرجو من رحمته ان يغفر ذنوبي يوم الدين يوم لا ينفع مال ولا بنون ... المسلمين
وان لا يناقشني في الحساب وان يدخلني دار السلام من كل باب بتصدق النبي وآله الكرام واصحابه العظام اولي الاكرام
ذوي الاحترام وصلى عليه وعليهم اجمعين **قوله** كان المراد بالعلم المتجدد الخ يحتمل وجهين احدهما ان يحمل البعدية على الذاتية
ويؤول الى ان المراد النحو الواحد من العلم الذي يتحقق كل فرد من ذلك النحو بعد تحقق العالم الذي هو الموصوف بالذات وهو
منحصر في العلم الحصولي لانه صفة منضمة فيحتاج في وجوده الى موصوفه ومتأخر عنه بالذات واما العلم الحضوري فبعض افراده نفس
ذات الموصوف فلا يكون متأخرا عن ... فلا يصدق عليه ان كل فرد منه بعد تحقق الموصوف بالذات اعني النحو الواحد
ما يكون طريق الانكشاف فيه على نحو واحد ويكون كل فرد منه بعد تحقق الموصوف ان يكون نحو الانكشاف فيه ملزوما للتأخر
وهذا متحقق في الحصولي الذي نحو الانكشاف فيه بالحصول والحصول ملزوم للتأخر بخلاف الحضوري الذي نحو الانكشاف
فيه بالحضور فان الحضور ليس ملزوما للتأخر وعلى هذا فمورد القسمة مطلق الحصولي ... وقد يقال هذا هو الحق البعيد عن
الصواب لان المبادي العالية الغير مصدقة للتصورات والتصديقات نوع واحد حقيقة واحدة شاملة للتصديقات
كلها قديمة كانت او حادثة وينافيه قوله وهو ليس الا العلم الحصولي وايضا ساوت الصفة وهي قوله الذي لا يكفي
فيه مجرد الحضور موصوفه الذي هو قوله العلم المتجدد وينطبق عليه الحاشية انطباقا تاما وهي قوله لا يجوز تفسير المتجدد
بالحادث لان العلم الحادث اعم من الحصولي فيلزم التخصيص بين من غير ضرورة مع ان قوله الذي لا يكفي

حواشی متعلق صفحهٔ نهم

۱۷ قوله الا ان الذي [illegible] اي بالموصوف العالم دون المعلوم وذلك لوجوه منها ان العلم صفة قائم بالعالم دون المعلوم فالموصوف [illegible]

بالموجود [illegible] العلم الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالصورة العلمية متحققا [illegible] لان علم الصورة العلمية علم حضوري [illegible]

[illegible] المسماة بالتحقيقات المرضية [illegible] ۱۸ قوله [illegible] بالذات لا امتناع وجوده [illegible]

[illegible] ۱۹ [illegible] ۲۰ قوله فلا يكون [illegible] ۲۱ قوله [illegible]

[illegible]

لا يكفي فيه مجرد الحضور وصفة لقوله العلم المتجدد وقد تقرر في موضعه ان توصيف المعارف للتوضيح واوصافها مساوية لها كما
ان توصيف النكرات للتخصيص واوصافها مخصصة لها انتهى وايضا ينطبق دليل المص على المدعى انطباقا فاظاهر ايراده قوله
فيما بعد ثم بعضهم خصص المقسم بالعلم الحادث آه لكن يجري فيه هذا الاحتمال ان المتصف بالبداهة والنظرية ليس الا العلم الحادث فيلزم تخصيص التصور و
التصديق بالحادثين منهما ثانيا وبما التقسيم منهما على هذا التقدير فيلزم التخصيص مرتين مرة في تقسيم العلم الى التصور والتصديق بالعلم الحصولي
ومرة في تقسيم التصور والتصديق الى البديهي والنظري بالحادثين منهما والتخصيص مرتين وان لم يكن خلفا عند الجمهور من المحققين لكنه لا يحتاج اليه
اذ اقام القرينة بل الف مرات بدلالة الدليل وههنا قد اقتضى الفحص لكون التصديق والتصور نوعين من الحصولي وعدم اتصاف
القديم منهما بالبداهة والنظرية ولكن التخصيص مرتين خلف عند المحشي رحمه الله وهو هارب عنه اشد الهرب وشديد النكير على من
وايضا قال في الحاشية التهذيبية بعد نقل كلام المص ان هذا الكلام كما تراه يدل على ان الانقسام الى التصور والتصديق عنده يعم
والمحشي يعني المحقق الدواني لما لم يثبت عنده اختصاص التصور والتصديق بالعلم الحصولي الحادث اختار ان الانقسام الى البداهة
والنظرية بعد التخصيص فيلزم على تقدير التخصيص مرتين مرة في العلم بالحصولي والحادث على النحو الذي ذكرنا ومرة
في التصور والتصديق بالحادث منهما وهذا الكلام بظاهره يدل على ان المراد ههنا التخصيص بالحصولي الحادث وايضا
قد صرح حين الاعتراض على المحقق الدواني في تسمية علوم المبادي العالية بالتصديق ان هذا مخالف للجمهور فانهم
لا يسمون العلم القديم تصورا وتصديقا وثانيهما ان يحمل البعدية على الزمانية ويخرج الحاصل ان مورد القسمة نحو العلم الذي
يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف بالزمان وهذا لا يصدق الا على صنف الحادث من الحصولي واما الحضوري
سواء اخذ القديم منه او الحادث لا يتحقق كل فرد من صنفيه بعد تحقق الموصوف لان بعض افراد صنفيه قد يكون عين
الموصوف واما صنف القديم من الحصولي فظاهر انه غير متخلف عن موصوفه بالزمان فح فمورد القسمة الحصولي
الحادث فيجب تخصيص قوله ليس الا العلم الحصولي بالحادث وح قد اندفع التنافي بين ما قال ههنا وبين ما قال في الحاشية
التهذيبية لكن بقي عليه انه يلزم التخصيص مرتين فيدفع بان تعدد التخصيص ووحدته مبنيان على تعدد القيد المخصص
ووحدته والقيد المخصص ههنا واحد وهو قوله المتجدد لكنه ادى مودى القيدين ويبقى عليه انه عدم مطابقة الحاشية
لان قوله الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور صفة كاشفة عن المتجدد بهذا المعنى ثانيه تتناول الحصولي القديم ايضا فلم يصح
ما ادعى من مساواة الصفة للموصوف الا ان يقال المقصود تخصيص الصفة عن الموصوف وانما اورد
تمثيلا او المراد ان اوصاف المعارف مساوية او في حكم المساواة في عدم الخصوص فتامل فيه فانه مما لا يخلو عن
ودليل المص على الدعوى ح لانه لا يلزم من كون التصور حصول الصورة واستدعاء التصديق هذا التصور

وعدم كون الحضوري بحصول الصورة الا ان كون الحضوري خارجا عن القسمين لا يخرج القديم فلا يحصل الانحصار بعدم التقييد بهذا

الا ان تقييد العلم القديم عنده يحصر في التصور وانه يرى مذهب الشيخ المقتول في كون علوم المبادي المجردة حضورية

وانه يمنع قدم علم الافلاك بل حوادث غير متناهية في طرف الماضي لا يخصر على هذا الا ان اعلم ان مثبته ذلك العلم العدل

عبارات المحاكمات تدل على خلافه وايضا قوله وعلم المجردات بانفسها مشير الى خلافه والا لم يكن للتخصيص فائدة وقد يتكلف

بان المراد في الاستدلال التصور حصول الصورة على سبيل الحدوث والتصديق يستدعي هذا الحصول الحضوري والقديم ليس

بهذا النحو من الحصول هذا مع كونه بعيدا غاية البعد كيف وليس في عبارة المصنف اشعار بالحدوث يمنع كون التصور هذا النحو

من الحصول واستدعاء التصديق هذا النحو من الحصول انما يستدعي التصديق التصور مطلقا انه حكاية ولا بد في الحكاية

من صورة تصديقية للمطابقة وعدمها الحدوث من لوازم الهويات لا دخل لها في تقويم الماهيات فكون العلم

تصورا او تصديقا غير منوط على الحدوث بل الحق ان التصديق نوع يعرض لبعض افراده للمقارنات وبعض افراده للتفسير

الحادثة فالمناسب ان يجعل مقسم التصديق والتصور العلم الحصولي مطلقا فتخصيص التصور والتصديق بالحادثين في

التقسيم الى الضروري والنظري والاتيان بالتخصيص مرتين فتأمل فالحق لا يتجاوز زعمه ثم ما قال في الحاشية من اشتراط

المساواة في صفات المعارف مما لا اصل له فان علماء الاصول كثرهم الله تعالى متفقون على ان الصفات مقابلة لافراد

العام مع ان الجمع المحلى والمفرد المحلى والموصولات منه واستعمالات الكتاب والسنة والعرف العام شاهدة بان الصفات

مطلقا مقابلة لافراد الموصوف وتقرير كلامه بان الاعم لكثرة افراده يكون اجلى من الاخص لقلة افراده فلو كان صفات المعارف

اخص من الموصوف او اعم كانت الصفات اخفى من الموصوف فلا تكون موضحة في غاية السقوط لان كون الاعم اجلى

وكون حصوله الذهني اكثر بالنسبة الى الاخص ممنوع بل لا يكاد يصح في نفسه ولا عند المحشي فانه غير راض به في حواشي شرح

المواقف ولانه بعد تسليم كون الاعم اجلى غاية ما يلزم كون الصفة اخفى من الموصوف وهذا غير ضار في كون الصفة للتوضيح

لانه يجوز ان يحدث الوضوح من مجموع الموصوف والصفة فوق الوضوح الذي في الموصوف وحده ومرادهم بكون

صفات المعارف للتوضيح انه يحدث من ايراد الصفة وضوح فوق ما كان في ايراد الموصوف وحده سواء حدث

هذا الوضوح من الصفة نفسها او من المجموع صرح به بعض الثقات فتأمل **قوله** والعلم الحضوري آه يعني ان

نحو العلم الذي يكون بنفس الحضور ليس جميع افراده بعد تحقق الموصوف بل بعضه بعد تحقق الموصوف وبعضه ليس

بعد تحقق الموصوف بل مع تحققه وليس طريق الانكشاف الذي هو الحضور ملزوما للبعدية ولا القول آن العلم الحضوري

وتصديقي نوعان من العلم وان نوع العلم الحضوري ليس بعد تحقق الموصوف حتى يقع نوعيته الحضوري غير ظاهرة

حواشي متعلق صفحه ٧

١٩ قوله مجاز به بالحاء المهملة اي انهن المجتمعين يجرشن [illegible] وقد انه في السراج ١٢ ك ٢٠ قوله القرينة المقابلة اي بين المقصود والغيبة ١٢ ك ١٢

قوله الى العقد وهو قوله لا يلزم ان [illegible] لا يذهب عليك ان تخصيص الغائب بالغائب عن الحاسة ونقض الضياء ليس بسديد فان المبصر حقيقة حصولي على راي اهله المشهور مع

ان غيبة عين المدرك لا عن الحاسة فالاصوب ان تخصيص الغائب بالغائب عن الحاسة المصباح المحضور عند الحاسة والصورة العلمية وان كانت غائبة

عن الحاسة لكنها ليست بصاحبة الحضور عند الحاسة فلا يكون الابصار حصوليا فتدبر ١٢ ك ٢١ قوله بخروج الشعاع اي على هيئة مخروط راسه عند مركز البصر وقاعدته

عند سطح المرئي وهذا مذهب الرياضيين واستدلوا عليه بانه لو لا خروج الشعاع لما انفلت بين العين والمصباح عند تغميض العين على السراج فيه ان هذه الشعاعة

تدل على ان في العين نورا ولا يحصل للنكرة ولا دلالة لها على ان الابصار بخروج الشعاع فتامل ١٢ ك ٢٢ قوله الثالث وهو مذهب الاشراقيين ومنهم

الشيخ المقتول شهاب الدين السهروردي صاحب الاشراق ١٢ ك ٢٣ قوله بالشرط المعتبرة من المقابلة وعدم الحجاب والتوجه والالتفات ونحوها ١٢ ك

٢٤ قوله بالدليل المذكور في موضعه قال صاحب حكمة الاشراق ما توضيحه انه لو كان الابصار بخروج الشعاع لكان نفوذه في الخرق اولى من نفوذه في الزجاج فان

مسام الخرق اكبر من مسام الزجاج ولما شوهد الكواكب القريبة والبعيدة كالقريبة مثلا مع البعد بالمسافة بينهما ولكان الابصار يختلف على حسب المسافة

لوصول الشعاع الى القريب في زمان اسرع من وصوله الى البعيد ولكان جسم الشعاع يتحرك دفعة الى الافلاك فيخرقها مع انه لا حركة دفعية والاخر [illegible] ك

والتوالي باطل فالمقدم مثله ١٢ كشف المكتوم في حاشية بحر العلوم ٢٥ قوله المقدار الكبير كالفلك والدار والاشجار والانهار ١٢ ك ٢٦ قوله لزوم

تكثر التشخص فان تشخصا في الحس متشخصا بالتشخص وتشخصا آخر في الخارج متشخصا بالتشخص الآخر ولا مرية في ان تكثر تشخص واحد محال ١٢ كشف ط

ظاهرة بل العلوم الخاصة المندرجة تحته حقائق مختلفة لان علم الواجب بنفسه نفسه وعلم العقل نفسه نفسه والنفس نفسه والعلم
بالصفات نفس الصفات لان الكلام غير متوقف على وحدة حقيقة العلم الحضوري بل يكفي ان العلم الذي
بالحضور ليس جميع افراده بعد الموصوف وهذا ظاهر وقد خفي على الناظرين حتى توجه بعضهم بان العلم بالصورة وان كان
نفس الصورة لكنه بما انه حاضر ليس متاخرا وبما انه حاصل متاخر وفيه ان هذه دعوى من غير حجة لانه بما انه حاضر
ايضا متاخر لان الحضور هو الوجود وفيه وتاخره بديهي وان اراد بان الحاضر والحاصل شيء واحد من دون تغاير
فتاخر الحاصل هو بعينه تاخر الحاضر فعينه مخلص لانه ليس على العناية والمقصود فان الصورة مبدأ لانكشاف
شيئين انكشاف نفسه وانكشاف معلومه فبما انه مبدأ لانكشاف نفسه غير متاخر وبما انه مبدأ لانكشاف
معلومه المغاير متاخر فوحدة الحاضر والحاصل لا يضر لهذا التغاير وتقرير الكلام عن اصل بان المراد بالعلم
المتجدد العلم الذي يكون كليا يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف والعلم بالصورة العلمية ليس كليا بل جزئي
ففي غاية السقوط لان الحصولي ليس كليا بل صورة متشخصة فانه نفس متشخصة او جنس شخصي وان قيل ان القدر
المشترك بين الصور كلي وهو المراد فالقدر المشترك بين العلوم الحضورية التي هي عين هذه الصور ايضا كلي
وان قيل انه كلي لكن كلي عرضي لكون تلك العلوم متخالفة بالحقيقة قلت فلذا العلوم الحصولية لان نفس تلك
الصور حضورية وحصولية فانكان القدر المشترك بين هذه العلوم عرضيا يكون عرضيا فيهما ثم هذا التقرير لو تم لا ينطبق على
عبارة المحشي قطعا فلا تلتفت اليه فافهم **قوله** وفيه اشارة الى ان المدرك آه وجه الاشارة ان النفي ورد على كفاية مجرد الحضور
وهذا النفي يصدق بنفي الحضور او بعدم كفايته مع تحققه قال في الحاشية لا يخفى ان حضور المبصر وغيره من المحسوسات بالنسبة الى
الحاسة التي بها يدرك لا بالنسبة الى المدرك فالمراد بالحضور في قوله الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور مطلق الحضور سواء كان بالنسبة الى
المدرك او بالنسبة الى الحاسة ولا يلزم من تعميم الحضور ههنا تعميم الغائب في قوله بعد ذلك واما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة
عنا كما لا يخفى في قوله ولا يلزم آه نوع حزازة فان الذي كان يلزم تخصيص الغائب بما الذي يغيب عن النفس والحاسة بقرينة المقابلة
لا تعميمه حتى يحتاج الى العذر تفصيل قول صاحب الاشراق ان المذاهب في الابصار ثلاثة الاول انه بخروج الشعاع من العين
الى المبصر والثاني بحصول صور المبصرات في الحس البصري الثالث ان نفس حضور المبصر بالشروط المعلومة كاف
في الانكشاف وكما ابطل صاحب الاشراق المذهب الاول بالدلائل المذكورة في موضعه ابطل الثاني بانه ان حصل المقدار
الكبير بما هو كبير مع كبره وتشخصه في الحاسة لزم انطباق الكبير على الصغير والزم منهم لزوم تكثر التشخص وان لم يحصل مع
ذلك التشخص مع ذلك الكبر فلم يحصل المعلوم بنفسه فلا يصير منكشفا واذا ابطل المذهبان تعين الثالث وجب

عنه باعتبار الشق الاول من القول بان استحالة انطباق الكبير على الصغير امر خارجي انما هي في الموجودات الخارجية فلا استحالة
في الموجودات الذهنية بحسب الوجود الذهني وبكثرة التشخص بالتشخص الخارجي في الوجود الذهني لا استحالة فيه فان تشخص
كل ظرف انما يأبى الاشتراك بين الكثرة الموجودة في ذلك الظرف لا في ظرف آخر فالتشخص الخارجي تشخص بحسب
الخارج فقط والتشخص الذهني تشخص بحسب الوجود الذهني فقط لا بالعكس فتأمل وههنا كلام طويل موضعه موضع آخر
ثم في قوله ان حضور المبصر آه اشارة الى ما قيل في رد مذهب صاحب الاشراق ان الحضور الذي يوجب الانكشاف
الحضور عند المدرك وفي الابصار الحضور انما هو عند الحاسة وهي ليست مدركة انما المدرك النفس فلا يكفي هذا الحضور في
الانكشاف وهو مشترك الورود على المشائين القائلين بحصول الصورة في الحاسة لان الصورة انما حصلت لغير المدرك
فلا يكفي هذا الحصول للانكشاف بل الصورة عندهم علم فالعلم قد قام بالحاسة فيلزم ان تكون الحاسة عالمة دون النفس
فما هو جوابهم فهو جوابه وللتفصيل موضع آخر والتحقيق ان وجود المبصر في الخارج غير كاف في الابصار والا لكان
مدركا قبل المقابلة فلا بد من امر زائد هو العلم وهذا الزائد اما حصول شبحه او اضافة الى المبصر وعلى كل تقدير فالمبصر
ليس علما كما هو شأن الحضوري فافهم **قوله** ويمكن ان يقال يعني ان الغرض المقصود في المنطق معرفة طرق اكتساب
التصورات والتصديقات نفرضه ليس الا عن العلوم التي تكون كاسبة ومكتسبة وليس الا العلم الحصولي بل الحادث
منه فينبغي ان يكون مورد القسمة هذا العلم الصالح للاكتساب والحضوري والقديم بمعزل عن الغرض فتأمل ويمكن ان يكون
اشارة الى الحجة المشهورة بان الحضوري والقديم خارجان عن البديهي والنظري فلو لم يخصص لم يكن التقسيم
حاصرا وتفصيله ان البداهة والنظرية متقابلان لانهما ليسا متناقضين بالضرورة وكذا ليسا متقابلين
بالايجاب والسلب فان المتقابلين بهذا التقابل لا يخلو موجود عنهما لكونهما في قوة النقيضين عند وجود الموضوع
وههنا الاعيان الخارجية وكذا كنه الباري عز وجل لا يتصف بشيء منهما بالضرورة ومن جوز كون التقابل بينهما تقابل
الايجاب والسلب نشأ من سوء الفهم فالتقابل بينهما اما بالتضاد ومن شرطه صلوح الموضوع من حيث شخصه لتعاقبهما
او تبادلهما وان منع مانع غير لازم للقدح في هذا الصلوح واما بالعدم والملكة والنظرية حينئذ ملكة البداهة
عدم على هذا التقدير ومن شرط هذا التقابل صلوح موضوع العدم للاتصاف بالملكة فعلى التقديرين لزم امكان
ورود النظرية على موضوع الضرورة ولا يمكن ان يتصف الحضوري والقديم بالنظرية لان الحصول بالنظر
تحقق العدم قبله المنافي للقدم وعدم كفاية الحضور للانكشاف لان الحضور لوجوده في نفسه متحقق تحقق النظر ام لا
الحضور ان كفى في الانكشاف فقد تحقق الانكشاف قبل النظر وهو خلاف المقدر وان لم يتحقق لزم عدم كفاية الحضور هذا

وهذا ظاهر جدا فان قلت يجوز ان يكون العلم القديم مما يصلح لها العرض النظرية والقديم يكون غير فاقد وحينئذ شرط
التضاد والعدم والملكة ان الضد الصلوح المعتبر في العدم والملكة اعم من ان يكون بحسب النوع او الجنس لا بحسب الشخص ان النظرية
غير ممتنع في العلم القديم وان لم يكن نوعه او جنسه صالحا للنظرية ثم تنسيف بحادث بها انه حد قد تقرر في شروا
القدم من كون تمام الهوية التشخصية وضروريا تها ولو حدثت لم يبق تلك الهوية فما نعته القدم للاتصاف بالنظرية ينادي على
بان الهوية غير صالحة لذلك الاتصاف اذ الملزم لم يصلح لمنافي اللازم وهذا ايضا ورد على انكاره مكابرة ثم كما يابى القديم عن
الاتصاف بالنظرية يابى طباع النظرية عن عروضها للقديم ضرورة ان مفهوم الحدوث مرتبط بها معتبر في حقيقتها فيابى طباعها
العرض لموضوع منافٍ لما اعتبر في الحقيقة فمن يزعم ان الذي يجب للتضاد امكان التعاقب بالنظر الى طباع الضدين
وان منع عنه مانع في الموضوع وعند الامكان يتحقق هاهنا لان المانع من الاتصاف بالنظرية وصف في الموضوع هو القدم فقد
اشاع عقله وسوى فهمه فافهم واما اندفاع الاشكال الثاني فلان صلوح النوع او الجنس للملكة المعتبر في التقابل صلوح النوع
او الجنس الموجودين في ضمن الشخص الموصوف بالعدم الا ان يمكن الاتصاف في ضمن شخص آخر الا ترى ان الجسم
لا يتصف بالسكون الازلي وان امكن اتصاف الجسم الذي هو جنسه بالحركة في ضمن الحيوان كذا المفارقات لا تتصف
بالسكون وان امكن اتصاف الجوهر الموجود في ضمن الجسم الذي لا بد في هذا التقابل الاستعداد والاتصاف
الموصوف بالعدم بالملكة سواء كان هذا الاستعداد الذي له بالذات لذاته ولنوعه بالذات وله بالعرض لا يتحقق
فيه النوع او الجنس بالذات وله بالعرض لتحقق الجنس فيه وهاهنا القديم لا يصلح للاتصاف بالنظرية اصلا
لا من جهة استعداد لنوعه ولا لجنسه وانت خبير بان التوقف على النظر من الاعراض اللازمة للحادث
من العلم فلا يتصف به نوعه او جنسه الا الاتصاف به بان يكون اتصافه بعينه اتصافهما فانقسامهما العرض
صلوحا واستعدادا بالذات ما لم يصير احدهما فانحسم الشك وتم الدليل لكن لا يفيد الا تخصيص احد المقسمين مقسم التصور
والتصديق ومقسم الضروري والنظري لا خصوص مقسم التصور والتصديق فتامل **قوله** اعلم ان العلم الحصولي
يطلق اه اعلم ان العلم صفة نفسانية بها ينكشف المعلوم فاذا قامت هذه الصفة بالنفس فيتحقق حصول لها هو لفظ
العلم المطلق عليهما وهذا كالسواد فانه صفة يصير الجسم بها اسود فاذا قام بالجسم يتحقق حصوله للجسم وهو الاسودية كذلك يزعم
المشاؤن انه ليس تلك الصفة التي هي مبدا الانكشاف الصورة الحالة في النفس صار احد معنيي العلم الصورة واما الاخر فيعبر عنه
ولعل هذا هو ما عني في الحاشية المعنى الاول علم بالمعنى المصدري والثاني علم بمعنى ما به الانكشاف فاطلاق
العلم الحصولي على هذين المعنيين كاطلاق العلم المطلق على المعنى المصدري وما به الانكشاف **قوله** والوجود

حقيقة واحدة آه المحشي واخوانه ادعوا بداهة ان الوجود … سائر المعاني المصدرية لا تحمل على معروضاتها فحينئذ لا يصدق

شيء بالحمل العرضي والايوان شيء من الموجودات الخارجية والذهنية فرد للوجود المصدري غير الحصة والتفصيلة موضع

آخر قال في الحاشية لا يخفى على المتأمل ان خصوصية الوجود وسائر المعاني المصدرية انما هي بالتوصيف والاضافة

بان يعتبر التقييد اضافة او قيد خارجا سواء كان التقييد بقيد جزئي كوجود زيد او لا بقيد جزئي كالوجود الخارجي بين

الا … والخارجي … وكذا بين كل فردين … بين الفرد والآخر من الوجود والآخر … الكل

من … زعم المحقق … على اختلاف الملزومات لانا نقول

اللوازم مستندة الى المهيات … بالموجودية لا الى الوجود بالمعنى المصدري الانتزاعي انتهى وما قد يقال

في الحصة انكان في الملحوظ كما هو المشهور فليس الصحيح … لان الكلي ح جزء حقيقة الحصة لا تمامها …

فقط دون الملحوظ كما هو الظاهر لان الانتزاعيات الكلية انما توجد بوجود المنشأ فلذا … تعين

مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر وذهن الذاهن فالذهن انما يلاحظ بهذا القيد ذلك …

تحصل … ولا يصح القول باعتبارية التخصص مطلقا … كانت …

الموجودة … الانتزاعية ولا يبعد ان يقال الحصة عبارة عن الكلي المتخصص في اعتبار العقل … من

العقل باعتبار التقييد به وبهذا ظهر الاختلاف المتخصص فان التخصص في الواقع من دون اعتبار العقل … التخصص لازم

في انه اعتباري ثم الكلي انكان اعتباريا فهذه الحصة ايضا اعتبارية متحققة بتحقق منشأه وانكان موجودا فالحصة

منشأ لانتزاع هذه الحصة وانكان انتزاعيا فهذه الحصة ايضا انتزاعية هذا وانكان عبارات المحشي تنادي

على خلافه لكن لعل التخصص ليس … وما اوردتهم … لا يمكن اجراؤه … بان … من لوازم لوازم المهية مع

واختلاف مطلق اللوازم لا يوجب اختلاف الملزومات بالحقيقة وهذا ظاهر جدا وما افاد بقوله لانا نقول فنقص

عليك … ثم ان الوجود قد يطلق ويراد به المعنى المصدري وقد يطلق ويراد به مصداقه ومطابق حمله ومنشأ الآثار

… فقالوا ليس الوجود معنى مشتركا بين الموجودات بل في كل موجود وجود … مغاير للآخر بالحقيقة وجمع قالوا

ان حقيقة … منهم من زعم انه تشخص واجب الوجود ومنهم من قال انه حقيقة مشتركة بين افراد متقوم وجود كل موجود

وجمع قالوا الوجود حقيقتان احدهما حقيقة الواجب وهو تشخص احدي مجرد عن المهية قائم بنفسه … الوجود …

… المكنات بان قام كل فرد منه بمكن … هذا فاعلم ان جواب المحشي لا يصح

… لان اللوازم المختلفة انما كانت للوجود بمعنى منشأ الآثار فلابد ان يكون ملزومات هذه +

هذه اللوازم المختلفة حقائق مختلفة فلا يصح على اي المحشي البتة والاعلى اي قائلي الاشتراك هذا بحسب الجلي من النظر والنظر الدقيق يحكم انه لا يصح على القول الاول ايضا لان صاحب هذا القول يرى ان وجود كل موجود نفس حقيقته فاذا كانت الحقيقة الموجودة في الخارج والذهن حقيقة واحدة فالوجود الخارجي والذهني يتحدان حقيقة فكيف يستند اللوازم المختلفة الذاتية لاختلاف المنزمات اليهما وان لم يكن حقيقة الوجود الخارجي والذهني حقيقة واحدة فعليه انكار الوجود الذهني فقدره الكلام على تقديره فتدبر ثم انه قد اخترع بعض المتاخرين مذهبا وزعموا انه مذهب الشائين ان الوجود المنتزع هو المصدري ومشترك بين الافراد المتخالفة بالحقيقة وكل وجود متشخص بنفسه يصير الماهيات متشخصة بقيامها بها تارة يزعمون ان القيام قيام انضمامي وتارة يزعمون ان القيام اتحادي كاتحاد الفصل بالجنس فعلى هذا يمكن ان يجري جواب المحشي على هذا الراي فله نوع توجه لكن هذا اختلاف ما اشتهر منهم فانه قد اشتهر قول الجمع الثالث المذكور سابقا ويمكن ان يقرر كلامه بانه ليست تلك اللوازم لوازم الماهية التي تختلف الماهية انما هي لوازم الوجود ولانه منشأ الآثار الخارجية والذهنية الوجود مختلف باختلافهما فانه مع وحدته يصير منشأ للآثار المختلفة سواء كان شخصا واحدا كما هو راي المحشي وامر مشتركا والوجود مخصوص بهذا الحكم لاسيما عند من يراه مشتركا متنوعا بنفسه ما به الاشتراك نفس ما به الاختلاف ومتشكك في نشأتيه الآثار فتامل **قوله** لا يخفى عليك ان العلم الحضوري قال في الحاشية الفرق بين اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري وبينه في العلم الحصولي ان في الاول اتحاد محضا وفي الثاني اتحاد مع تغاير اعتباري كما حقق سابقه في هذه الحاشية **قوله** عدم علمه تعالى قال في الحاشية هذه الاستحالة واردة على تقدير حدوث الزمان وتناهيه في جانب الماضي كما هو مذهب المحققين القائلين بحدوث العالم وغير واردة على تقدير قدمه وعدم تناهيه في ذلك الجانب كما هو مذهب القائلين بقدم العالم اذ المعدوم الزماني عندهم غائب في زمان حاضر في زمان آخر وليس معدوما محضا فكل جزء من الزمان وكل واحد من الزمانيات موجود في موضعه وزمانه وحاضر عنده تعالى وان كان غائبا عندنا انتهى والتحقيق ان الاشكال غير ساقط على هذا الراي ايضا لان علمه تعالى فعلي مقدم على الايجاد فيلزم انتفاء العلم في مرتبة متقدمة على حضور الموجودات لوجوداتها الخارجية الممكنة فيكون العلم انفعاليا ولا يكون الباري عز وجل فاعلا بالارادة والعناية لاقتضائهما سبقة العلم اي استحالة اشنع من هذه الاستحالات فافهم ولاجل هذه الاستحالات لم يذهب ... ابو نصر وابو علي الى كون علمه سبحانه حضوريا وزعما انه حصولي مقدم على الايجاد وبالذات لكن يلزم زيادة الصفة والاستكمال بالغير ولا يلزم عليهما ان الصور الحاصلة ان كانت معلومة من قبل يلزم صور اخرى فبتلك الصور فيتسلسل او يكون العلم امرا آخر مغايرا للصور وان لم تكن معلومة من قبل بل بحصولها يلزم ...

تلك الصور من غير علم سابق عليه كما كان يلزم على القول بالعلم الحصولي الاجمالي ان تقولوا ان صدور الصفات على سبيل الايجاب فلا يلزم
سبقة العلم عليها بخلاف صدور العالم فانه صدور بالارادة والعناية فيلزم سبقة العلم على هذا الايجاد ومن هاهنا ظهر عدم ورود
هذا الاشكال على قول افلاطون المشهور ان الصور العلمية له سبحانه قائمة بانفسها الا ان هذه الصور لما كانت عندهم من الصفات
كانت صادرة بالايجاب لا بالاختيار فلا يلزم سبقة العلم على صدورها فتامل **قوله** استكماله بالغير زيادة صفة كعلم
آه ظاهره يشعر بانهما ايرادان والحق انهما ايراد واحد لان منشأ القول بالعينية انما هو لزوم الاستكمال بالغير اذا
قطع النظر عنه فاي استحالة في الزيادة وهذا الاشكال يرد ايضا على الشيخين والمتكلمين القائلين بكون علمه تعالى صفة
بسيطة واحدة قائمة بذاته تعالى متعلقة بجميع المعلومات موجبة لانكشافها وذلك لانه لزم عليهم زيادة صفة العلم
التي هو فيها علمها كما لزم استكماله تعالى بالصور وعليهم استكماله تعالى بهذه الصفة وتلك الصور وهذه الصفة امور ممكنة مغايرة
لذاته تعالى صادرة عنه تعالى واستكمال الباري تعالى بالممكن محال بالضرورة الغير الموقوفة فتامل
قوله فقد تحقق في الواجب جميع تلك المعاني آه شروع في تقرير الجواب وتقريره ان الباري له علمان علم قبل وجود
الاشياء وهذا علم فعلي متقدم على الايجاد وهو صفة الكمال وعلم بعد تحقق الاشياء ووجودها كما ان البناء اذا اراد ان يبني
بيتا [illegible] قبل وجوده ثم بنى واتصف بالوجود العيني بناه فعلمه كما وجد مطابقا للعلم السابق فكذا ههنا
الله تعالى علم الاشياء قبل وجودها فاوجدها بحسب ما علمها من النظام ثم علمها مطابقا لذلك العلم والى النحو الثاني
من العلم اشير في القرآن بقوله تعالى [illegible] حتى نعلم الذين جاهدوا اذا عرفت هذا فنقول في تقرير
الجواب ان العلم الذي من صفات الكمال هو العلم الفعلي المتقدم على الايجاد وهو عين ذاته تعالى فذاته مبدأ لانكشاف
جميع الاشياء لا يعزب عن انكشافه مثقال ذرة من [illegible] العالم [illegible] وكما ان الصورة فينا مبدأ للانكشاف كذلك
نفس ذاته تعالى مبدأ للانكشاف الا ان الصورة مبدأ الانكشاف ما هي صورة له فقط وذاته مبدأ الانكشاف جميع المعلومات
فالعلم واحد والمعلومات كثيرة ويسمى هذا النحو من العلم العلم الاجمالي لكون مبدأ الانكشاف امرا واحدا بسيطا لا لكون
المعلوم امرا اجماليا فالمعلومات منكشفة مفصلة والعلم امر واحد والنحو الثاني من العلم علم حضوري وزائد على الذات
وليست صفة كمالية حتى يلزم الاستكمال بالغير انما هو من لوازم وجود الممكن فهذا العلم هو ما حضر عنده والذي من الصفات
الكمالية هو الاول [illegible] بان الامر الواحد كيف يكون مبدأ لانكشاف الامور المتكثرة [illegible] مع تساوي نسبتها
الى الكل لا ترضى به العقول النقادة لان ذاته تعالى لما كانت كاملة في حد ذاتها غير منتظرة في كماله الذاتي الى شيء
مع تساوي نسبتها الى الكل وجب ان يكون نفس ذاته منكشفا عنده والاشياء فائضة [illegible] التمييز من لوازم

١٣١

لوازم الانكشاف فلا يستبعده الا من هو موقوف التصريحة قال في المحاكمات بعد ما صرح بالعلم التفصيلي العلم الاجمالي الخلاق للصور التفصيلية وليس معنى الاجمال ههنا ما يقع في الحد المحدود وهو كون الصورة الواحدة محللة الى صور متعددة ولا ما يقع في غير ذلك اي عدم تميز الشيء عند العقل عن جميع ما يغايره بل معناه ههنا مثل ان يكون بينك وبين خصمك مناظرة فاتكلم بكلام طويل خطر ببالك جوابه ثم تفصله شيئا بعد شيء والى هذا اشار الفارابي في الفصوص حيث قال علمه بالكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته وكثرة علمه كثرة بعد ذاته فهو الكل في وحدته انتهى فلا يرد في هذا المقام انه يلزم على ما ذكر تركب الواجب واتحاده بالممكنات ونقصان علمه تعالى عن ذلك علوا كبيرا فتامل فانه يحتاج الى تحرير الذهن انتهى اعلم ان افادة ان الاجمال ليس كاجمال الحد والمحدود وآخذا بالاضافة فيه فانه لا اجمال في المعلوم فان المعلومات متكثرة متميزة انما الاجمال بمعنى ان العلم الذي به الانكشاف امر واحد انما تمثيله بجواب المناظرة فهو تقريبي لان ههنا ملكة التفصيل والعلم الذي حدث قبل تفصيل الجواب ففيه اجمال في المعلوم والاكمال تميز فيه لكن المناقشة في التنظيرات بعد وضوح الحق ليس من دأب المحصلين واما قول الفارابي علمه بالكل بعد ذاته ففيه ايهام لزوم الجهل وقوله فهو الكل في وحدته يوهم اتحاد الواجب بالممكن وتركب الواجب فيجب حمل قوله هذا على العلم الاجمالي والتفصيلي الحاصل ان علمه التفصيلي بعد ذاته التي هي العلم الاجمالي وكذا كثرة علمه تعالى التفصيلي كثرة بعد ذاته التي هي العلم الاجمالي اما هو تعالى في حد ذاته فهو الكل اي العلم بالكل فان نفس ذاته تعالى مناط الانكشاف فالعلم بالكل منطو في العلم بنفسه فباعتبار الانكشاف كانه الكل فاندفع التوهمات عن كلامه هذا تقرير كلامه على طبق مرامه لكن حمل كلام الفارابي على هذا الوجه بعيد غاية البعد لان مذهبه على ما هو المشهور انه ذهب الى العلم الارتسامي فعلمه تعالى بالممكنات هي الصور القائمة بذاته تعالى فالصواب في تقرير كلامه ان يقال لما كانت هذه الصور صفات للمبدء فاورد عليه لزوم التكثر في ذاته تعالى فدفع هذا الوهم بعد قال هذا الكلام الحاصل ان العلم لكونه صورا منضمة بعد ذاته تابعة لان الصفة الاضافية بعد الموصوف والكثرة التي في تلك الصور كثرة بعد ذاته فلا توجب التكثر في ذاته وهو الكل في انه يعني ان نسبة الكل اليه نسبة واحدة وهي نسبة المعلولية فلا توجب تكثر في الذات فانها ليست معلولة من جهة الكثرة بل ان اخذت مجملة فواحد بهذه الجهة وان اخذت على حدة ففيها ترتب على وصدور الصور بوساطة بعضها البعض كما يقولون في صدور العالم فانها ان اخذت جملة فالكل واحد بهذه الجهة وان اخذت مفصلة ففيها ترتب وصدور البعض بواسطة البعض كما هي مرضعة في علم الواجب بسلسلة الممكنات اقوال كثيرة قد اطلنا ها في بعض كتبنا وحققنا الحق فيه ولا مخافة التطويل لفصلنا الكلام فيه **قوله** فكلما انها انحو من العلم آه فيه دفع لما يقال ان العلم يقتضي الثبوت فحين عدم المعلوم يلزم استحالة العلم وتقرير الدفع ان ذات الواجب مبدء لانكشاف الاشياء سواء كانت الاشياء معدومة او موجودة

فيتكشف الاشياء بحيث لا يتوقف على وجودها وهذا كالرؤية العلمية لما كانت سببا للانكشاف تنكشف معلومها سواء كان موجودا
او معدوما هذا التقرير كلام شريف نزيه عن اعتراض ... يقتضي التمييز وهو التصور تمييز المعدوم المطلق لان الاشياء قبل الوجود كانت
معدومة مطلقة العدم موجودة او متمايزة او مغايرة فليس هناك شيء حتى يتميز وايضا التصديق بحقيقة قضية موجبة هي ان المعلومات
متميزة ومعلومة فلا بد لموضوعها من نحو ثبوت وهذا العبد مع الاعتراف بقصوره في تحقيق امثال هذه المقامات
قاطع جزما بانه لا دفع لهذا الا بالقول بثبوت المعلومات قبل الوجود ليتعلق بها العلم ويصير متميزة لكن ثبوتا لا يترتب
عليها الآثار اصلا والا لزم وجودها فيلزم سبقة العلم عليها وتحقيقه ان الوجود مبدأ الآثار والاشياء تتقرر ان تقرر يترتب
عليه الآثار وتقرر لا يترتب عليه الآثار فالاشياء المتقررة بهذا النحو من التقرر غير مصداق الموجودية وليس هي في انفسها
الآثار ولا مشتملا على مبدأ الآثار ولزوم مبدأ الآثار المتقرر مساوقته اياه مما لم يتحقق ببرهان ولا يشهد به البديهة
فالمعلومات بانفسها متقررة غير مترتبة الآثار تنكشف وتتميز عنده تعالى وبعد انكشافها انفسها تتعلق به تعالى من حاجة الى
قيام صفة واما هذه المتقررات فليست مبادي للانكشاف انما هي من اثر الانكشاف بل الانكشاف تميزها نفسها وهذه
المتقررات في الحضرة العلمية تسمى بالاعيان الثابتة في عرف خيار الائمة الصوفية الكرام المستمدين في الاحوال العظام
من صنوان نبي عليهم فاذا اراد ايجاد شيء من هذه المعلومات امره بقول كن فلا انفصال لا يدري كنهه فيشتمل هذا الشيء
ويخرج الى الوجود ويصير مبدأ الآثار تفصيله في موضعه اما المتأخرون المقيدون بالنظر فيشيرون كالمحاربين في ازاحة
هذا الاشكال المحكم الوثاق فبعضهم قالوا ان الممكنات كلها موجودة بوجود واحد اجمالي هو كاف في صدق الحكم الايجابي
والتمييز العلمي ويروح آثار رضي المحقق الدواني بهذا الفهم بعد فان هذا الاجمال اما منطبق على التفصيل بما في الوجود من
الممكنات او غير منطبق وعلى الثاني لم يكن علما بها ويبقى الاشكال كما كان في العلم بالممكنات وعلى الاول فهو متضمن هذه
الممكنات فوجود الاجمال لا وجود واحد قد عرض لهذا الاجمال او الممكنات موجودة في ضمن هذا الاجمال فقد عرض وجود واحد
لاشياء كثيرة بنفسها وعرض للاجمال بعد ما صارت الممكنات متحدة بعضها مع بعض فصارت شيئا واحدا فيلزم
اتحاد الاثنين وقد قام البرهان على بطلانه او عرض لهذا الاجمال المعروض للممكنات فالممكنات معدومة ويرجع الاشكال بتقرره
واما وجودات كثيرة بحسب كثرة الممكنات فهذا الاجمال قد اعلف ومع هذا فالوجود عندكم منحصر في الوجود الخارجي والذهني
فوجود هذا الاجمال ووجودات الممكنات في ضمنه اما خارجية فلا ذهن قديم وضح ان العالم حادث وايضا يلزم ان يكون
هذه الموجودات مخلوقة لكونها مسبوقة بالعلم واما ذهنية قائمة بذهن او لا ذهن ممكن في الازل حتى القديم يحدث والعالم
او فرض ذهن قديم يقوم به تلك الصور فيرجع الى مذهب الطوسي في شرح الاشارات مع انكم لا تقولون ويلزم

ويلزم من عدم سبقه العلم على نحو الذي من لا يكون مختارا بارادة وعناية نقضى العين ان نقول موجودات الباري عز وجل فيحمل الى آخر
اشنيعين منها كون علمه تعالى انفعاليا تابعا للمعلوم لا نقول به لبطلانه بل نقول لهما وقرر المحشي في حواشيه التهذيبية بوجه آخر
هو ان الممكن حيثيتين جهة الفعلية والوجود وجهة العدم اللافعلية وهو بحسب الجهة الثانية لا يمكن ان يتعلق به العلم فانه بهذه
الجهة معدوم محض فالجهة التي يحسبها يتعلق العلم هي الجهة الاولى وهي الجهة الايجابية لان وجود الممكن بعينه وجود الواجب
على التحقيق فعلمه تعالى بالممكنات منطوي في علمه بنفسه بحيث لا يعزب عنه شيء منها اتضح هذا الفقير فرفت البيس معنى عينيته
وجود الممكن لوجود الواجب ان الواجب والممكن شيء واحد بل معناه ان ما به موجودية الممكن وجود الواجب اذا ان يصح الا نفسد
ههنا فان عينية الوجود بهذا المعنى لا يستلزم وجود الممكن عين وجود الواجب فالعالم الذي عدم وما لا يستلزم فحينئذ لتعلق العلم بالمعدوم
قبل الوجود ويصح الاشكال فتقرير عدم التعلق اي العلم بالممكن في العلم بذاته ان اريد ان ذاته كما هي مبدأ الانكشاف نفسه كذلك
مبدأ الانكشاف الممكن فهذا صحيح لازم من القول بعينية العلم ولا دخل لهذه المقدمات فيه لكن غير مراد في دفع الاشكال
وان اريد ان العلوم بالممكن منطوي في معلوم العلم بذاته فهذا غير صحيح لان الممكن غير الواجب وهو سبحانه موجود في الازل والممكن معدوم
فيه للقول بحدوث العالم فافهم قوله الاشياء اما ان يكون وجودها لمادة يعني ان الاشياء اما ان يكون وجودها لاستكمال
نفسها او لاستكمال غيرها والمفارقات عن المادة لما كان وجودها لاستكمال انفسها ادركت ذواتها انفسها لما كان
وجودها لاستكمال انفسها ادركت نفسها وذاتها وهذا مبني على ما ذهب اليه المشاؤون ان وجود المفارقات لتكميل انفسها بتحصيل العلوم
لتشبهها بالمبدأ الاعلى والآلات الجسمانية من الحواس الظاهرة والباطنة لما كانت وجودها ليستكمل بها غيرها وهو النفس
لا لاستكمال نفسها وهو الجرم لم تدرك انفسها ثم مثل الآلات باعين ارادة بالقوة الباصرة والمعلاقة ظاهرة و
المراد بها بقوله وهي القوة الباصرة يعني ان الاشياء منها ما وجودها لما هي غير قائمة بمادة او موضوع ومنها ما وجودها
لغيرها اي للمادة والموضوع فالمفارقات لما كانت وجودها لانفسها مجردة عن موضوع ومادة ادركت انفسها كذلك
وهذا ابتناء على ما قالوا ان مناط الانكشاف الادراك التجرد فالمجردات صالحة لان ينكشف شيء عندها والمادي غير صالح
لذلك الآلات الجسدانية لما كانت وجودها لغيرها لا لذواتها اي للمادة والموضوع لم تدرك انفسها وقوله كالعين
الآلة وقوله وهي القوة تفسير باعتبار ارادة مجازا او على تقدير المضاف لزم الا يكون المجردات النفس مدركة انفسها من المجرد
على كون ادراكها حضوريا او حصوليا كما قال في الحاشية ما قال الشيخ او لا يدل على ثبوت علم المجردات بانفسها من غير
لكونه حصوليا او حضوريا وما قال ثانيا يدل على ان علمها حضوري وذلك ان تقول في تقرير كلام الشيخ ان من الاشياء
ما وجودها لانفسها اي حاضرة عند انفسها ومنها ما ليس حاضرا عند انفسها والاعراض والممتدات من القبيلة الثانية

لان المعراض لا استقلال لها في الحضور عنده بل انما قالوا ان لا استقلال له لا يحضر شيء عنده والمستند به خرج
منها غائبة عن ذاتها فلا حضور لها وللمفارقات والنفوس لما كانت حاضرة عند انفسها غير غائبة عنها لاجرم ادركت
انفسها لان الادراك هو حضور المعلوم للمجرد بناء على ما قالوا ان صلوح الادراك ليس الا في المجرد فالحضور عنده كاف
في الانكشاف والالات الجسدانية لما لم يكن وجودها لها عندها انفسها بل حاضرة عند غيرها لكونها اعراضا ممدة باستعداد المحل
لم يكن شاعرة بنفسها مثل الالات بالعين بمعنى القوة الباصرة وعلى هذا يدل هذا الكلام على ان علم المجردات بانفسها حضوري
فتامل فيه **قوله** ان حاذر من ان في ادراكه اه يعني ان حصول صورة النفس في النفس عند ادراكها نفسها كان لادراك من
جهة الصورة كادراكها الاشياء الاخر ولكن لا دخل في الادراك لتلك الصورة الا لاجل كونها محضرة للمعلومات عندها
ويكون الحضور لها في ضمنها والنفس حاضرة عند نفسها من دون حاجة الى الصورة لان النفس شيء لا تغيب عن
نفسها فتعدد الصورة وكفى الحضور بنفسه هذا خلف **قوله** حاصل ان التعقل آه هذه اختلاف الكلامين مما يلزم منهما
معا **قوله** ليس ههنا حيثية تقييدية وهذا ظاهر جدا فان نفس المعلوم نفس الحاضر والمفروض ان الذات
العاقلة نفسها حاضرة فلو كان الحيثية تقييدية في المعلوم فاذن ليس نفسها حاضرة بل امر مغاير للحاضر تحتاج
في حضوره الى حضور آخر ولو كانت في العلم لم يكن هذا الحاضر علما لتخلف حضوره عن العلم هذا خلف **قوله** الذات المأخوذة
مع الحيثية امر اعتباري آه هذا غير ظاهر لان الحيثية ان كانت موجودة في العين فالذات المأخوذة معها ايضا امر عيني كذا
اذا كانت الحيثية اعتبارية لكن لم تؤخذ جزء الذات المأخوذة معها بل تؤخذ الذات بما انه مصداق الحيثية ومحلوله
معها لا يلزم اعتبارية المحيث وهو الذات المأخوذة مع الحيثية فالاولى الاكتفاء بما قلنا ان المحيث بما هو محيث
ليس الحضور انما الحضور لنفس الذات المعلومة فالعلم بالمحيث يحتاج الى صورة لان العلم بالاشياء الغائبة يكون بحصول
الصورة قال في الحاشية وتوضيحه ان الذات المجردة المأخوذة مع الحيثية موجودة في الذهن ومن الخارج وهذا انما هو
فالعلم بتلك الذات حصولي اذ العلم بها لا يكون الا بحصولها في الذهن اعتبارها مع الحيثية فان قلت العاقل
هو الهوية المجردة الحاضرة عندها هوية مجردة والمعقول هو الهوية المجردة الحاضرة عند الهوية المجردة فالتغاير
بينهما بالضرورة ولو بوجه قلت يجب ان التغاير بين مفهوميهما ثابت بالضرورة لكنه بمعزل عن ذلك والمقصود
ان مصداق العاقل والمعقول فيما نحن فيه هو الهوية المجردة من غير ان يؤخذ معها حيثية تقييدية موجبة للتكثر اي
ما يقال له العاقل هنا يقال له المعقول ان الامر فيما نحن فيه ليس كما في المعالج والمعالج حيث يؤخذ في الاول حيثية
القوة الفعلية وفي الثاني حيثية القوة الانفعالية فالعاقل والمعقول والعقل بمعنى الحاضر عند الذات المجردة

ههنا امر واحد يصير ههنا التغاير اصلا ولو بالاعتبار نعم يصح ان يقال ان تلك الهوية المجردة من حيث انها عاقلة اي
مع وصف العاقلية مغايرة لها من حيث انها معقولة اي مع وصف المعقولية لكن ليس كلامنا في نفيه وتحقيقه هذا
ليظهر ان اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري مطلقا كاتحادهما فيه ليس كاتحادهما في العلم الحصولي حيث كان
العلم فيه الماهية من حيث انها مكتنفة بعوارض ذهنية والمعلوم فيه هي مع قطع النظر من تلك الحيثية وما يسبق الى
بعض الاذهان ان العلم في العلم الحصولي مجموع العارض والمعروض والمعلوم هو المعروض فقط فليس بشيء كما ينكشف
عن قريب ان شاء الله تعالى وبهذا التحقيق يظهر ان ما اشتهر عندهم ان علم النفس بصفاتها علم حضوري ليس على الاطلاق
بل المراد من الصفات الصفات الثبوتية دون ما لا يعم منها ومن الصفات السلبية والاضافية ويظهر ايضا ان
معنى عينية صفات الواجب تعالى مع ان هناك اتحادا حقيقيا [illegible] ان علمه تعالى من حيث انه مبدء
الانكشاف علم ومن حيث انه مبدء الآثار قدرة وهي الحيثية المتأخرة عن اعتبار مفهوم العلم والقدرة لا انتهاء
صدقهما حتى يثبت الكثرة فيه بوجه ما هذا ما حصل لي في هذا المقام بعون الملك العلام اعلم ان القول بالتغاير
الاعتباري نشأ من النصير الطوسي في جواب اعتراض الامام الهمام رحمه الله تعالى على قول الفلاسفة ان العلم والمعلوم
شيء واحد بان علمنا بذاتنا ان كان نفس ذاتنا فعلمنا بالعلم نفس ذاتنا ايضا فيلزم التسلسل وان كان علمنا
بذاتنا غير ذاتنا يلزم ان لا يكون علمنا بذاتنا نفس ذاتنا واورد ذلك الامام ايضا بان حصول الشيء للشيء يقتضي المغايرة بين
شيئين كما في ايجاد شيء لشيء ويلزم من هذا امتناع كون الشيء عالما بنفسه والجواب منهما ظاهر على ما قررها المحشي لان العلم
والمعلوم لما لم يكن بينهما التغاير فعلمنا بذاتنا بعينه علمنا بالعلم بذاتنا فلا تعدد فضلا عن التسلسل وكذا الحصول للشيء
اضافي بل المراد منه عدم الغيبة فلا يقتضي المنتسبين متعددين واما النصير الطوسي فاجاب عن الاول بان علمنا بذاتنا نفس ذاتنا
بالذات وغيرها بنوع من الاعتبار فالشيء الواحد قد يكون له اعتبارات ذهنية ما دام العقل معتبرا وعن الثاني بان
الاعتبار كاف في حصول الاضافة كما في المعالج والمعالج بخلاف الايجاد فانه يقتضي تقدم الموجد على الموجد بها انتهى كلامه
كالنص على لزوم التغاير في العلم الحضوري وهكذا يلوح من كلمات المحقق الدواني رحمه الله تعالى وقد عرفت انه مردود بما
ذكر المحشي بما لا مزيد عليه لك ان تقول في توجيه كلام الطوسي ان مراده التغاير الذي يحصل بعد العلم وتحقيقه ان اعتراض
الامام لما كان غير ساقط بما اجبت به من قبل فاجاب بانه لا تغاير في المصداق ولا تسلسل لكن بعد تحقق العلم يتحقق مفهوما
الذات العالمة والذات العلم والذات المعلومة فالعلم بهذا العلم ايضا نفس ذاتنا [illegible] الذات
نفس الذات فقد حدث علم العلم وهكذا لا يلزم في ادراك النفس ذاتها وادراكاتها هذه المفهومات الغير المتناهية

وما يظهر بالوجدان الضرورة بعد تحقق بحسب البحث ... الحصول الذي يستدعي التغاير الملتفت اليه لمنع التكثر بينهما ومنع

كون الحصول اضافة واجاب بان التسلسل انما هو في الامور المتغايرة بالاعتبار و ... بعد تحقق تعدد

العلم والتسلسل فيه ينقطع بانقطاع الاعتبار وكذا الاضافة انما تستدعي تغاير المنتسبين بالاعتبار وهو متحقق لان اضافة

الحصول للذات انما هي بعد تحقق مصداق العلم فيتحقق التغاير ايضا وقوله وبهذا التحقيق يظهر آه وهذا لان الصفات

السلبية والاضافية ليست عادمة عند المحققين ... فلا يكون العلم بها حضوريا انما الوجود لها بعد

انتزاع العقل لها ... حصوليا قوله يظهر ... اذ هذا الحيثية لوكانت معتبرة

في مصداق الصفات فالذات في كونه قادرا وعالما يحتاج الى هذه الحيثية المغايرة للذات فيلزم ... بالغير

ثم ان القول بالعلم الحضوري والحصولي من مخترعات الفلاسفة ما انزل الله بها من سلطان ومبني على زعمهم ان

العلم حصول المعلوم للعالم ولم يثبتوا ذلك بدليل ضعيف فضلا عن بيان شاف وقد حققنا الكلام في موضعه

وبينا ان العلم هو الحالة الانجلائية المغايرة للمعلوم كما هو مذهب المتكلمين الماتريدية كثرهم الله تعالى والجبان ... سلفهم

ونستشير الشايع العراقي في موضع يليق بالآن ... ان ... في مراتب العلم ... المعلوم

عند العالم وانكشافه عنده ... تشخاص ... الانسان

التميز بالوجوه والصفات ولا ينكشف عند نا من ... الا الحق اشياء موجودون متصفون بالصفات ولا ينكشف

فوق هذا واما تميز ذواتنا فلا البتة وانكار هذا ... او سفسطة فقد بان لك ان ... غير كافية في انكشافها عندنا

ذواتنا بل لا بد من امر زائد واعلم هو الحالة الانجلائية التي من شانها انها اذا قامت بشئ ينكشف بها عنده

المعلوم وتلك الحالة مختلفة تشخصا بسبب تكثر المعلومات ... قوله لا يقال التصديق آه مبنى السؤال ما هو المشهور

ان التصديق ادراك ... التقرير واضح قوله لا يلزم اجتماع المثلين هذا دليل مشهور ... على

ان علم النفس بصفاتها علم ... اذا كانت صورة او غيرها وذلك لان الصورة وذو الصورة متحدان

موهية فاذا قامت صورة الصفة بالنفس لاجتمع فردان من نوع واحد وهو اجتماع المثلين وقد ينقض بالعلم بالجزئيات

فان العلم بها عند المشائين بحصول الصور والجزئيات متماثلة فيلزم اجتماع المثلين وهذا كما ترى لا يتبين الا انه يحكم

ان يكلف ... ان محل صور الجزئيات القوى الجسمانية وهي منقسمة بانقسام موضوعاتها فصورة جزئي تحصل في

جزء من القوة وصورة جزئي آخر في جزء آخر منها فلا اجتماع واما الجزئيات المجردة فالمكان محلها النفس لكن علمها حضوري

الجزئية التمايز بسبب ... دون التشخص ... موضع تامل ... قال المحشي في حواشي

في شرح المواقف ان اجتماع المثلين عبارة عن وجود فردين من نوع واحد في موضوع واحد ولم يتحقق منه اجتماع

المثلين لعدم الامتياز وههنا الامتياز بين الصورة وصورة الصورة حاصل فلا استحالة هذا والاولى ان يستدل بما استدل

به الشيخ على كون علم النفس بذاتها حضوريا بان الصورة انما يحتاج اليها في الادراك لانها محضرة للمعلوم عند

المدرك وهو الصفة القائمة بالنفس صورة كانت او غيرها حاضرة بنفسها فيكفي في الانكشاف من غير حاجة الى صورة

اخرى فافهم **قوله** مما وقع في الحواشي الشريفة الشريفية آه قال في الحاشية في تبيان انه ليس على ما ينبغي ان المفهومات

من حيث انها حاصلة في الذهن ليست قضية بل علما بها مع انه ان اريد ان العلم بتلك المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن

تصديق فالامر ليس كذلك لان العلم بها من تلك الحيثية علم حضوري والتصديق علم حصولي وان اريد ان العلم بها بدون تلك الحيثية

تصديق على تفسير القضية يلزم عينية الفرق بينهما بين تصديقات المتكلمين والحكماء الا ان يقال المراد بالحيثية هي الحيثية التعليلية انتهى ثم

في كلامه شيء ... العلم ... في قوله هذه المفهومات من حيث انها ... في انه تسمح تسمية مدلول العقلي المركب في

العلم بالتصديق فانه تلك المفهومات المتعددة لان العلم متعلق بذلك الامر العقلي المركب علم واحد غير متعدد لعلم بتلك المفهومات

من حيث انها متعددة علوم متعددة او علم واحد مركب من علوم والتصديق عند الامام علم مركب من العلوم المتعددة [illegible] علم واحد بسيط

انتهى وهذا الكلام منه انما هو لا ان غفلته لا لان قوله ان هذه المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن ليست قضية بل علما بها

مع انه ان تلك المفهومات انفسها حاصلة في النفس انما هو ... من حيث ... بالذات

من الحيثيات ثانية اي تعرض الشيء من حيث هو حاصل في الذهن العلم بها بتلك المفهومات حصول في

حيث القيام والاتصاف بالعوارض العلم الحضوري بها من تلك المفهومات من تلك الحيثية لا من حيث الحصول هو غير جيد واما قوله

ان اراد ان الامر كذلك عرفت ان العلم من تلك الحيثية ليس حضوريا انما العلم الحضوري بالمفهومات بما انها قائمة

بالنفس متلبسة بالعوارض الذهنية والعجب انه قال ان العلم بالمعلومات من حيث الحصول حصولي مع انه صرح في

ومحقق عنده ان المعلومات بالعلم الحصولي موجودة ذهنية وهو مرتبة المعلوم فيها انما هو حاصل في الذهن ومرتبة العلم الحصولي الموجود

للنفس مرتبة الاتصاف فعلمها انه ... ثم ماذا اراد بقوله الامر العقلي المركب ان اراد الامر المركب من تلك المفهومات كما هو الظاهر

بلحاظ واحد فظاهر ان الامر ليس كذلك لانه من البين ان الموضوع ملحوظ بلحاظ والمحمول معلوم بلحاظ آخر والنسبة ملحوظة بينهما

بالعرض فاين الملحوظ بلحاظ واحد كيف ولو كان هناك لحاظ واحد لزم ان يكون القضية امرا مستقلا صالحا لان يحكم عليه وبه وان

اراد الامور المتعددة المعلومة بعلوم الملحوظة بلحاظات المعروضة للوحدة في نفس الامر كما العرض الوحدة للكثرة فمسلم لكن

علوم هذه المعلومات ايضا متعددة متكثرة ومجموع هذه العلوم تصديق عند الامام وقوله العلم المتعلق بذلك الامر العقلي المركب

١٩

علم واحد في خبر الشيء بل العصل الذي هو الكيف بالعلم مستلزم لتركب العلم لاتحاد العلم والمعلوم وحقيقة الشيء لا تختلف ذهنا وخارجا فلا يكون الكيف
المعلوم ذا اجزاء فالعلم المتعلق به مجموع العلوم المتعلقة بالاجزاء وكلام من زعم ان العلم من مقولة الكيف يجب ان يحمل على
قوله تشابه سبق الى الفهم لان الانقسام المنفي في الكيف الانقسام الى الاجزاء المقدارية لا الانقسام الى اجزاء ماهية فالكيف
واجزاء الشيء لا تختلف عند المحشي ذهنا وخارجا وقد صرح بان الخلقة كيفية منقسمة الى الشكل واللون فقد وضح ان قول السيد
المحقق قدس سره وقول بعض الافاضل عليه وضح ان القضية معلوم والتصديق على مذهب الامام والفرق بينهما بالاعتبار
فرق العلم والمعلوم فافهم بقي ههنا شيء هو ان احد اجزاء التصديق عند الامام وهو الحكم فعل وليس بادراك فالتصديق مجموع
الادراكات الثلثة والفعل فليس نسبة القضية الى التصديق نسبة العلم والمعلوم والجواب انه ليس مقصود السيد قدس سره
ان الامام قائل بهذا النحو من الفرق فانه ذاهب اليه بل مقصوده قدس سره ان نسبة التصديق الذي على مذهب الامام
اعني مجموع الادراكات الثلثة والحكم الى القضية كنسبة العلم الى المعلوم في الواقع لان الحكم هو الاذعان الذي هو ادراك ما
على الوجه الاتم سواء قال به الامام ام لا فتدبر **قوله** والمراد بالصورة الحاصلة بيان للواقع ولا دخل له في تقرير الاعتراض لا مناطه
على لفظ الحصول ولفظ الحاصل سواء **قوله** قلت من البين يعني ان الحصول الصورة نسبة يعني بيان المغايرة بالضرورة
والعلم الحضوري لا مغايرة فيه فكيف يكون الحضوري بحصول الصورة وما وقع من المحققين محمول على التسامح والتغاير الاعتباري
لا ينفع ههنا اي في العلم الحضوري قال في الحاشية وذلك لان التغاير المعتبر في العلم الحضوري معلوم تغاير متاخر عن صدقهما
على ما عرفت والمفهوم من الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل هو التغاير المتقدم على الصدق كما لا يخفى على من له ادنى
مسكة او لا يخفى ما في قوله التغاير المعتبر في الحضوري من التسامح والمقصود التغاير الموجود فيه ثم الحق في هذا المقام ان الحصول قد يطلق ويراد
للحضور الاعم الشامل لحضور الشيء بنفسه وحضوره بصورته والصورة هي المعلوم قد تطلق على الشيء باعتبار الحضور العلمي الى هذا الاطلاق
اشار المحشي في الحواشي التهذيبية بقوله فان الحضور والحصول كالمترادفين والشيء يسمى صورة من حيث الحضور العلمي لا من حيث
الوجود الذهني فقط كما يتوهم من كلام البعض وقد يطلق الحصول على وجود الشيء في الذهن والصورة على الشيء الذهني باعتبار
اكتنافه بالعوارض الذهنية فمراد بعض المحققين بحصول الصورة المعنى الاول ومراد المعترض المعنى الثاني فافهم **قال** المصنف اما العلم المتجدد
بالاشياء شروع في اثبات كون العلم العقل وقد اشتهر في ما بيننا انا نتصور ما ليس له وجود في الخارج ونحكم عليه باحكام ايجابية صادقة
فلا بد من وجود المحكوم عليه واذ ليس في الخارج ففي الذهن اعني القوة الدراكة وهذا الوجه انما يدل على ان المعلوم موجود حين تعلق
العلم في الذهن واما ان هذا الوجود الذهني هو العلم فلا يلزم البتة بل يجوز ان يكون اضافة بين العالم وبين هذا الموجود في
الذهن كما قال الامام في شرح الاشارات او حالة انجلائية مغايرة للمعلوم كما هو الحق وههنا دقائق ذكرناها في حاشي[illegible]

حواشی متعلق صفحہ ۲۰

۲۶ قوله ما ليس [illegible] في نهاية [illegible] ۲۶ قوله [illegible]

[illegible] ۲۷ قوله [illegible] الشيء [illegible]

[illegible] ۲۸ قوله [illegible] الجسم الى ان [illegible]

[illegible] النفس الناطقة [illegible] ۲۹ قوله [illegible]

[illegible] الرازي [illegible] في الخارج [illegible]

كما ذهب افلاطون و غيره كما يقول الحكماء من ان صور جميع المعقولات مرتسمة في العقل الفعال [illegible]

مرتسم في الاسماء الالهية [illegible] العقل الفعال [illegible] في الخارج [illegible]

[illegible] الكلية [illegible] الوجود الذهني [illegible]

[illegible] العقل الفعال [illegible] بالحكم الايجابي [illegible]

في الخارج [illegible] الحكم [illegible]

[illegible] الموضوع [illegible]

[illegible] وجود الموضوع [illegible] ۱۲

كشف المكتوم في حاشية بحر العلوم

حواشی متعلق صفحه ۲۱

۲۰ قوله فلا نظر لعدم [illegible] بيان لوجه بان كون الادراكات موافقة في الحقيقة والوحدة [illegible]
امر تحكمي لم يقم عليه دليل بعد فقائل ان يقول بانه لا يجوز ان يكون الادراك جنسا او عرضا عاما للامور
مختلفة بالحقيقة ويكون بعضها وجودية وبعضها عدمية ولعل الى هذا التوجيه اشار المحشي العلام بقوله
فتدبر ۱۲ اك ۲۱ قوله الوجود يكفيه اى يكفيه [illegible] جميع الادراكات السابقة عند وجود اللاحق
۱۲ اك ۲۲ قوله لانه لا يتعدد آه فان العلوم [illegible] ابدا [illegible] بمعنى ان العدم للسابقة لا يزول
بل هو باق عند تحقق الادراك اللاحق الاترى انه [illegible] بالشيء لا ينتفي العلم بمقدماته [illegible]
۲۳ قوله لا يخفى ان [illegible] على ما قال صاحب المطارحات ۱۲ اك ۲۴ قوله [illegible]
اى عدم افتقار الادراكات السابقة عند تحقق اللاحق ۱۲ اك ۲۵ قوله الشق الاول [illegible]
[illegible] ۱۲ اك ۲۶ قوله لا حاجة الى الاطالة ويمكن ان يقرر ان تعيين الطريق [illegible]
[illegible] ۱۲ كشف المكتوم

الاضافة **قوله** وعلى الاول ان يكون في ذلك الادراك وبالاتفاق الاتم الاشد حيث لجواز ان يكون في ذلك الادراك الحضوري

حضوري بالنسبة الى جميع الادراكات لان الادراك لا يشاركها بل يتميز بالانقطاع بها لا بالادراك الحضوري

فيعلم ويكون ذلك الادراك الحضوري اخص في الشق الثاني بوجه ان يكون الادراك الا بالسبق ذلك **قوله** جاز

بعض المحققين الاولى آه وقال في الحاشية ونقل عنه في وجه الاولوية ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق ممنوعة لجواز

البطلان على ان في هذا الطريق فائق لا يخفى وفيها ما ثبت تعال ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق ممنوعة لجواز ان يكون

ان العدم ليس انتفاء ما ليس بشئ على ان الكون مشتركا بالوجود وذلك بين لا سترة فيه فيعلم العدم الاضافي وبحثهما وكلا

انتفاء ما ليس بشئ لكنه مستلزم بشئ مع انه قد اشتهر ان السلب حقيقة لا يتعلق الا بالثبوت وظاهر ان ذلك يقتضي ظاهر

البطلان ثم لا يخفى ان الطريقة التي اخترعها لا يفي بالمقصود لانها تدل على الايجاب الجزئي اي تحقق في بعض الادراكات النقص

لا الايجاب الكلي وهو جميعها المطلوب اي ثبت توافق الادراكات في الوجودية العدمية انتهى **قوله** على ان في هذا الطريق اي

الدليل فائق لا يخفى وفيها بعد اشارة الى ما اورده بعينه على الدليل بقوله لجواز ان يكون بعضها آه كلام حق ولعله سندا

قال المحقق الدواني في الاول على الهيكل فالصواب عندنا ان هذه القضية ظاهرة البطلان مرتب ان يكون قال انا قد عرفت

قد اشتهر ان السلب حقيقة انما اشتهر الا يخفى ههنا لانه يجوز ان يتعلق السلب بثبوت السلب فمن الجائز ان يكون كل الوجود

سلبا الثبوت مسلب فلا يلزم ان يكون هذا العدمي انتفاء ما ليس بشئ بل انتفاء ثبوته والذي يخفى ههنا هو ان الامر العدمي

لا يكون انتفاء ما ليس بشئ اصلا لا انتفاء نفس ما ليس بشئ ولا انتفاء ثبوته وهذا ظاهر البطلان فلا بد من التاويل المذكور فافهم

ثم ان هذه المقدمة المشهورة قد اولها المحقق الدواني ايضا وهو قائل بالجعل البسيط فلعل مراده رحمه الله تعالى في هذه المقدمة

بالثبوت الامر الوجودي اعم من ان يكون نفس الوجود المحمولي او ثبوت شئ لشئ او نفس تقرر الماهية ونفيه الحصر اضافي بالنظر

الى السلب النقصان السلب الاضافي الى السلب بعد اللتيا والتي لا يرد ان المحقق الدواني قائل بالجعل البسيط الذي

اثره نفس تقرر الماهية فقبل جعل الجاعل لم يكن ماهية فقد تعلق السلب بنفسها لا بملاحظة الثبوت فلم يصح حصر تعلقه بالثبوت

فافهم واما قوله ثم لا يخفى ان الطريقة آه فمشترك الورود على المحقق وصاحب المحاكمات فان عايته ما لزم من استحالة انتفاء

ما ليس بشئ ان يكون الادراك النفي ثبوتيا لا كون كل ادراك كذلك ما اشار بقوله اللهم الا ان يتمسك فلا تغفل وهذه المقدمة

قد استعملها النصير الطوسي في شرح الاشارات واعتمد عليها المحشي في حواشي شرح المواقف فتدبر **قوله** فيلزم انتفاء

جميع الادراكات السابقة آه والوجه دليله لانه لا يفقد الادراكات السابقة عن وجود والا لفقد ولم يبق

ان هذه المقدمة كافية في ابطال الشق الاول مع انه لا حاجة الى الاطالة فانا لا نفقد ادراكا سابقا عند وجود

٣١

او زوال التحتي فيما قال قوله الا ايضا الادراكات أه يعني ان الادراكات لما كانت عدما للادراكات فلم يلزم انتفاء جميع الادراكات بل كل [illegible]

من الخصوص [illegible] ادراكات غير متناهية لان الامر انتفاء ادراكات غير متناهية بل الادراكات غير متناهية يعني الادراكات قوله [illegible]

عنه [illegible] ان [illegible] انتفاء [illegible] فلا يجب [illegible] الا انتفاء الادراكات [illegible] يجوز ان يكون

بانتفاء [illegible] غير متناهية [illegible] ان السابق

ويلزم المحقق [illegible] ان وجود الشيء [illegible] انتفاءات غير متناهية [illegible] فان ذلك المحقق [illegible] قوله

او زوال الشيء ليس الا عدمه اللاحق فغير اوضح ان الادراك اللاحق ذلك الادراك السابق ويجوز ان يكون هذا السابق عدما سابقا

فلا يتسلسل ان حيث يحصل الزوال بالعدم اللاحق فلا يلزم عدم تناهيه [illegible] لكن كون [illegible] ادراك عدما سابقا [illegible] على النفس زمان

يكون فيه الادراك [illegible] ثبوت [illegible] المتصل [illegible] استحالة تعاقب الادراكات الغير المتناهية [illegible] ثبوت

المتصل [illegible] حدوث النفس فيما قال قوله [illegible] الادراك الاول في [illegible] ما ذكره

يلزم على هذا التقدير [illegible] الادراكات [illegible]

[illegible] ايضا [illegible] على هذا التقدير [illegible] ادراكات ادراك آخر [illegible] تحقق [illegible]

انما هو [illegible] ادراكات ادراك آخر [illegible] على الوجود [illegible] تحقق الادراك

دايرا [illegible] اعادة [illegible] الادراك السابق

عدم والمستحيل من الاعادة انما هو في المعدوم الذي كان له وجود قبل وجود [illegible] العدم

السابق [illegible] بعيد العدم [illegible] مشترك

لان الموجود اذا انتفى انتفى ذاته [illegible] ثم اعاد وتحقق ذاته [illegible] ان هذا هو الموجود [illegible] ليس منهما

مستمر من وجوده الاول الى هذا الوجود ويلزم ان لا يبقى فرق بين الوجود المبتدأ وهذا المعاد ولان كلا منهما وجد

بعد ما لم يكن شيئا اصلا وهذا لا يجري في اعادة العدم اصلا لان العدم عبارة عن انتفاء الذات وليست

الاعدام اشياء متميزة اصلا حتى يطلب التميز بين ذوات عدم معاد وعدم سابق [illegible] عدم مغايرة

الوجود ببعض الذوات لغيرها ثم مغايرته الوجود [illegible] المغايرة [illegible] فلا يتحصل الوهم ان العدم

كان شيئا [illegible] لان العدم [illegible] كان شيئا متغايرا ثم بطل ثم صار متغايرا ثانيا حتى يطلب

التميز بينهما او يطلب تمييز بين هذا العدم المعاد وبين العدم المبتدأ فافهم [illegible] ان هذه الاعدام

ليست عدما محضا بل لها نحو من الثبوت فيلزم [illegible] المنفي الثابت الا انا نقول [illegible] استحالة [illegible] ايضا

حواشی متعلق صفحه ۲۲

[illegible]

لان العدم الثابت ليس في اياتي نفسه انما الذات المسلوب عنه الثابت لمقارنة الشيء المسلوب ثم قارنه ثم
بطل لمقارنة بحكم العقل ان العدم كان ثابتا ثم انتفى ثم عاد فهذا الثبوت بجهة استمرار ذات المسلوب عنه لا تغير
بين العدمين فافهم فلذا الاستحالة في الاعادة في هذا النحو انما الاستحالة في عود ما هو معدوم في نفسه كما عرفت قال
ثم يمكن ان يقال في توجيه كلام المحقق انه بنى كلامه على ما التزمه اولا من الانتهاء الى ادراك وجودي فان نسبة الادراك
الوجودي اذ كان انتفاؤه ادراكا ثم يلحق بعينه الادراك ادراك يكون انتفاؤه بهذا الانتفاء فيلزم عود الوجودي الاول
في المرتبة الثالثة وهكذا في الخامسة فتأمل فيه او يقال عود الادراك المنفي في المرتبة الثالثة والخامسة وهكذا لزوما
باطل بالخصوص حيث هو الادراك فاما لا تجد الا تكلف في هذا كما لا الاعادة المعدوم فتأمل فان الاشعري التزم انه
يجوز في الاعدام العود مرة بان يتبدل عدم شيء بان يعدم ثم يعود ثم يبطل الموجود واما عود المعدوم مرارا كثيرة فلا كيف
بنا عليه انه يجوز العود في الاعدام مرارا فيصح انتفاء العدم اللاحق ثم عوده وهو صحيح لان انتفاء العدم اللاحق لا يكون
الا بالوجود والا لزم ارتفاع النقيضين فقد لزم عود العدم ووجودا وهنا يلزم العود مرارا كثيرة فيلزم الاستحالة فيه الى
هذا انما يتم فيما اذا كان الاعدام اعدام الوجود واما اذا كان كل عدم عدما للعدم فلا استحالة فيه اذ لا يلزم عود المعدوم
بالوجود الا ان يقال عدم العدم في كل مرتبة يلازم الموجود فتأمل فيه **قوله** الا ان يكون في قوة السالبة المعدولة فيه بحث اذ لا يخفى
ان يكون انتفاء انتفاء الشيء في قوة الانتفاء الثابت لانتفاء الشيء الثابت هذا في قوة الموجبة التي محمولها سلب الثابت
والشك انه لازم للموجبة المحصلة كيف ولم يصدق محمول المحصلة ولا انتفاؤه الثابت على موضوع الموجبة التي محمولها انتفاء
هذا الانتفاء الثابت لارتفع النقيضان حين وضع موضوع موجود ثم بعد التنزل نقول السالبة المعدولة والموجبة المحصلة متساويتان
عند وجود الموضوع والموضوع فيهما متحقق ونفس ومنع تساويهما خروج عن الفطرة الانسانية كيف ولم يكن مغايرة في
السالبة المعدولة عن الموجبة المحصلة الا حال عدم الموضوع واذا كان الموضوع موجودا وبقاء المحمول متحقق فالموضوع ثابت كان
نفس الامر حيث لا يصح انتزاع سلبه السلب المحمول فيصح انتزاع مسلوبه ضرورة انكاره مكابرة فافهم **قوله** ان
تزايد العلوم يوما فيوما آه فان قلت ان اريد تزايد العلوم زيادة مجموع العلوم السابقة واللاحقة على السابقة فهذا
لا ينافي تساوي اللاحقة والسابقة ضرورة ان مجموع اللاحقة والسابقة ازيد من السابقة وان اريد زيادة
اللاحقة على السابقة فهذا ممنوع قلت المراد زيادة العلوم الموجودة في سن الكهولة وهذا امر يعرف بالوجدان
ولو كان الادراك زوالا الادراك سابق لما كان العلوم الموجودة في سن الكهولة مثلا زائدة على السابقة
فافهم **قوله** يلزم ان يتحقق فينا صفات غير متناهية فيه ان الذي يلزم من كون الادراك زوالا +

لا ادراك آخر تحقق ادراكات متغايرة متعاقبة بخصوص كون تلك الادراكات بالفعل غير لازم فلا يلزم من اجتماع
النقيضين بجواز التعاقب في الادراكات بالفعل فوقت تحقق الادراك غير وقت تعاقبه وجوابه ان
الزام الاستحالة بناء على تحقيقه اسهل مما صاحب المطارحات في ابطال الشق الثاني واما
فخارج عن مقصوده لانه الشيخ الذي سيجيء بالمشي نفسه على ذلك التقدير تعاقب **قوله** والصلح يريد ان
الزائل اه يعني القسم الاول اورد على صاحب المطارحات بالزام الاستدراك بمكين تصحيح الملازمة لان الشقين
تمم ابطال احد الشقوق بالزام الاستحالة تحقيقه بابطال الشق الآخر بالزام الاستحالة تقدير الشقين لا شناعة
فيه بل فيه فائدة زائدة وتعيين الطريق ليس بواجب على المناظر بل القصد اثباته بكفاية طريق سلكه المصنف وما
سلكه رد ما الا اختصارا وتسهيلا على المتعلم فتأمل **قوله** وذلك لان الزائل الواحد اه وبهذا لان الزوال
الثاني اما يتعلق به وهو زائل بالزوال الاول فهو غير معقول او يتعلق بحقيقته باقيا فيلزم من وجود العدم وما قال
في الحاشية ولا يتوهم ان هذا البيان مختص بصورة كون العلم نفس الزائل ولا يحتاج اليه في صورة كونه نفس
الزائل ايضا على هذا التقدير يقال للزائل [illegible] لان العلم غائب عنها الزائل [illegible] زوال مع العلم [illegible] فذلك الزائل وزوال
آخر انتهى وحاصل المقام ان المصنف استدل على مغايرة الزائل في العلمين بلزوم كون علمهما واحدا عند وحدة
الزائل فتوهم ورود ان العلم لما كان عبارة عن الزوال فمع وحدة الزائل يجوز ان يكون [illegible] لان هما العلمان
فاجاب بقوله لان الزائل الواحد اه ثم بين في الحاشية انه يحتاج الى هذا التقرير ايضا عند كون العلم نفس الزائل
لورود مثل هذا التوهم عليه ايضا بجواز ان يكون الزائل الواحد من حيث كونه زائلا بزوال علما وهذا من حيث
كونه زائلا بزوال آخر علما آخر فبذلك فلا يلزم اتحاد العلمين عند وحدة الزائل بهما واعلم ان كون العلم نفس الزائل
بطل بوجه آخر ايضا لان العلم معدوم فهو لا شيء محض غير قائم بموضوع والممتنع عن موضوع فيمتنع اتصاف
النفس به عند كون العلم هو الزوال بحسب كون الزوال علما لا الزائل لان النفس انما تتصف بالزوال
دون الزائل فتأمل **قوله** اشتهر ان النفس في آن اه قد اشتهر في الكلام [illegible] ليس بدليل لانه ضروري في نفسه
بل فاسد لان الحكم في القضية انما يكون حال ملاحظة عند ملاحظة الطرفين يعني في آن ملاحظة النسبة قد توجه الذهن الى
الطرفين معا كيف ولو اكتفى بتصور طرف في آن ثم بتصور الطرف الآخر في آن آخر للحاكم يصح الحكم على المذهول
عنه وهو باطل والبعض [illegible] صححوا الحكم وقالوا لا يصح التفات النفس في آن واحد الى شيئين [illegible]
ممثلا ودليل عليه دل الدليل على خلافه لان في حال الاكتساب لا بد من ملاحظة المقدمتين تفصيلا اه

سلا كيف والا لزم استخراج النتيجة مع الذهول عن احدى المقدمتين ويكفي مقدمة واحدة وهذا ضروري البطلان
ضمم قوله بين الحدوث والبقاء وقالوا لا يتوجه الذهن ابتداء الى النسبتين الملحوظتين تفصيلاً واما اذا توجه الى نسبة
وقضية في آن ثم توجه الى قضية بنسبة اخرى في آن آخر مع بقاء تلك الملاحظة الاولى فذلك جائز وذلك البعض
مما لا دليل عليه بل الحدس يشهد بخلافه فان الحدس انتقال الذهن من المطلوب الى المبادي دفعة في آن
فقد حدث ملاحظة المبادي ابتداء في آن واحد وما قال المحشي في الحاشية التهذيبية ان حصول المبادي في
الحدس اجمالي لا تفصيلي ان القضيتين ان حصلتا مع اشتمالهما على النسبة الحاكية فلا اجمال وتم المطلوب لان الحكاية
نسبية لا تعقل الا بتعلق العلم بها تفصيلاً وان حصلتا من دون اشتمالهما على النسبة الحاكية فهما منخرطان في
سلك المفردات ولا تصلحان لتعلق التصديق بهما في نفس الامر ولا عند المحشي فلا تفيدان تصديق المطلوب فيلزم
عدم افادة الحدس التصديق هذا خلف فاذن قد بان لك ان استحالة توجه الذهن الى الشيئين باي طريق اديت باطلة
فافهم قوله فلو كان الزائل آه حاصله انه لو كان الزائل في الادراكين واحداً لا بد في تعلق الزوال من التعاقب
والا حدث العلمان في آن ولزم توجه الذهن الى الشيئين في آن واحد فالزوال الثاني ان حدث بعد وجود
الزائل بعد الزوال الاول لزم اعادة المعدوم وان حدث وتعلق بالوجود الاول الذي تعلق به الزوال الاول
فالزوال الثاني غير الزوال الاول والا استوى حال العلم وقبله فان العلم الثاني لم يكن حين العلم الاول هذا وما اورد
البعض ان التوجه غير ضروري للعلم والا لزم كون الباري عز وجل متوجهاً الى امور غير متناهية معاً واذا لم يجب
التوجه للعلم لم يلزم التوجه الى الشيئين عند كون الزوال الواحد علماً بشيئين ففيه انه لو جوز ان التوجه غير ضروري
للعلم فلا بد من كون المعلوم بحيث يصح الالتفات اليه فيلزم امكان الالتفات الى الشيئين وهذا القدر
يكفي للاستحالة وقوله والا لزم كون الباري متوجها الى اشياء غير متناهية معاً فتوهم الاستحالة فيه ناش
من سوء الفهم بل الايمان بتوجه الباري الى امور غير متناهية معاً ضروري واجب فافهم ثم انت
تعلم انه لا بد لاثبات ان الزائل الواحد ليس له الا زوال واحد من الزام اعادة المعدوم او كون الزوال
الثاني غير الزوال الاول فليس بين هذا التقرير والتقرير الاول افتراق الا بان في الاول لزوم استحالة
اتحاد العلمين المتعلقين بمعلومين وههنا لزوم توجه الذهن الى المعلومين او الاستحالتين المذكورتين
فتامل قوله اي غير واقفة آه يعني ان المراد من عدم تناهي ادراكاتنا التي في ترتيبنا الاانا ما
بمعنى ان اي مرتبة من الادراكات تحصل يمكن ان تحصل ازيد منه ولا تقف عند حد معين

لا يحتمل الزيادة عليه لا اللاتناهي الكمي بان يكون في قوتنا ادراكات غير متناهية بالفعل يعني ان الاصل مقتضيه
حد فان هذا غير ممكن في النفوس انتهى **قوله** قد يمنع نارقاه هذا المنع عسى ان يكون مكابرة فان النفس
لها من الادراكات بل اللذات الجنان وآلام الجحيم لا تكون الا بالادراكات الحاصلة شيئا فشيئا من دون ان
والفلاسفة المشاؤن الغير القائلين بالتوقف فهم ايضا متفقون على عدم تناهي اللذة العقلية والالم العقلي
انكروا خصوص الحشر الجسماني تجملهم بالامر قد يرد **قوله** لما تقرر عند بعض ائمة الكشف الى ان المنكرين للترقي في النشأة
الآخرة انما ينكرون في العلوم التي تنشر لظاهرها التي تحدث بكمال الولاية واما حصول العلوم الجديدة في النشأة الآخرة
فلم ينكره احد من المسلمين المشائين كيف لا والكفرة هم العلوم السائرة والجنة وبطلان زيادة الاحسان في النشأة الآ
بعيد لا يكاد يعترف بانتم اهل الجنة يلتذون وان اهل الجحيم يتألمون وهذا مما لم ينكره احد من المسلمين الذين يليق بهم انكار ما يكون منصوصا
بنصوص قطعية ثم اعلم انه لم ينكر احد من اصحاب الكشف والشهود وقوع ان يفتح عليهم الترقي في العلوم المتعلقة بباب
الولاية ايضا الا شرذمة قليلة مثل الشيخ علاء الدولة السمناني رحمه الله لم ينكر الا خفاء تجنبا للاكشفا وشهود الفرد الاكبر من
اصحاب الكشف والشهود ومكاشف اسرار الوجود خليفة الله في الارضين صاحب المقامات الرفيعة بين العليين الشيخ
الاكبر خاتم الولاية المحمدية رضي الله تعالى عنه قد نص في فصوص الحكم وغيره على ثبوت الترقي في النشأة الآخرة ولنذكر هذا
من كلامه تبركا وتوشيحا وتزيينا قال رضي الله عنه في الفص الشعيبي فاذا انكشف الغطاء انكشف الحق سبحانه لكل احد
بحسب معتقده وقد ينكشف بخلاف معتقده في الحكم وهو قوله تعالى وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون فاكثرها
في الحكم كالمعتزلي يعتقد في الله نفوذ الوعيد في العاصي اذا مات من غير توبة فاذا مات وكان مرحوما عند الله قد سبقت
له العناية بانه لا يعاقب وجد الله غفورا رحيما فبدا له من الله ما لم يكن يحتسبه واما في الهوية فان بعض العباد يجزم في
عبادته انه كذا او كذا فاذا انكشف الغطاء رأى صورة معتقده وهي حق فاعتقدها وانحلت العقدة فزال الاعتقاد وعاد
علما بالمشاهدة وبعد حدة البصر لا يرجع كليل النظر فيبدو لبعض العبيد باختلاف التجلي في الصور عند الرؤية خلاف معتقده لانه
لا يتكرر فيصدق عليه في الهوية وبدا لهم من الله في هويته ما لم يكونوا يحتسبون قبل كشف الغطاء وقد ذكرنا صورة الترقي بعد
الموت في المعارف الالهية في كتاب التجليات لنا عند ذكرنا من اجتمعنا به من الطائفة في الكشف انتهى وذكر في كتاب التجليات
من لقي منهم خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امير المؤمنين ابا بكر الصديق وامير المؤمنين عمر وامير المؤمنين عليا
رضوان الله عليهم وذكر حكايات لطيفة وذكر ان امير المؤمنين عليا قال انت اخي قلت نعم فواخيته قلت ابن ابي بكر
قال الآن قلت اريد اللحاق به حتى اسأله ما سألتك قال انظر في النور الابيض خلف سرادق الغيب فركزت البصر فرأيت

وانا ... وعند خلت في النور الابيض خلف سرادق الغيب فالتقيت ابا بكر الصديق رضي الله عنه مستندا
ظهره الى الغيب عليه حلة من الذهب الابهى له شعاع يأخذ الابصار قد اكتنفه النور صار باذقنه نحو مقعده ساكتا لا يتكلم ولا يتحرك
كانه المبهوت فناديته مرتين ليعرفني فاذا انه اعرف بي مني بنفسي فرفع راسه الي قلت كيف الامر قال هو ذا انظر في
قلت له ان عليا قال كذا وكذا قال صدق علي وصدقت انا وصدقت انت قلت فما افعل قال كما قال لك
رسول الله صلعم قلت هو مقامك قال هو مقامه صلى الله عليه وسلم قلت قد وهبه لك قال فقد وهبته لك قلت هو بيد
قال خذه فقد وهبته لك ومثله حكي عن امير المؤمنين عمر وقال ثم نزلت الى نحل آخر في النور الاخضر خلف سرادق
الغيب فاذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت يا عمر قال لبيك قلت كيف الامر قال هو ذا اقول لي
كيف الامر فذكرت مقالة ابي بكر وعلي رضي الله عنهما وذكرت له البعض ما كان بيني وبين رسول الله صلعم فقال
خذ المقام قلت هو بيديك قال قد وهبته لك قلت يا عجبا قال لا تعجب فالفضل عظيم الست الصهر المكرم
خذ النور الممد وفقد جاء الشاهد ونصب المعراج وهذا لبيدين ذكر فيه حكاية تدل على ثبوت الترقي بعد الموت ...
قال النبي النوري البصري رضي الله عنه لا تحمل همه ولك عين ما تصورته ولا تخطى ما تصورت منه ولا يحبنك الحيرة
الحيرة وقال ما قال فحين وهبت ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وهو عين ما تصوره ولا يخلو ما تصور عنه فقال ذو النون
هذا علم فاتني والان قد شرح عيني فمن لي به وقد قبضت على ما قبضت فقلت يا ذو النون ما اريدك بكذا ومولانا
وسيدنا يقول بدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون والعلم لا يتقيد بوقت لا امكان لا ابتداء ولا انتهاء ولا مقام
فقال لي جزاك الله خيرا قد امتن لي ما لم يكن عندي وتجلت به ذاتي وفتح لي باب الترقي بعد الموت وما كان عندي
منه خبر فجزاك الله خيرا انتهى وذكر في ذلك الكتاب من بقية من الاولياء الجنيد والشبلي وابن عطاء وذو النون المصري
ويوسف ابن الحسين وسهل ابن عبد الله التستري وحسين بن منصور الحلاج رضوان الله عليهم وتوبنا في
جوارهم وذكر ما جرى بينه رضي الله عنه وبينهم رضي الله عنهم بطول الكلام **قوله** وتارة وجود الامور الغير المتناهية
آه يعني ان الادراكات التي في قوتنا غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد فكذلك الامور الزائلة يجوز ان تكون غير
متناهية بمعنى لا تقف عند حد فيجوز ان يوجد كل زائل على التعاقب قبل نسخ والا فلا يجب وجود الزائلات كلها معا حتى يلزم
وجود الامور الغير المتناهية والعجب من الصدر الشيرازي انه قال في حواشي حكمة الاشراق ان المراد ان في قوتنا
ادراك الامور الغير المتناهية بدلا يعني في كل آن يمكن ان يتحقق كل ادراك من الادراكات الغير المتناهية بدلا فيجب ان
يتحقق الزائلات في ذلك الآن ليصح امكان تحقق الزائلات بدلا وهذا ليس بشيء لان امكان تحقق الزوالات

التي هي الادراكات بدا اثبتنا يقتضي تحقق الترتيبات بدالا اجتماعها عند الوجود فلهذا ثم لا يبعد ان يقال في تقرير
الاستدلال بحيث يندفع الشبهة ان الادراك اذا كان ثبوتا والا الصفة يكون تلك الصفة جهلا بالمعلوم الذي هو
ادراك له او ملازما لذلك الجهل لان العلم لا يكون الا بزوال الجهل اذ لو بقي الجهل مع زوال الصفة لم يكن زوالها
ادراكا واذا تمهد هذا فنقول اذا كان في قوتنا ادراك امور غير متناهية تفصيلا يجهل تلك الامور فلا بد ان يكون فينا صفات
غير متناهية بعدد جهل كل معلوم فقد لزم وجود الصفات الغير المتناهية وتم المطلوب وتحريره ان العلم على تقدير
كونه زوالا يكون عدما لاحقا فالعلم زوال الصفة بعد الوجود فالجهل كما يكون بوجود تلك الصفة كذلك يكون بعدمها
السابق فالجهل اعم من وجود الصفة فلا يلزم وجود الصفات الغير المتناهية اللهم الا ان يدعى ان في قوتنا ادراك
الامور الغير المتناهية بالاستعداد القريب فلا يكفي العدم السابق لتلك الصفات لهذا الاستعداد
لا يقال لو لم يكن الصفة الزائلة عين الجهل او الملازمة له لامكن ان يوجد الجهل بدون تلك الصفة مع امر آخر
يتوقف العلم على زواله ايضا فذلك الامر اما عدمي فزواله وجود فالعلم وجودي وقد فرض كونه زوالا واما وجودي
امر فلا بد من زواله عند العلم فالعلم ازالة امر فلا بد من وجه واحد بينهما عند الجهل وفيه المطلوب لانا نقول الجهل قد يوجد
بدون الصفة مع امر آخر ذلك الامر عدم لكن عدم هذا الزائل السابق على وجوده فالعلم متوقف على زواله وهو
بالوجود للصفة وعلى زوالها الذي هو بعد زوال العدم السابق فلا يلزم وجودية العلم ولا وجود الصفة للجهل وغاية ما يمكن
ان يقال ان بين العلم والجهل تقابلا لا يابى ارتفاعهما عن موضوع غير قابل كالجماد فليسا متقابلين بالسلب والايجاب
ثم انه يابى طباعهما ارتفاعهما عن موضوع قابل فلا يكونان متضادين لان طباعهما لا يابى الارتفاع من محل قابل
فلا بد ان يتقابلا بالعدم والملكة ثم اذا فرض ان العلم زوال فهو عدم فاذن يكون الجهل وجوديا فلو كان العلم زوال الصفة
لكان كذا والا فهذه الصفة التي هي الجهل اذا كان في قوتنا ادراك امور غير متناهية كان ادراكاتها متعددة بالفعل
فلا بد ان يكون جهل كل معلوم متحققا فينا وكل جهل صفة وجودية على هذا التقدير فقد لزم صفات غير متناهية هذا غاية
التقرير فتأمل فيه فانه موضع تأمل بعيد **قوله** اعلم ان الاعداد سواء كانت آه المقصود منه دفع ما يتراءى ورود
من ان الاعداد على تقدير كونها غير متناهية يمكن ان يكون ادراكها غير متناه كذلك كما في الحاشية وتقرير الدفع انه لم يدع
المص كون ما في قوتنا من الادراكات غير متناه بمعنى لا يقف عند حد فانه على تقدير وجود الاعداد يمكن كون ادراكاتها
غير متناهية بالفعل فاجاب بان الاعداد سواء كانت غير متناهية بمعنى لا تقف او غير متناه بالفعل ادراكاتها انما يكون
غير متناه بمعنى لا تقف **قوله** يكون ادراك النفس لها آه اما على التقدير الاول فظاهر واما على التقدير

التقدير الثاني فعلى تقدير حدوث النفس ظاهر ايضا واما على تقدير قدمها فلما تقرر في موضعه من ان العقل الهيولاني قائم
كذا في الحاشية وهذا مبني على ان النفس لا تستحضر في آن او في زمان متناه امورا غير متناهية علما او ادراكا وهذا اظهر على
ما اشتهر ان النفس لا تلتفت الى شيئين معا واذا تقرر هذا فالعلوم التي تحصل للنفس لا تحصل دفعة بل متعاقبة
ففي جانب الماضي محدود بان يحدث اوان العقل الهيولاني فلا يحصل ادراكات غير متناهية لاقتضائها
زمانا غير متناه **قوله** انكانت من الامور الغير المتناهية آه انما يصح لو كانت المعدودات غير متناهية وهذا انما يصح
عند القائلين بحدوث العالم الان وجود المعدودات اما معا فغير المتناهي مجتمعة محال عند الفلاسفة والقائلين
بحدوث العالم واما متعاقبة وهذا ينافي حدوث العالم نوعا وشخصا نعم يصح على اي الفلاسفة القائلين بقدم
العالم لانهم قائلون بلا تناهي الحوادث في طرف الماضي فافهم **قوله** لان العدد من الامور التي تتكرر نوعها اي الكلي
المتكرر النوع الكلي الذي يكون عارضا لنفسه محمولا على نفسه لا اشتقاقا كما انه محمول بالمواطاة بان لا يكون فرد منه
الا ويكون الكلي عارضا له كالوحدة والوجود والمطلق والمحشي عده منه ايضا الكلي الذي يكون محمولا على نفسه بالحمل
كما انه محمول عليه بالحمل الاولي كالكلي والمفهوم ثم حاصل الاستدلال ان العدد كلي متكرر النوع وكل كلي متكرر النوع
اعتباري اما الصغرى فلما قال في الحاشية ان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة
عشرات وتقديره اي مردودان عشر عشرات تبلغ مائة فلو عرض العشرة لكل فرد من افراد العشرة يكون كل عشرة مائة و
كك فاذن لا يصح كون العشرة كليا متكرر النوع وهذا الورود ساقط لان عروض العشرة على نحوين نحو يكون العشرة
عارضا لكل واحد واحد من اجزائه بان يكون جزء منه عشرة ثم جزء عشرة اخرى وهكذا فيبلغ مائة كما يتم المائة عشر عشرا
وهذا العروض غير مقصود فانه لا يعرض العشرة لكل فرد من افراده بهذا الوجه حتى يكون كليا متكرر النوع ونحو آخر
هو ان تعرض لنفسها لا ان تعرض لكل جزء من اجزائه وهذا النحو يعم عروضه لكل فرد من افراده فيصير متكرر النوع
وبيانه ان العشرة مركب من عشر وحدات واحادا وكل وحدة وحدة من هذه الوحدات معروضة لوحدة فان
لكل وحدة وحدة فيكون مجموع الوحدات المعروضة معروضة لمجموع الوحدات العارضة ومجموع الوحدات العارضة للعشرة
فالعشرة عارضة للعشرة فصار العشرة متكرر النوع وكذا كل واحد واحد محمول عليه الواحد بالحمل العرضي فلو
المحمول مجموعها عشرة كما ان الوحدات الموضوعة مجموعها عشرة فالعشرة محمولة على نفسها بالحمل العرضي فيكون متكرر
النوع واما الكبرى فلما في الحاشية ايضا والا لزم التسلسل بيانه انه لو وجد فرد منه لكان فرد منه عارضا ايضا
وهذا الفرد ايضا موجود فرد آخر ايضا عارض لهذا العارض وهكذا يلزم التسلسل والتسلسل باطل فهذا باطل

على المشهور واما على ما ذهب اليه المحشي رح ففيه خفاء لان غاية ما يلزم تسلسل المحمولات على الواحد الموجود وبطلانه
من براهين التسلسل غير ظاهر لانها متعددة وجودا فلا تعدد في الوجود حتى يجري برهان التطبيق الا ان يقال الحمل حمل عرضي
فلا بد من قيام مبدء بحذاء كل محمول فيلزم التسلسل في المبادي العارضة وهي غير متحدة وجودا فتامل قوله الا ظهر ان
يقال ان هذا الدليل مبني على المشهور من ان الاعداد مركبة من الوحدات ثم الوحدات متشاركة النوع بمعنى عروضها لكل
فرد منها واما اعتبارية الاحاد فظاهر غني عن البيان فتامل ثم في دليل اعتبارية الكلي المتشارك النوع دقايق مذكورة في المطولات
قوله لانه مركب من الاحاد آه هذه مقدمة والمقدمات الاخر قوله الواحد من حيث هو واحد آه والباقي اعتراض لاثبات المقدمة
الاولى آه الحاصل ان العدد مركب من الاحاد والواحد امر اعتباري لان المشتق يكون اعتباريا فكذا العدد لان المركب
لان اعتبارية الجزء توجب اعتبارية الكل واما المقدمة الاولى فلانه ليس مركبا من الوحدات لان العدد محمول
على المعدود مواطاة نقول الاناس عشرة مثلا والوحدات ليست محمولة مواطاة فلا يقال الاناس وحدات اعلم
ان الاستدلال بهذا الوجه اي باعتبارية الجزء على اعتبارية الكل غير متوقف على كون العدد مركبا من الاحاد دون الوحدات
لان الوحدة ايضا اعتبارية لكن لما كان التحقيق عنده ذلك اورده كذلك ثم ان كون العدد مركبا من الاحاد
دون الوحدات خلاف المشهور وخلاف ما عليه الشيخ بل لا يكاد يصح عند كون المشتق مركبا من الذات والصفة
والنسبة لعدم كونها حقيقة محصلة على هذا التقدير وكونه محمولا بالمواطاة في حيز المنع والاستدلال بقولهم الاناس عشرة
استدلال بالعرف والحقائق لا تقتنص به ولعله مبني على التجوز والمراد معدود بعشرة كما يقال الثوب ذراع والمعنى انه مذروع
بذراع ولا يلزم من هذا الاطلاق كون الذراع محمولا بالمواطاة فكذا ههنا **قوله** الكلام الواقع آه لانه لظاهره يدل على
ان العدد موجود في الاشياء المعدودة وليس اعتباريا ولما لم يمكن صحيحا حكم بانه ليس على ظاهره بل المراد بالوجود الوجود
باعتبار المنشأ يعني ان العدد ليس امرا اختراعيا بل متحقق في نفس الامر في الاشياء المعدودة بمعنى ان الاشياء
المعدودة متصفة بها في نفس الامر فتامل فيه **قوله** اي اعدام تلك الامور آه لعل الباحث على هذا التقدير ان لم
يثبت الترتيب بين الاعدام ولعل مقصوده اثبات الترتيب بين الامور الموجودة وجودا وعدما كما سينكشف ان شاء
الله تعالى **قوله** لا يخفى عليك ان الترتيب آه اعلم ان الترتيب بهذا الوجه اي كان لميا او صعوديا انما يثبت بين
المجموعات التي تلزم بوجود السلسلة الغير المتناهية وبيانه ان السلسلة اذا وجدت حدث مجموع من تلك الاحاد ومجموع منها الا
واحدا وبهذا اشتد المجموعات موجودة بوجود جميع اجزائها وغير متناهية لانه يحدث بنقصان كل حد من المجموع نقصان الواحد لا يصل
الى حد لا يمكن نقصان الواحد منه والا لزم التناهي فلا ينتهي اعتبار مجموعات الى حد فيلزم عدم تناهي المجموعات

حواشی متعلق صفحه ۳۰

۱۹ قوله ثم بعد الترتيب [illegible] المقصود من العلم اثبات الترتيب بين تلك الامور الغير المتناهية [illegible]

الغير المتناهية [illegible] الاقل [illegible] الاكثر [illegible]

من [illegible] الترتيب بين [illegible] الامور [illegible]

فان اثبات الترتيب بين جميع [illegible] تلك الامور [illegible] الترتيب بين [illegible]

الترتيب بين جميع [illegible] تلك الامور [illegible]

[illegible]

[illegible] اذ كان المقصود اثبات الترتيب بين تلك الامور [illegible]

۲۰ قوله [illegible] المقصود [illegible] اثبات الترتيب بين جميع [illegible]

الامور [illegible] ۲۱ قوله [illegible] اثبات الترتيب [illegible]

[illegible]

[illegible] ان المقصود [illegible] اثبات الترتيب بين تلك الامور [illegible]

[illegible] ۲۲ قوله [illegible]

السيد المحشي [illegible] ۲۳ قوله [illegible] ۲۴

قوله [illegible]

[illegible] ۲۵ قوله بين المجموعات [illegible] الغير المتناهية ۲۶ قوله [illegible] الترتيب

بين المجموعات الغير المتناهية ۱۲ ۲۷ قوله [illegible] مجموعات غير متناهية [illegible]

قوله منه اي من ذلك [illegible] ۱۲

المجموعات المتغايرة لتغايرها ولو بالاعتبار لان كل مجموع معروض للوحدة والاحاد ليست كذلك، اذا تحققت هذا فنقول
صدق منها هي هذه المجموعات مع قطع النظر عن جريان التطبيق باطل لان المجموع المركب من الاحاد جميعه مجموع ليس
مجموع فوقه ازيد منه وكذا المجموع المركب من الواحدين ليس تحته انقص منه فيلزم وجود المجموعات الغير المتناهية
بين هذين الحدين ويلزم انحصار ما بين الحاصرين فتامل ثم في صحة انطباق هذه المجموعات بعضها على بعض
كلام طويل لطلب من موضعه وبعضهم اوردوا على ما قالوا في اثبات وجود المجموع انه عين الاجزاء وهي موجودة
منع عينية المجموع للاجزاء ان اريد به انه عين كل جزء وان اريد انه عين جميع الاجزاء فمسلم لكن الكبرى ح عين
المطلوب والحق ان هذا مكابرة فاضحة فان الفطرة السليمة تحكم بان وجود المجموع لازم لوجود كل جزء فان وجود
الاجزاء هي وجود المركب المجموع والذي قالوا في الاثبات تنبيه محض لان المدعى بديهي واما انه هل يكفي
هذا النحو من الوجود في صحة وقوع التطبيق بينها من دون وقوع انطباق بين الاحاد ام لا ففيه كلام لطلب
من موضعه وتامل فيه فانه موضع تامل **قوله** كما تقرر في موضعه قال في الحاشية قال رسطاطاليس ان الستة
ليست ثلثة وثلثة بل هي ستة مرة واحدة واستدل عليه بان الستة مثلا ان تقومت بثلثة وثلثة دون اربعة واثنين
وخمسة وواحدة يلزم الترجيح بلا مرجح وان تقوم بالكل يلزم الاستغناء عما هو ذاتي لان كل واحد كاف في تقومها
فيستغنى به عما عداه انتهى والاولى في الشق الثاني ان يقال ان تركب بكل يلزم استغناء الشيء عن الذاتي وان
تركب عن الكل لم يبق حقيقة الستة بل يزيد عليها ثم قال ولا يخفى ان هذا البيان لا يجري في الثلثة فلا بد من ضم
مقدمة وجدانية هي التوافق بين الاعداد في هذا الحكم انتهى ولك ان تجري هذا البيان في الثلثة ايضا فان تركبه
من اثنين وواحد وتركبه من وحدات محتملان فان تركب من العدد لزم الترجيح من غير مرجح وان تركب من الوحدات
لزم الاستغناء وتورد عليه اولا المعارضة بالقلب فانه لو تركب العدد من الوحدات دون الاعداد يلزم الترجيح
من غير مرجح وان تركب منهما لزم الاستغناء عن الذاتي وجوابه ان التركب من الوحدات لازم قطعا فانه لو تركب
من الاعداد كانت الوحدات داخلة في ضمنه ايضا فللوحدات ترجيح فتامل وثانيا انا نختار الاول ولزوم
الترجيح من غير مرجح ممنوع لان ماهية الذاتي غير مربوطة بايدي المرجح وهل هذا الا كما يقال تركب الانسان من
الحيوان والناطق دون الجسم النامي والناطق مع ان كلا منهما يفيد حقيقة الانسان ولا يتجاوز عنه
رجحان من غير مرجح وقد ذكر بعض الاعاظم تمهيد مقدمات الاولى ان اختلاف الهيئات ذاتا باختلاف
الذاتيات الثانية دخول الاجزاء المختلفة ذاتا تارة هذه وتارة تلك في الهيئة الواحدة مستحيل قطعا الثالثة

دخول الوحدات في العدد لازم على كل تقدير سواء تركب منها الاعداد ام لا الرابعة ان الوحدات مع الهيئة كافية في تحصيل
العدد بعد العقل لا حاجة الى تحصيل سائر هيئات الاعداد التحتانية فتصور العشرة بدون خصوصيات هيئات الاربعة
والخمسة معقول وبدون الوحدات العشرة غير معقول الخامسة ان نسبة الذاتي الى الذات ليس كنسبة العرضي الى المعروض
في الدخول والخروج والتصور والوجود واللزوم والعروض والثبوت والسلب فاذا وجد اشياء متساوية النسبة في
الامور فالقول بعرضية البعض وذاتية البعض ترجيح بلا مرجح وبعد التمهيد نقول لو كان العدد مركبا من
المراتب التحتانية فاما من بعض المراتب دون البعض لزم الترجيح بلا مرجح لما سمعت في المقدمة الخامسة
مع انه مع المنع واما من جميع المراتب بان يدخل الكل فيلزم تكرار الذاتي واما من الجميع بلا مع انه يقتضي
الاستغناء عن الذاتي لان تتم العدد والهيئة لا يشذ احد انتهى هذا كلام متين لكن لا يدفع الشبهة فان للمناقش ان ينافي في
المقدمة الرابعة فان كفاية الوحدات مع الهيئة في تحصيل حقيقة العدد ممنوع والذي يلزم انه يحصل منها مفهوم
مساو للعدد في الصدق او التحقق واما حصول الحقيقة فممنوع كما ان مجموع الجسم النامي الناطق مع الاتحاد
يكفي في حصول الانسان مع انه ليس حقيقة الانسان لما انه يلزم حصول المفهوم المساوي لا حصول الحقيقة فكذا نجوز
ان يكون هيهنا كذلك وما في المقدمة الخامسة صحيح لكن لا يكفي في الزام الترجيح بلا مرجح فان الاعداد التحتانية لا نسلم كون نسبتها
الى الفوقاني نسبة العرضيات بل يجوز ان يكون لبعض المراتب خصوصية بالدخول دون الاخر في نفس الامر والعقل
انما يحكم بمثل نسبة العرضيات للجهل بالذاتية كما يحكم العقل في بعض الفصول بكون نسبته مثل نسبة الخواص للجهل بالذاتية
فان تنقيح الحقائق عسير جدا ثم الحق ان هذا الكلام جيد والحق ان المقدمة الرابعة وتساوي نسبة الجميع من الوحدات
بعد اتيان الجميع مكابرة ثم قال في تلك الحاشية ويمكن ايضا ان يستدل بان للاثنين والثلثة حقيقة محصلة وله لوازم
مختصة فالاثنان مركب من الوحدتين والثلثة ان كان مركبا من العدد يكون مركبا من العدد الذي هو الاثنان والوحدة
لانه لو كان لها حقيقة محصلة ويكون مثل المركب من المقولتين فيلزم ان يكون هو ايضا مركبا من الوحدات ثم الوجدان السليم
يحكم بعدم التفرقة بين عدد وعدد في هذا الحكم فثبت ان كل عدد مركب من الوحدات دون الاعداد انتهى اقول نعلم
ان بعد تسليم هذه المقدمة يكفي عدم تركب الاثنين من الاعداد ولا يحتاج الى قوله والثلثة ان كان مركبا الخ لكن لما كان
ذلك بالدليل الذي مر من جهة الى مقدمة وجدانية ذكره وقوله ويكون مثل المركب من المقولتين يعني ان العدد
والوحدة ليس [illegible] مثل المركب لان الوحدة غير داخلة في شيء من المقولات ثم ان تمام الكلام في تركيب
العدد من الوحدات انما هو مثل تركب نوع من مقولة مما تحت مقولة اخرى وسيجيء ان شاء الله تعالى **قوله**

قوله هذا ان احسن فيه لان دخول الوحدات في الكم المتصل لا يستلزم دخولها مع الهيئة لان دخول شيء واحد في شيء لا يستلزم دخوله مع شيء آخر قوله فدخول الوحدات في العدد آه لان العدد نفس الوحدات الداخلة قوله العدد على تقدير عدم اشتماله آه الحاصل ان العدد على تقدير عدم اشتماله على الجزء الصوري لا يكون عين الوحدات بكل وجه بل العدد عبارة الوحدات المعروضة للهيئة وبهذا الاعتبار مغايرة للوحدات انفسها بالاعتبار كيف والوحدات المعروضة امر واحد والوحدات انفسها كثرة محضة فاذن دخول الوحدات من حيثية انفسها لا يستلزم دخولها من حيث انها معروضة للهيئة وان حكم باعتبار عروض الهيئة لان العدد ماهية واحدة محصلة لها لوازم مغايرة للوازم الوحدات والماهية المحصلة لا تتغير حقيقتها الا بعروض الوحدة فلا بد من الهيئة والحاصل ان الوحدات الكثيرة لم تكن حقيقة احدية متقررة مغايرة لها حادثة بعد عروض الوحدة قد تقرر حقيقة عددية احدية ولا نقول ان الحقيقة العددية لم تكن قبل عروض الهيئة حقيقة عددية ثم صارت بجعل الهيئة حقيقة عددية حتى يلزم المجعولية الذاتية وشمل الجعل البسيطة مثل الحيوان الناطق لم تكن حقيقة محصلة وبعد توحدهما صارا حقيقة احدية انسانية وليس هناك مجعولية ذاتية ولا دخول للتوحد فيها فلا يتوهم ان القول بان العددية بعد عروض الهيئة يستلزم المجعولية الذاتية فلا بد من القول بان الدخول من تاويل ان الهيئة لما لم تكن داخلة في ماهية العدد وكانت اجزاؤها في الحقيقة الوحدات وحدها والماهية تعدد بتعدد جميع اجزائها لا تبقى متقررة الحصول فاذا وجدت الاجزاء من غير عروض الهيئة ينبغي ان يتحقق ماهية العدد ولا تتوقف على عروض العوارض فلا تحتاج الى الهيئة فاذن الحق ان دخول الوحدات الملزوم لدخول العدد فيه مسلم ان بعد وجود المقومات يوجد المركب لا يتوقف على عروض العوارض لان عروض الوحدة والهيئة لازم لوجود الاجزاء لكن لا يلزم منه وجود المركب من دون وجود الهيئة والوحدة كيف والمغايرة بين الاجزاء والمركب انما هي بالوحدة والكثرة وقبل عروض الوحدة ليس شيء مغاير حتى يعتبر امكان وجود المركب لا زمانا لوجود الاجزاء فوجود العدد المركب لازم لوجود الوحدات كما ان الهيئة العارضة لازمة لها لكن لا يلزم من دخول الوحدات دخول لازمها الذي هو المركب فافهم فانه لا يخلو عن دقة قال في الحاشية والتفصيل ان ههنا امورا الاول الوحدات من حيث انها مشتملة على هيئة صورية بان تكون تلك الهيئة جزءا منها والثاني الوحدات من حيث انها معروضة لتلك الهيئة من غير ان تكون تلك الهيئة جزءا منها الثالث الوحدات المحضة بان لا يكون تلك الهيئة داخلة فيها او عارضة لها والرابع كل واحد واحد والعدد على تقدير عدم اشتماله على الجزء الصوري وحدات بالوجه الثاني وعلى تقدير اشتماله على الجزء الصوري وحدات بالوجه الاول قال ثم لنا كلام على قولهم بخروج الهيئة هو انهم قالوا العدد من مقولة الكم فنقول لو كانت الوحدات وحدها حقيقة العدد من دون امر زائد فتصير حقيقتها بالاجزاء المادية فقط فتعدد تم عده بالوحدات واذا كان الكم متصلا قوله فصل

٣٣

الجنس قد تم بالجنس والفصل مع آخر وهذا المتحد اما بغير ذلك متحد بالذات فللعدد متحدان بل حقيقتان اما ماخوذ منه فانه كان الماخوذ من
الاجزاء المادية الجنس وحده والجزء الآخر بعينه الفصل فاذن يحد ثم المتحد من الجنس وحده والفصل صار خارجا
عنه فان كان الماخوذ منها الفصل فمع انه لا الوحدة الفصل من الجزء المادي صار الفصل متحدا والجنس خارجا او
لاخذه آخر منه الجنس وان كانا ماخوذين فيهما متحدان مع الوحدات بالحقيقة فهما متحدان حقيقة فلم يسبق الجنس جنسا
والفصل فصلا فاذن بطل حصول العدد من اجتماع الوحدات وحدها بتفرقه ولزم القول بدخول الجزء الصوري حتى يكون
الجنس ماخوذا من الجزء المادي والفصل من الجزء الصوري هذا بحسب الجلي من النظر والنظر الدقيق يحكم ان الاشكال
غير ساقط لان الوحدات غير صالحة لان تكون جنسا لان معنى ماخوذية الجنس من الجزء المادي انه اذا اخذ لا بشرط شيء
كان نفس الجنس فالمادة والجنس حقيقة واحدة وانما التغاير بالاعتبار فلو كان الجنس ماخوذا من الوحدات
فالوحدات من حيث هي لا تخرج عن حقيقتها بل الوحدة وحدة لا بشرط شيء والوحدة من حيث هي ليست [illegible]
هيهنا فاذن الكم متخالف بالحقيقة للوحدات فالكم مع الفصل سواء كان ماخوذا من الجزء الصوري او لا احد
منضما اليها الجزء الصوري او لا احد آخر فللعدد وحدان مختلفان بالذات بل حقيقتان فافهم ثم لنا كلام آخر هو ان
المحشي صرح بان محل العدد طبيعة النوع وهي تتعدد وتتكثر بعروض العدد لان التعدد والتكثر من خواص الكم كما
نطق به كلمات المشائين فحينئذ نقول لا يصح كون العدد حقيقة محصلة متألفة من الوحدات لان التألف من الوحدات
لا يعقل الا بان تتعدد الوحدة وتتكثر وتعددها وتكثرها انما يكون بعروض العدد فعروض العدد متوقف على تحصيل
حقيقة اجزائه وتحصيل حقيقة الاجزاء يتوقف على عروض العدد لها فيلزم الخلف فاذن قد بان لك ان لا اصل لمن
يدعي كون العدد حقيقة محصلة البتة الا بان يدعي تعدد الوحدات بانفسها من دون عروض العدد لها فتامل ثم ما ذهب اليه
المحشي من كون محل العدد طبيعة النوع فاسد لانه قول بان تشخص الحال بدون تشخص المحل فاذن لا بد ان يكون
المحل مجموع المعدودات وهو ليس حقيقة محصلة عند المحشي فيلزم حلول حقيقة محصلة في غير المحصل فتامل ثم اعلم انه
بعض انه لو لم يشتمل العدد على الجزء الصوري ليس من الكيف لكن لا ان الوحدة كيف فلا بد من
الاشتمال على الجزء الآخر [illegible] يلتبس عليك ان منعه على تقدير عدم اشتماله على الجزء الصوري ليس بصعب
منعه على التقدير فانه قابل القسمة ولان الوحدة من مقولة الكيف على ما هو عموم الاكثر ومن عموم هذا المورد وقد نص
الشيخ على انه عرض فلا بد ان يدخل تحت احد من اقسامه والاصح الدخول فيه الا الكيف او الاصح على ليس تحت
شيء من المقولات كما هو عموم المحشي ان الجزء الصوري ان كان هو كيفية عارضة للوحدات كما يشهد به

٣٧

ليشهد بمقولات القوم او بمقولة اخرى غير الكم فمجموع الوحدات اما مجموع كيفيات فهي وحدها او منضموا اليها الهيئة وهي كيفية
ايضا او مقولة اخرى غير الكم لا تحصيل منها حقيقة عندهم تحت الكم لان الداخل تحت احدى المقولات لا يتقوم
بالداخل تحت مقولة اخرى عندهم واما مجموع السلبيات فلا يصير عددا ولا بانضمام الهيئة حقيقة ثبوتية داخلة تحت
مقولة الكم لان السلبي لا يدخل تحت مقولة ولا يكون جزءا لداخل تحت مقولة فافهم **قوله** لزم خرق آه يعني لو كان دخول الوحدات
بعينه دخول العدد الذي هو آت معروضة للهيئة لزم دخول الوحدات الموجودة بوجود واحد من من تعدد في العدد مرتين
مرة بنفسه كما هو المفروض ومرة في ضمن العدد المركب هو باطل والا لزم ان يكون الوحدة من جهة واحدة تقدم مرتبة
واحدة و مرتبتين وهو صحيح **قوله** يلزم تركب العدد آه استدلال ثان يعني لو كان دخول الوحدات بعينه دخول العدد لزم تركب
الثلثة من الاجزاء الغير المتناهية لان الثلثة مركب من ثلث وحدات متكررة فهناك تحصل مجموعات ثلثة
من وحدتين وحدتين من غير زيادة شيء آخر ودخول الوحدات مستلزم لدخول المجموعات فيلزم دخولها فيه ثم
يحصل من هذه المجموعات الثلثة مجموعات ثلثة لان كل مجموع بمنزلة الواحد بالنسبة الى هذه المجموعات فيلزم دخول المجموع
لانه قد فرض ان دخول الوحدات بعينه يستلزم دخول المجموعات وهكذا الى غير النهاية فان قلت المجموعات نفس الاحاد ودخولها دخولها
فليس هناك مجموعات كثيرة ولا دخولات كثيرة بل دخول الوحدة مرتين هو دخول مجموع الوحدتين لان المجموع نفس
الوحدتين قلت الكلام مبني على ان المجموع المعروض للهيئة والوحدة هو مغاير لهما … بعد دخولهما ليس عين دخولها غاية الامر
الاستلزام فتامل **قوله** مع انا نتصور الثلثة مع الغفلة آه استدلال ثالث يعني لو كان دخول الوحدات بعينه
دخول الاعداد لما امكن تعقل الثلثة مثلا مع الغفلة عن الاثنين اعني مجموع الوحدتين معروضا للهيئة كما لا يمكن تصوره
مع الغفلة عن الوحدات والتالي باطل فانا كثيرا ما نتصور الثلثة مع الغفلة عن الاثنين فافهم **قوله** بل نقول على
تقدير آه يعني ان دخول الوحدات في العدد بمعنى دخول كل وحدة وحدة ولا يلزم من دخول كل وحدة وحدة مرات
دخول الوحدة … احدية هو الفرق بينهما واضح قال في الحاشية لا يخفى على المتامل ان الحكم الواحد تارة يتعلق
بالاشياء الكثيرة من حيث هي كثيرة فان دخول الرجال في الدار ليس … لا واحدا بل لكل واحد من الرجال دخول
واحد هو تام به انتهى وفيه انه لم يدع المحقق ان دخول الوحدات الكثيرة دخول احد بل انما ادعى ان دخول الوحدات
بعينه دخول الاعداد على تقدير عدم اشتماله على الجزء الصوري وان كان دخوله دخولات وهذا … التنبيه لان العدد
ح غير مغاير للوحدات لا بالذات ولا بالاعتبار فارتفع الاثنينية فدخول الوحدات دخول الاعداد وكما ان دخول
الوحدات دخولات كذلك دخول العدد دخولات وهذا ظاهر جدا فتامل **قوله** بان مجموع الامور الغير المتناهية آه

وبهذا التوقف ان المجموع الناقص جزء المجموع الزائد فالمجموع الكل موقوف على المجموع الناقص منه بواحد وهو موقوف على
الناقص منه بواحد وهكذا ويبتني هذه الجزئية تارة على دخول العدد الناقص في العدد الزائد لعدم تمايز الجزء بحسب الصورة
فدخول المعدودات بعينه دخول الاعداد وتارة فيقول ان العدد وان لم يكن جزءا لكن المجموعات التي تحدث في المعدودات الا انها
منها جزء الاكثر ثم بعد اثبات الترتيب بين المجموعات اثبت التناهي في هذه المجموعات بالتطبيق بين السلسلة المبتدأة
من المجموع الكل المبتدءة من المجموع الاقل منه بواحد واذا ثبت التناهي بين هذه المجموعات لزم التناهي بين
احاد السلسلة لان عدم تناهي الاحاد يستلزم عدم تناهي المجموعات فاذا انتفى اللازم انتفى الملزوم **قوله** لا نسلم انه لو
كان العدد الخ وذلك لان المجموع الثاني ليس موقوفا عليه المجموع الاول لجزء منه الا بواسطة جزئية العدد العارض
للمجموع الثاني للعدد العارض للمجموع الاول لما تقرر في موضعه ان الجزئية والكلية من الاعراض الاولية للكم ولم
يكن العدد جزءا للعدد لان حقيقة العدد وحدات اعتبر فيها الهيئة الصورية اما العروضية او الجزئية فيها على
اختلاف القولين وليس حقيقة محض الوحدات كذا في الحاشية ومما ينبغي ان يعلم ان الكلام فيه متوقف على ما بني
من ان الكلية والجزئية بالذات للعدد وللمعدودات بالعرض بل يكفي ان يقال ان المجموع المركب لا يحصل بمغاير الاجزاء
الا بعد عروض الوحدة لها فالمجموع الاجزاء من حيث انها واحدة معروضة للهيئة فيجوز ان لا يكون المجموع الناقص جزءا
من المجموع الزائد وان كان احاده جزءا واما كون الكلية والجزئية بالذات للعدد دون المعدود وان اشتهر في افواه
اتباع المشائين لكن لا يخلو عن مناقشة لان تعدد الحقائق بالذات وتعدد عروض العدد الثاني باطل لان العدد
من الامور الانتزاعية لا دخل له في تكثر الحقائق ولانه لو كان التعدد بعروض العدد فهو عرض متأخر وجوده عن وجود المعروض
مرتبة المعروض الهيئات كلها متحدة فاذن الحقائق كلها حتى المقولات الا اضداد حقيقة واحدة في حد انفسها لتجانس
التكثر والتعدد فيها بالعرض بعد تعين الاول ثم ان انضمت الحقائق المتعددة في مرتبة انفسها قبل وجود العارض صارت
مجموع الهيئة فيكون هذا المجموع انقص من مجموع هذه الحقائق بحقائق اخرى فاتصف العدد بالكلية والجزئية بالذات من
عروض العدد فاذن التحقيق ان الحقائق المتكثرة اذا وجدت صارت كثيرة بنفسها ثم صارت منشأ لصحة انتزاع كثير
الوحدات وهي العدد والكثير بنفسه ايضا فتأمل ثم اعلم ان التصوير بما قصده ذلك المحقق رحمه الله تعالى بناء على العدد بعدم جزئية العقد
للحقيقة الاخرى العددية ايضا لان الوحدات مع قطع النظر عن عروض الهيئة موجودة الهيئة بوجود واحد انها وان لم يكن
وجودها مغايرا لوجودات الاجزاء وهذا المجموع داخل في العدد الغير المتناهي وكذا معروضها داخل في معروض
هذا العدد والغير المتناهي كذا الوحدات الاقل منها بواحد داخل في مجموع تلك الوحدات مع قطع النظر عن الهيئة وهكذا

ويمكن ان يقال بعدم المطلوب سواء كان العدد ... للعلة اعني المعروض للهيئة او لا وسواء كان فيه دخل بهذه الوحدات دخولا او احدا اصولا

ولا دخل له الا ... بعدها بان يدخل الوحدات اذ دخول كل علة ومنه لا يلزم منه دخول الوحدات الكثيرة لكن قد عرفت ما فيه تذكر **قوله**

الوجه الثاني ان علة عدم المعلول آه وقد كان يستعمل بنى الكلام على ان الاقل علة للاكثر فعدمه علة لعدمه لان عدم العلة علة لعدم

المعلول فنمنع اولا علية الاقل للاكثر وقد مر ثانيا بعد تسليم ان الاقل علة للاكثر ان عدم علة معينة من اجزاء العلة التامة ليس

علة لعدم المعلول الا انه عدم المعلول بعدم العلة الاخرى بل العلة عدم علة ما من علل الوجود اعني العدم المشترك

بين اعدام العلل فعدم علة معينة من علل وجوده يستلزم لعدم المعلول من دون توقف عليه **قوله** قال البعض الا اضاف آه

على هذا القول ايضا يتم الايراد لان العلة بالذات عدم علة التامة وانما عدم واحد بعينه من العلل فليس علة حتى يلزم توقف

عدم المجموع الاكثر على عدم المجموع الاقل لكن غرض المحشي بيان فساد هذا القول ولذا لم يورد بهذا الوجه واشتغل باثبات

فساده **قوله** العلة التامة الموقوف عليها آه يعني ان العلة التامة عبارة عن نفس آحاد العلل الناقصة الموقوف

عليها لا عن المجموع المركب منها المعروض للهيئة فالعلة التامة الكثيرة المحضة الموجودة بوجودات لا الامر الواحد الحاصل

بعد وجودات العلل الناقصة وبعل هذا الكلام يكون ضروريا فان الوجدان حاكم بان المعلول غير مفتقر في وجوده بعد تحقق

العلل الناقصة اجمع على شيء ولو كان شيئا لكن المحشي ما قنع عليه بل استدل بانه لو كان هذا المجموع علة مغايرة للآحاد

فهو ايضا علة من جملة العلل فيجب دخوله لان العلة التامة جملة ما يتوقف عليه المعلول فهذا المجموع ايضا موقوف عليه

فيجب دخوله في نفسه هذا لكن لقائل ان يقول ان العلة التامة جملة ما يتوقف عليه المعلول توقفا ناقصا وح لا يلزم

دخول هذا المجموع فيها لان التوقف عليه تام الاولى في الاستدلال ان يقال لو كان المجموع المغاير للاجزاء علة كانت

معروضا للهيئة فيكون الهيئة ايضا مما يتوقف عليه المعلول فتكون داخلة في المجموع لانه مجموع جميع العلل فيحتاج الى

هيئة وهكذا الى غير النهاية فانحصر اجزاء العلة التامة فتأمل **قوله** ولذا قال بعضهم آه وهذا لان العلة التامة لما كانت كثرة

محضة فالتوقف عليها توقف على امور كثيرة فتوقف المعلول توقفات كثيرة **قوله** فعدم العلة التامة آه يعني ما ههنا ان

العلة بنفس الموقوفات عليها دون المركب حاج على المطلوب بان انه لا يمكن ان يكون عدم العلة التامة علة لعدم

المعلول وتقريره ان عدم العلة التامة ليس عدما واحدا متعينا بها لان العدم رفع الوجود واذا كان الوجود متعددا

متعددة فعدمها اعدام متعددة فعدم العلة التامة ان كان علة فهو انما هو الاعدام جملة فيلزم ان لا يعدم المعلول

الا بعد عدم جميع العلل الموقوف عليها وهو باطل وانما عدم جزء لا بعينه وهو المطلوب لكن المحشي ترك الشق الثاني

لانه هو المطلوب الغير المراد للخصم فصار ذريعة للناظرين الى الاشكال بان رفع الكل لا يلزم ان يكون +

برفع جميع الاجزاء بل بعدم البعض كما هو واضح لا يلزم ما الزمه المحشي لان منع الايجاب الكلي يسلب جزئي النسبة ولم يرد ابطال مقصود
المحشي ان برفع الجميع لا يكون الا برفع جميع الاحاد بل مقصوده ان ههنا عدمات كثيرة فاما ان يتحقق الترتب
بينها فهو تسلسل قطعا فلا بد ان يرتفع جميع الاعدام ولهذا قال فلو كانت علة عدم المعلول عدم العلة التامة دون عدم
واحد منها ثم لما كان في ذلك البعض استدل بان شيئا بعينه لا يترتب الا على شيء بعينه وجودا او عدما فلا يكون عدم
ما علة لانه غير معين اجاب عنه في الحاشية وما قال ان شيئا بعينه لا يترتب وجودا او عدما الا على شيء بعينه ففي
الوجود مسلم واما في العدم فلا اذ التحقيق ان العدم لا يحتاج الى التاثير بل يكفي فيه سلب التاثير في وجوده هذا اعلم
انه لا تاثير للعلة التامة في وجود المعلول اذ من جملتها الشرط وعدم المانع وظاهر انه لا تاثير لهما فيه انما التاثير
للفاعل لكن تاثيره متوقف على الشرط وعدم المانع ان كانت فالمؤثر التام الفاعل المستقل بالتاثير بنفسه
او بعد وجود شرائط التاثير فعدم المعلول ان كان بالذات هو بعدم الفاعل المستقل بالتاثير وعدمه اما بعدم الفاعل بنفسه وهو محال
قطعا لان الفاعل حقيقة هو الباري تعالى شانه اللهم الا على الراي الباطل من تجويز فاعلية غيره تعالى واما بعدم الاستقلال
بان يعدم بعض شرائط التاثير فتعين هذا الشق الثاني فالعلة لعدم المعلول عدم الفاعل المستقل بالتاثير بما هو مستقل وان
شئت قلت عدم تاثير الفاعل واما عدم علة ما فهو مما يتوقف عليه عدم التاثير ثم المعلول اما بسيط او مركب فانعدام
الفاعل المستقل بالتاثير يجب لعدم البسيط واما المركب فانعدامه انما يكون بان يعدم الفاعل المستقل بالتاثير في الاجزاء
فيعدم جزء ما منه وربما يعبر انه يعدم المركب لان وجود المركب لما كان بعينه وجودات الاجزاء انما التغاير بالاعتبار كذلك عدمه
ليس الا عدم جزء وانما التغاير بالاعتبار فافهم فانه حقيق بالقبول **قوله** القائل ان يقول تلك العدمات آه قد حمل كلام
المصنف على ان عدمات تلك الامور الغير المتناهية مترتبة ومتحققة ههنا لان عدم الاقل يستلزم لعدم الاكثر فاذا اعدم
واحد من احاد المجموعات لعدم المجموعات الزائدة وهذا ابطل برهان التطبيق وغيره ثم اعترض بان الاعدام امور
انتزاعية لا وجود لها الا بعد اعتبار العقل فلا يجري فيها براهين ابطال التسلسل لان من شرائط جريانها الوجود اما الوجود
في العقل بعد الانتزاع فليس الا لما يتحقق انتزاعها وهو متناه فلا فائدة في اجراء البرهان فيها ولو كان المقصود ما زعم
يلزم الاختلال بوجه آخر وهو انه مع عدم صحة دعوى استلزام عدم الواحد والاثنين لعدم المجموعات برمتها
الا اذا ثبت انعدام الواحد والاثنين المشتركين في المجموعات يلزم انه اذا ابطل عدم تناهي الاعدام ثبت تناهيها
فقد لزم ان يوجد ما سوى تلك الاعدام اعدام لها وهي غير متناهية لان الباقي من غير المتناهي بعد اسقاط الجملة المتناهية
متناه غير متناه بل لزم ان يوجد في كل موجود صفات غير متناهية والا فيكون عدمات تلك الصفات موجودة

حاشیہ متعلق صفحہ ۳۸

۲۸ قوله [illegible] توضيحه انه اذا جرى [illegible] براهين [illegible] في [illegible] الامور الغير المتناهية [illegible] بطل عدم تناهي الاعداد [illegible]
التي [illegible] الاعداد المتناهية [illegible] لامتناع اجتماع النقيضين [illegible] الامور التي هي ما سوى هذه الامور [illegible]
[illegible] الامور الغير المتناهية [illegible] الامور التي [illegible]
[illegible] المتناهي [illegible] غير متناهية [illegible] الغير المتناهي [illegible]
[illegible] الاعداد [illegible] غير متناهية [illegible]
[illegible] ۲۹ قوله [illegible] الصفات الغير المتناهية [illegible]
[illegible]

وهي مجموعات غير متناهية ضرورة ان عدمات الاحاد الغير المتناهية غير متناهية فيبطل برهان التطبيق ويثبت تناهي اعدامها فيلزم
اي عدمات تلك الصفات
وجود ما سوى بازائه الاعدام اعدامها فيلزم فان يوجد الا ترتيبات الغير المتناهية في الحال وكيف يسوغ من امثال
المص ابطال عدم تناهي اعدام الامور الغير المتناهية بل مقصوده ان لو كان العلم ازليا يجب تحقق امور غير متناهية فيها
بالفعل بازاء ما في قوتنا من الادراكات الغير المتناهية وتلك الامور مترتبة وجودا وعدما لان وجود الاكثر ملزوم لوجود
الاقل فالاكثر ملزوم والاقل لازم وهذا الاقل ملزوم والاقل الآخر منه لازم وهكذا وهذا ترتيب بحسب الوجود واما بحسب
العدم فالاكثر لازم عدما للاقل وهذا الاقل لازم عدما للاقل منه وهكذا وقوله فاذا كان عدم الواحد الخ تاييد للاستلزام
باعتبار العدم وتنبيه عليه وليس المقصود ان مقدم هذه الشرطية متحقق كما يتوهم من لفظ اذ فان اصحاب هذا الفن لا يفرقون
بين اذ وان في الاستعمال ومقصوده انه اذا فرض عدم الواحد او الاثنين مطلقا لزم عدم جميع المجموعات لما كان وجودها
لازما لوجودها وهكذا اذا فرض عدم الثلثة يلزم عدم المجموعات وهكذا اذا فرض فقد تم التنبيه على الاستلزام عدما
وتبين بطلان هذا اي الامور الغير المتناهية الموجودة المترتبة وجودا وعدما اللازمة لكون العلم ازليا في الحكمة وح لا يرد ما اورد
ولا ما اوردناه وانما اثبت الترتيب بالتلازم بين الاعدام لئلا يثبت الغير المتناهي المترتب وجودا وعدما محال مطلقا
والتحقيق ان البطلان بالترتيب وجودا فقط فالتعلق بل الصحيح تقرير كلام المص بانه اذا انعدم الواحد انتفى غير الاثنين من المجموعات
بان يفرض المجموعات الغير المتناهية بنقصان احد احمد وفرض انعدام واحد او واحد من غير الاحاد المفروضة يلزم انتفاء
المجموعات البتة واذا انتفى المجموعات فقد تحقق زوالات غير متناهية فيلزم ادراكات غير متناهية دفعة وقد تبين بطلان
هذا اي كون النفس مدركة لامور غير متناهية دفعة في الحكمة قلت لا يصح لانه لا يلزم من كون كل ادراك زوالا ان يكون
كل زوال ادراكا بل يجوز ان يكون زوال الاحاد وهذه المجموعات ادراكا دون المجموعات بما هي مجموعة ولم يلزم منه ما ست بانكم
زوال الاحاد المفروضة انما لزم منه زوال المجموعات بزوال بعض احادها فتامل **قوله** لان الاجزاء المقدارية في الجسم
المتصل الغير المتناهي آه فيه ان اجراء برهان التطبيق في الجسم الغير المتناهي ليس الخ اي اجزائه والا فيلزم جريانه في اجزاء الجسم المتناهي
لانها ايضا غير متناهية بل الاجزاء فيجرى في نفس المتصل بان تطبيق المتصل الزائد على المتصل الناقص فان تطابقا لزم تساوي الناقص للزائد وان انقطع
الناقص الزائد بقي بعد فيلزم تناهي الغير المتناهي **قوله** لان تشابه اجزائها موجود في الخارج آه فيه انه لا يكفي وجود التشابه لجريان
البرهان كيف ولو كفى وجود التشابه لزم جريان البرهان في سلسلة الوجوبات المتحققة بوجود الواجب جل مجده ولزم جريانه
في اجزاء الجسم المتناهي الموجودة بوجوده بل الشي لا بد لجريان البرهان وجود الغير المتناهي بنفسه لا بمنشاه كيف
والمنشاء ليس غير متناه اذ لو كان المنشاء غير متناه فجريان البرهان في المنشاء حقيقة وهو موجود بنفسه والامر هين
اي المنشاء

لما لم يكن فيها وجود لا تصلح للانطباق والانطباق فيها كالانطباق في الصغار والخلاء واما بعد الانتزاع فيها الوجود في الذهن
فهي وان كانت صالحة للانطباق لكنها متناهية لانقطاع الانتزاع فتامل قال في الحاشية لتحقيق الاجزاء المقدارية
تفصيلا ان الاجزاء التحليلية اما معدومة صرفة واما موجودة متعددة واما موجودة واحدة والاول باطل لان تلك
الاجزاء تقع موضوعات لقضايا خارجية كما اذا سخن بعض الجسم المتصل وبرد بعضه في الخارج فيقال هذا البعض حار وذلك
البعض بارد وثبوت شيء لشيء في ظرف يستلزم ثبوت المثبت له في ذلك الظرف وكذا الثاني لان الجسم المتصل القابل للقسمة
فلو كان تلك الاجزاء فيه متعددة يلزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل فثبت انها موجودة واحدة بوجود الكل ليس في الخارج
الا امتداد واحد من غير انثلام فيها اصلا ويتعدد بتعدد العقل بمعونة الوهم فينتزع عنه اجزاء بفرض شيء وشيء فيطلق عليها
انها حقيقة متعددة موجودة بوجود واحد كيف والوجود هو نفس الموجودية المنتزعة وليس لها فرد سوى الحصة المخصوصة بالموضوع
او الاضافة فان هنا سيقال في التحصيل المادي والمجرد لا يصح ان يكون منهما واحدة بالاتصال حقيقة فان الموضوع المتصل
جسم بسيط متصل بالطبع وكذا ما قيل ذات الجزء التحليلي متقدم على الكل في الوجود الخارجي بمعنى ان العقل اذا لاحظ
الكل والجزء الى الوجود يحكم بتقدم ذات الجزء عليه ووصف الجزئية متاخر عنه لما حققت ان الجزء والكل في الخارج
امر واحد مع ان تاخر وصف الجزئية متحقق في كل جزء فاحسن اعمال الروية وكن على سلامة القريحة انتهى الذي
في التقرير كلامه هذا اذ اراد بقوله اما معدومة صرفة المعدوم في نفسه ومنشأه فيكون الاجزاء على هذا التقدير مثل العنقاء وبقوله
موجودة متعددة الموجودة بانفسها بحيث التعدد والازم الموجودية بنفسها لان الهويات متعددة بداهة وبقوله موجودة
واحدة الموجودة بوجود المنشأ لان وجود المنشأ منسوب اليها فيكون موجودة بوجود واحد لم يرد به الموجودية حقيقة
بوجود واحد بان يكون تلك الهويات المتعددة متحدة في الوجود لان اتحاد الاثنين باطل كما بين في موضعه والكلام الآتي من
المحشي يدل عليه ايضا ثم ابطل الاحتمال الاول بانها تقع موضوعة لقضايا خارجية فلا بد من وجودها في الخارج اما بنفسها او بمنشأها
لكن المعدوم في المثال الوصف الانضمامي فلا يغرنك انه في صدد اثبات الوجود بنفسه لانه لم يستدل بقيام الحرارة والبرودة
بالاجزاء بل استدل بصدق بعض الاجزاء حارة وبعضها باردة وتحقيقه ان الحرارة والبرودة قائمتان بالجسم المتصل
لكن باعتبارين فالحرارة قائمة به بما هو مصحح لانتزاع بعض الاجزاء والبرودة بما هي مصححة لانتزاع البعض الآخر فيصح حمل
الحار على الاجزاء التي كان الجسم محلا باعتبار صحة انتزاعها وحمل البارد على الاجزاء الاخر فيصدق قضيتان خارجيتان
موضوعهما الاجزاء المقدارية فلا بد من وجودها اما بنفسها او بمنشأها والا يلزم للقضية الخارجية الوجود بنفسه كما زعم بل الوجود
بمنشأه كاف كيف وهذا الوجود يوجب الواقعية للانتزاعيات وبه خرجت عن الاختراعية فيترتب عليها احكامها

الحكام مهما ومن ثم عدم ترتب الاحكامات فتقتضي تكثرت بسبب تعقل التسبح الوهمي الموهوم ثم ابطل الاحتمال الثاني بانها لو كانت موجودة
يلزم تركب الجسم من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل فيلزم المفاسد المتطاتية واذا ابطل الشقان تعين الشق الثالث وهو وجودها
بوجود الكل كسائر الامور الانتزاعيات فاطلاق الجزء اطلاق على سبيل المسامحة لان الجزء ما منه التركيب وليس تركب الجسم
المتصل منها حقيقة لكن لما كانت منتزعة بحيث يذهب وهم العامة الى ان الجسم مركب منها كالتراب المنتزعة من اجزاء
المتصل اطلق عليها لفظ الجزء تجاوزا واما الشق الاخر المسهم وهو موجود فيها بالذات فبوجود واحد هو وجود الكل فابطله بقوله ابطل ما توهم
انها حقيقة متعددة آه اراد بالحقيقة الامر المتقرر الذي به الشيء هو هو متقرر سواء كان جهتية كانت او هوية شخصية يعني ان ما توهم
ان الاجزاء المختلفة بالهوية او بالماهية موجودة بوجود واحد باطل [illegible] المتوهم الجونپوري في حواشي الحاشية القديمة لكنه انما يقول باختلاف
الهوية دون الماهية [illegible] من كون الاجزاء منتزعة لكن لما كان هذا القدر لا يسكته لانه ان لم يمنع كونها منتزعة ابطل ببيان
مستقل بقوله كيف الوجود آه وتقريره ان الوجود نفس صيرورة الشيء لا الشيء المقوم بالوجود نفس صيرورته موجودا كما تقرر [illegible] آه
اسود وكما بين في الامور العامة فاذا كان الوجود نفس الصيرورة فاختلافهما تابع لاختلاف ذات الموجود فاذا كانت الاجزاء
متعددة في الهوية او الماهية تتعدد الوجود قطعا فيبطل موجودية الاجزاء بوجود واحد سواء كانت مختلفة بالهوية او مختلفة بالماهية
تقول الجونپوري بان جهة حكمه بامتناع الاتصال بين مختلف الماهية جارية في المتحدة الماهية المختلفة بالهوية ثم فرع بطلان قول من قال
ان هويات الاجزاء المقدارية متقدمة على المتصل انكار عروض وصف الجزئية [illegible] عنه [illegible] ان الاجزاء اجزاء حقيقية على
ما حقق ان الاجزاء والكل امر واحد في الخارج يعني ان الموجود حقيقة الكل والاجزاء منتزعة وليس لها وجود مستقل انما وجودها وجود ما
ثم اورد على هذا الزاعم بان تقدم ذات الجزء [illegible] مع تأخر عروض الجزئية عن الكل جار في جميع صور الكل والجزء فلا وجه لتخصيصه بالاجزاء
المقدارية وذلك لان وصف الجزئية مع الالف بوصف الكلية وكل متضائف يفتقر في عروضه الى موضوع المضاف الاخر فكذا
ينبغي ان يعمم هذا المقام [illegible] الى شبهات [illegible] الجونپوري ومن تبعه قوله [illegible] وهذا دليل آخر على اثبات كون
العلم تحصيليا ازالة تقريره ان العلم يتصف بالمطابقة واللامطابقة فانه قد يكون مطابقا وقد يكون غير مطابق والازالة
لا يتصف بهما فالعلم ليس ازالة ثم امر بالتأمل ووجهه في الحاشية بقوله ان العلم على تقدير كونه ازالة ليس نفس الازالة والزوال
بل هو نفس الزائل كما انه اذا كان حصول الصورة ليس نفس التحصيل والحصول بل هو نفس الحاصل فكما ان الحاصل من حيث انه
حاصل يتصف بالمطابقة معه واللامطابقة مع قطع النظر عن كونه حاصلا فكذا الزائل من حيث انه زائل يتصف بالمطابقة مع
قطع النظر عن كونه زائلا انتهى كون العلم نفس الزائل سخيف محض لانه يلزم صح ان يصدق المشتق الذي هو نفس
مفهوم العالم بعد انتفاء المبدأ فعلى تقدير كون العلم نفس الزائل انما يكون علما من جهة الزوال [illegible] العالم عالما

من حيث قيام المزوال به فالمبدأ للانكشاف هو العلم حقيقة هو الزوال للانزال فافهم **قوله** الاستدلال لينافي آه فيه دفع لما عسى ان يقال اذا كان كون العلم تحصيلا او بديهيا فلم يصح الاستدلال عليه اذ البديهي لا يستدل عليه وتقرير الدفع ان الاستدلال لا ينافي البداهة ولا يوجب النظرية لان غاية ما لزم حصوله بالنظر لا التوقف عليه النظري ما يتوقف على النظر قال في الحاشية التوقف على النظر غير الحصول به سواء كان التوقف بمعنى الترتب او بمعنى لولاه لامتنع لان ما يحصل بشيء لا يلزم ان يترتب عليه او يمتنع بدونه انتهى توضيحه وعليه يرد ان الظاهر ان الاستدلال كاسب والكاسب من جملة العلل فيلزم الترتب بل امتناع وجود شخص الحاصل بدونه لامتناع وجود المعلول بدون العلة الا عند من جوز تعدد العلل المستقلة ولك ان تقول في توجيه كلامه ان مقصوده ان ليس هذا الاستدلال الا تنبيه ازالة للغافلين تبكيتا للمعاندين وليس هو كسب فالاستدلال ليس كاسبا حقيقة فلا ينافي الاستدلال به البداهة النظرية والكلام في قوله لا يحصل بالنظر الصحيح وكذا في قوله في الحاشية غير الحصول به وفي قوله فيما لا ان ما يحصل بشيء الحاصل ان النظري يتوقف على النظر لا ما يحصل مصاحبا للنظر الذي هو القياس الحصول المصاحب للنظر لا يوجب الترتب التوقف لان الحاصل مصاحبا للشيء لا يجب ان يترتب عليه او يمتنع بدونه فتأمل **قوله** لان الحاصل آه وذا لا يمكن ان الحصولات فان ما ان يتحقق فيهما عدم فيلزم اعادة المعدوم او لا يتخلل فالحصول الثاني اذ كان الحاصل حصول اول فيلزم ان يكون العلم هذا بعين العلم به بل **قوله** ونحوه تجزأ او نحوه التفس لا تتوجه الى شيئين فلا يصح حصول الحاصل وايضا تعلق العلم بشيئين انما يتعلق بما تعلق به حصول فذلك الحاصل من قبل فيلزم تحصيل الحاصل هذا البعض موقوف على بطلان اعادة المعدوم والا فيجوز ان يكون تحصيل لان سابق على العدم اللاحق ويكون الحاصل قبل العدم اللاحق ويكون الحاصل بعد العدم اخر قاتل **قوله** ونحوه انما يكون في ذلك الامر العقلي آه يعني ان الذي لزم من الدليل كون العلم بحصول امر ولا يلزم منه ان يكون ذلك الامر متصفا بالمطابقة واللاّ مطابقة فلا يصح قول المصنف فيلزم ان يكون آه **قوله** على ما هو مذهب جمهور المتكلمين اي الاشعرية غير مطابق والذي يظهر من كلامهم ان العلم صفة ذات اضافة بها ينكشف المعلوم وشاع لم يتردد في تفسيره على انه حالة انجلائية والاشعرية عرفوه بانه صفة بها ينكشف المعلوم بحيث لا يحتمل النقيض فيخرج الشك والظن والجهل المركب لان يريدوا ان ينكشف المعلوم الواقعي واما شاع فحمله غيرهم بان الحالة الانجلائية الحالة التي بها يجلي الشيء على ما هو عليه فيه معرفة ان الجهل المركب حاله انكشاف ماهية العلم لا ينجلي به الشيء على ما هو عليه الا القول بالاضافة فلم يصدر الا عن الامام الرازي في شرح الاشارات عند الاعتراض على العلامة بان القول انما يعلم حتم على الوجود الا على كون اللون موجودا ولهذا قال لا يجوز ان يكون آه فمفتقر الى ما هو الحق آه الا ان هذا القول ليس محققا عند الحكماء ولهذا جعله في التعليقات مثل ذلك كما عن العلم الباري منه يوجد فيصح بان العلم محمول على علمي الوجوب المكن بان التوسط والقائل به **قوله** العلم تصور آه يعني انقسام العلم [illegible]

حواشی متعلق صفحه ۲۴۲

کله قوله هذا النقل في مطابقته للاخير يجب عليك ... ان هذا النقل مطابق فان ... [illegible]

[illegible]

بالمطابقة واللامطابقة امر ضروري فانه وان لم يلزم من مقدمات الدليل لكن لضرورته ادعى هذا اعلم ان الدليل يدل ان
هذه المقدمة غير منطبق على المدعى فان المدعى ان العلم بالاشياء الغائبة عنا لا يكون الا بحصول الصورة ومن الدليل
لا يلزم الا انه بحصول شيء لا زائد ولا يدل على ان ذلك الشيء الحاصل هو صورة ام شيء آخر فاذن لا بد من اخذ هذه
المقدمة في الدليل وتقريره انه لو لم يحصل شيء لم يزل فحال العلم والجهل سواء بعد الزوال باطل فتعين حصول امر وذلك الامر
يجب ان يكون مما يجري فيه المطابقة واللامطابقة تارة يدعون فيه الضرورة وتارة يستدلون عليه بانه لو لم يجر فيه
المطابقة واللامطابقة لم يفرق العلم عن الجهل ولما كان هذا الامر بكونه علما بهذا اولى من كونه علما بذلك الامر الذي
يجري فيه المطابقة واللامطابقة هو الصورة المساوية للمعلوم في الحقيقة وهو المطلوب لي فيه نظر لانه ان اريد من المطابقة
واللامطابقة ان يكون المطابقة واللامطابقة بحسب الحقيقة فلا نسلم ذلك كيف وليس هو الا دعوى ان العلم عين المعلوم
وهو اول المسألة ودعوى الضرورة في محل النزاع غير مسموع بل من جهة اشتراك قولهم بالصور تحكم او بما هو بذلك ما فلم في
الاستدلال فالملازمة فيه ممنوعة لم لا يجوز ان يكون العلم حالة اخرى مغايرة للمعلوم كالشجاعة والسخاوة قائمة بالنفس يكون
لها نسبة خاصة الى المعلوم بها ينكشف المعلوم عنده دون غيره وبازاء كل معلوم حالة ويكون حالة لها نسبة بامر وحتى يكون به
لها نسبة الى غيره وحتى يكون علما به وانكانا متخالفين بحسب الماهية كما هو منقول عن مشائخنا متخالفين بالهوية وان اريد
بالمطابقة واللامطابقة كونه بحيث ينكشف المعلوم دون غيره فمسلم لكن لا يلزم منه ان يكون ذلك المطابق او اللامطابق الصورة
المساوية للمعلوم بحسب الحقيقة لم لا يجوز ان يكون حالة اخرى مخالفة للمعلوم بالحقيقة فتأمل **قوله** القائل ان يقول آه وانه نعم
يكفي هذا القدر لكن لا حاجة بالسائل الى تعيين الطريق بل غير واجب على السائل ولما كان لبعض شقوق نقيض المطلوب ابطالا
بدليل مستقل فلا بأس بان يطلبه المستدل بضم مقدمات لاثبات المطلوب وانكانت تلك المقدمات كافية في
اثبات اصل المدعى فتأمل ثم امر بالتدبر وقال في الحاشية اشارة الى انه يمكن ان يقرر العلم على تقدير كونه زوال امر غير
مما لم يبينه في حاشية الحاشية بما قال ولما لم يكن المصنف منحصرا في الحاصل والزائل ذكر المص تلك المقدمات في نفي كونه امرا
زائلا انتهى وانت لا يذهب عليك ان هذا اي انه يمكن آه ضعيف بالمطابقة واللامطابقة على ما قصدنا بهما ولو الضعف فان ما
الزائل نفسه لا احتمال كونه علما وما لا يلزم الا اتصاف بالشوق حين انتفاء المسبب وانه لو كان الزائل علما باعتبار زواله لزم
ان يكون زوال المطابق علما وهذا خلاف ما قصدوا فانهم قصدوا باتصافه بالمطابقة ان ما هو مطابق للشيء يكون علما به دون
ما ليس مطابقا له وهذه المقدمة لو كفت في نفي كون الزائل مع الزوال علما فقد **قوله** والعلم النسبة آه قد خص المحشي الاطلاع
كون العلم اضافة وفي المشهور يستدلون به على كون العلم صورة وتقريره ان بالعلم انكشاف المعلوم البتة لانه يسد بالانكشاف

فلا بد من تمييز المعدوم واضافته اليه والاضافة فرع تحقق المنتسبين والمعلوم ربما يكون معدوما في الخارج فلا بد اذن من وجوده

في الذهن اذ لو كان موجودا ذهنيا فانا نعلم بالضرورة ان علمنا به غير متوقف على وجوده بل نعلم بالضرورة انه لو انتفى المعلوم من

الخارج لا يتغير علمنا به فاذن للمعلوم نحو من الثبوت في القوة الدراكة يبقى الانكشاف ببقائه وينتفي بانتفائه هذا غاية التقرير لتتميم

[illegible] لا يذهب عليك ان غاية ما لزم من الدليل ان للمعلوم نحوا من الثبوت حين التعقل ولا يلزم من ان يحل ذلك في القوة الدراكة

لم لا يجوز ان يكون هذا الوجود من قبيل قيام المتعلق بالمتعلق ويكون العلم حالة اخرى قائمة بالنفس قياما ناعتيا كقيام الشجاعة [illegible]

ويكون لها نسبة اليه بها ينكشف ذلك الثابت القائم بنفسه ثم لو تنزلنا وقلنا ان له حلولا في الذهن لكن لا يلزم منه

ان يكون ذلك الامر الحال هو العلم لم لا يجوز ان يكون العلم حالة اخرى فتأمل ثم اعلم ان القول بكون الصورة علما باطل فان

الضرورة [illegible] تشهد على ان العلم حقيقة واحدة كما في سائر الصفات النفسانية كالشجاعة والسخاوة والقدرة

ايضا يتغير [illegible] الكيفيات النفسانية وتغير [illegible] بكونه منقسما تحته الى تصور وتصديق ولو كان العلم نفس

المعلوم الحاصل لزم ان يكون العلم بالانسان انسانا وبالفرس فرسا وبالسواد سوادا فلا يكون حقيقة واحدة بل لزم ان

لا يكون بعض العلوم مشتركة في ذاتي [illegible] مما يكذبه الوجدان الصحيح وايضا لو كان العلم نفس المعلوم الحاصل من شيء [illegible]

لزم ان يكون كل ما قام بالذهن [illegible] معلوما لنا بالكنه والتالي باطل فان الصفات النفسانية القائمة بالنفس [illegible] العلم بعينه كنهها

فان قلت ان تشخص الصفات [illegible] معلومة لنا بالعلم الحضوري اما الكنه فما هياتها فلم يحصل فينا تفصيلا ولذلك لم ينكشف

قلت ان كفى حصول التشخص في انكشاف الماهيات الحاصلة في ضمنها يلزم انكشاف ماهيات الصفات ان لم

يلزم ان لا ينكشف المعلوم بحصوله في الذهن فانه كما يحصل في ضمن التعين الذهني فلا يكفي في انكشاف ماهيته [illegible] ان

ماهيات الشجاعة والسخاوة وغيرها من الصفات منكشفة بالعلم الحضوري مكابرة فاضحة كيف ولم يظهر الى الآن ان القدرة

ما هي بما تعلم بانظار غائرة فاذن قد بان ان العلم ليس نفس الصورة القائمة بالنفس ولا صفة النفس والا لما كانت

الاشياء مجهولة لها وليس هو انفعالا مرة واضافة اخرى [illegible] صفة لها صلة اخرى مغايرة للمعلوم فلذا [illegible] الحالة الانجلائية فتأمل قوله

بانه يجوز ان يتحقق في بعض المدارك العالية فيكفي هذا التحقق لتعلق الاضافة التي هي العلم قوله [illegible] ثبوت الاشياء للمدركة

اه قال في الحاشية لقائل ان يقول ان المدارك العالية مع ما فيها من الصور العلمية علل لتحقق الاشياء الخارجية والذهنية

وعلى تقدير انتفائها يلزم انتفاء المعلوم ذهنيا وخارجا [illegible] فان نوح على نبينا

وعليه السلام مقدم على بعثة موسى على نبينا وعليه السلام ولو لم يكن كذلك [illegible] لما دل البرهان

على خلافه انتهى قوله وبهذا اثبت ما ذهب اليه المحققون اه قال في الحاشية وبيانه ان العلم صفة ذات اضافة فلا

فلابد من ان يتحقق المعلوم في نفسه تحققه ويمكن ان يعلم بالضرورة ان علمنا بالاشياء الغائبة عنا لا يزول ان … الاشياء

في الخارج فالمعلوم بالذات هي الصورة الموجودة في الذهن لا ما هو موجود في الخارج لكن ينبغي ان يعلم انها معلومة

بالذات من حيث هي لا من حيث انها مكتنفة بالعوارض الذهنية والا لاحتاج الى اثبات الوجود الذهني بل

لا يتصور انكاره وبهذا ظهر ان ما سبق الى بعض الاذهان من ان العلم الحضوري علم بالذات لكون معلومه

اي الصورة الذهنية معلومة بالذات والعلم الحصولي علم بالعرض لكون معلومه اي الشيء الخارجي معلوما بالعرض ليس

ونشاؤه اهمال هذه الدقيقة واشتباه احد العلمين المتغايرين بالآخر لان ههنا علمين الاول علم متعلق بالماهية من حيث هي

مع قطع النظر عن العوارض الذهنية والخارجية بالذات وبالماهية من حيث انها معروضة للعوارض الخارجية بالعرض

وهذا العلم علم حصولي لانه ليس الا حصول صورة الشيء في العقل والثاني علم متعلق بالعلم الاول القائم بنا وبه … الانكشاف

فينا وهذا العلم علم حضوري لان علم النفس بها وبصفاتها علم حضوري كما تقرر في موضعه فافهم انتهى وحاصله ان

المعلوم بالذات الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض الذهنية والخارجية فالصحيح … العوارض … معلوم

بالعرض … الحصولي … لا يحتاج الى اثبات الوجود الذهني يعني لو كان المعلوم بالذات …

بالعوارض الذهنية فالشيء … الى الاثبات بالدليل لا يمكن الانكار فيلزم ان المنكشف بالعوارض

معلوم بالحضوري … الدليل … المعلوم نفس الصورة الشخصية المكتنفة بالعوارض الذهنية …

الذهنية للانكشاف فان … العلم الحضوري لا تفصيل فيه للعوارض فيجوز ان يكون العوارض …

مشتبهة بها فانه يجوز ان يكون المعلوم نفس التشخص الذهني واما كونه مكتنفا بالعوارض او كونه موجودا ذهنيا فيجوز ان يكون

مجهولا … من العلم بالشيء … ان كون المعلوم الشيء من حيث هي هي بديهي لا يحتاج الى البيان فانا

اذا نراجع الى الوجدان نعلم ان المنكشف … للتكثر في الذهن والخارج واما القول بالعلم الحضوري …

من الضوابط كما … السيد … من … ودرجات العلوية … واذا نراجع الى الوجدان لم نجد العلم الحضوري … الصفات

النفسانية … الا بالوجوه والاعتبارات بل الحق ان مبدأ الانكشاف هو الحالة الانجلائية سواء كان الانكشاف

النفس العالمة او انكشاف صفاتها او انكشاف الامور الغائبة كما ذهب اليه مشائخنا الكرام الماتريدية … تعالى …

قال قوله هذا يدل على ان مورد القسمة آه وهذا لان الكلام ههنا في العلم الذي هو مورد القسمة … المصرح

انه يتصف بالمطابقة واللامطابقة … ان يتصف بها نفس الصورة لا الحصول المصدري قوله انما لم …

انه لم يتعرض لشمول التصورات … التصديقات المطابقة الخارجية … انما … في شمولهم …

المطابقة وغير المجازية بناء على توهم ان المطابقة المعتبرة في الصورة المطابقة لما في نفس الامر فلذا تعرض لغير المطابقة وغير المجاز
وتعرض للمطابقة والمجازية للمقابلة **قوله** يصدق على نفسه ونقيضه آه قد فرق بين التصور بالمعنى الاول والتصور بالمعنيين الاخيرين
بان الاول صادق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي والتصور بالمعنيين الاخيرين لا يصدق الا على نفسه وهذا اوجه لانه ان اريد حقيقة التصور
فلا يصح صدقه على نقيضه الا ان الصادق على نفسه بالحمل العرضي يكون اعتباريا صرح به المحشي ان اريد مفهومه الذي جعل عنوانا له
فلا صدق اصلا ضرورة ان التصور علم وهذا معدوم وان اريد الصورة العقلية فحقيقة التصور صادق عليه صدقا ذاتيا
ومفهوم التصور صادق عليه وعلى الصورة العقلية لنقيضه صدقا عرضيا سواء اخذ بالمعنى الاول او بالمعنيين الاخيرين
ضرورة انه كما ان الصورة العقلية للصورة الحاصلة صورة حاصلة كذلك الصورة العقلية للتصور
المقيد بعدم الحكم او بعدم اعتبار الحكم صورة عقلية ليس معها حكم وغير معتبر فيها الحكم وما قال في الحاشية بعدم الصدق على تقدير
ان يكون نفس مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم او بعدم اعتباره ونقيضها مع الحكم واعتباره لان المعنى ان التصور تصورا وعلى جميع
التقادير يشير الى ان الصدق يصح على بعض التقادير لم يبين هذا البعض والذي يشير اليه الحاشية انه تقدير عدم اخذه مقيدا بالقيدين
وانما يكون هذا المقيد عنوانا المفهوم صح لا سيما في هذا المعنى مغاير للمعنى الاول ومع هذا لا يظهر الصدق فتأمل فيه **قوله** لعدم
ملاحظتهما الساذجة آه فيه لف ونشر مرتب لتعلق الاول بالاول والثاني بالثاني وتفصيله ان الاول لما لم يعتبر معه الحكم وعدمه كان
في مرتبة المطلق لا القيد الذي هو الساذج وان الثاني لما كان مشروطا بالحكم لم يكن قسيما له كما لا يخفى **قال المصنف** ويعني هذا
اعم منه بالتفسير الثاني ظاهر هذا الكلام يفيد ان التصور بالمعنى الثاني ما لا يكون مقارنا بالحكم اصلا ويخرج تصور الموضوع والمحمول لان كلا منهما مقارن
للحكم والتصور بالمعنى الثالث تصور غير معتبر فيه الحكم بل يكون نفسه خبرا ويصدق الثالث على تصور الموضوع والمحمول ايضا فالعموم بحسب الصدق
واضح ويحتمل ان يراد بالتصور مع عدم الحكم التصور الذي سلب عنه الحكم وبالتصور مع عدم اعتبار الحكم التصور الذي لم يعتبر فيه صدق الحكم
عليه وعلى هذا فالعموم بحسب المفهوم فقط دون الصدق لان ما لم يعتبر فيه صدق الحكم لا يصدق عليه الحكم والظاهر هو الاحتمال الاول لما
بان اعتبار التصور بحيث يخرج عنه تصور الموضوع والمحمول لم يعتبر كلامهم فتأمل **قوله** يظهر منه بحسب الصدق ايضا ظاهر لتقييد
ان المنساق بحسب الصدق الغير العموم المطلق وهذا ظاهر على الاحتمال الاول في تقرير كلام المصنف ولا يظهر على الثاني وايضا فيما
ما قال في الحواشي التهذيبية التصور عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء في العقل فقط وهو محتمل لوجهين الاول مع عدم اعتبار
الاذعان والثاني مع اعتبار عدم الاذعان والاول اعم من الثاني بحسب المفهوم دون التحقق لان العلم التصديقي
هو العلم المتكيف بالكيفية الاذعانية لا يمكن فيه عدم اعتبار الاذعان ولا اعتبار عدم الاذعان وغير العلم التصديقي
يمكن فيه كل منهما انتهى وهذا ينافي كون العموم بحسب الصدق ويمكن ان يتكلف ويقال ويظهر بحسب الصدق

حواشی متعلق صفحہ ۴۹

[illegible]

الصدق الفيه بالنسبة فيها اذا كان غير العموم الضم نزم المقدمات الخارجية ولذا قال في الحاشية فيه انه لم يظهر من تبين النسبة

بحسب المفهوم النسبة بحسب الصدق فكيف يصح قوله الضم انتهى يعني ان النسبة بحسب الصدق ليست العموم فلا يظهر من تبين النسبة

بحسب المفهوم الذي هو العموم تبين النسبة التي هي غير العموم ثم قال اللهم الا ان يقال لما بين النسبة بحسب المفهوم علم بالالتفات الى الخارج

النسبة بينهما بحسب الصدق انتهى يعني بعد ضم مقدمات خارجية يظهر النسبة بحسب الصدق فتامل **قوله** الحكم اسما هو آه كون الحكم

حقيقة بالتفسير الاول ومجازا بالتفسيرين الاخرين غير ظاهر بل الاخران شائعان في استعمال العرف اما الاول فقد صرح البعض بانه

خطاء ولعله اعتبر وضع اللغة **قوله** لا يخفى ما فيه فافهم قال في الحاشية لا يخفى ان النسبة الضم ليست من مقولة الانفعال الا ان

يقال المراد النسبة من حيث انها موجودة في الذهن ولا شك انها تصير علما انفعالا وبعده اضافية [illegible] في الحاشية

الاولى ان يراد بهذا التفسير آه ولعل وجه تعريض التعبير ان النسبة من تلك الحيثية علم فيئول الى التفسير الثالث فتامل

قوله اللهم الا ان يقال مراده حصر الاعراض الموجودة في الخارج آه قال في الحاشية اشارة الى ان الجواب غير تام وذلك

لان التحقيق عندهم ان الاضافة وغيرها من المقولات النسبية ليست موجودة [illegible]

حصر الاعراض الموجودة [illegible] فرد الموجود فيها اما ان الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي كل منهما

مندرجة في المقولة الاولى من الكيف الثانية في مقولة اخرى من مقولة الجوهر وغيرها كما ينكشف لك غطاءه والحقيقة

الحاصلة في الذهن من حيث انها مكتنفة بالعوارض الذهنية بان يكون التقييد داخلا والقيد خارجا او بان يكون كل منهما داخلا

اي المركب من العارض والمعروض فلا شك انها من الاعتبارات الذهنية وليس لها وجود في نفس الامر كما لا يخفى على من له ادنى

مسكة ولما كان الاطلاع عليه موقوفا على كلام ياتي بعد ذلك لم نورده واورد الجواب الغير المرضي واشرنا الى عدم الارتضاء

انتهى محصل ما ذكره الشيخ ان العلم بالجوهر جوهر وعرض لعدم الاستفاضة منهما فان مناط الجوهرية ان الوجود الخارجي لا في موضوع

ومناط العرضية الوجود بالفعل في موضوع فيمكن ان يجتمعا صادقا على الصورة الذهنية لوجودها بالفعل في الذهن في موضوع

وعدم وجودها في الخارج في موضوع فاورد المورد باثبات التنافي بين الجوهر والعرض بان العرض منحصر في المقولات المتنافية

للجوهر والمنحصر في المنافي للشيء مناف له فاجاب بقوله والصواب في الجواب آه لانه قد سلم ان الحقيقة العلمية كيف نحو

مع انه سلم ان الحقيقة الحاصلة في الذهن مندرجة في احدى المقولات وهي عرض لصدق رسمه الذي رسم به الشيخ وهو وجود

الذي هو الموجود بالفعل في موضوع فلا بد من ان يرد ما ابحث بمقولة من مقولات العرض لانحصاره فيها فلا يمكن ان

تكون جوهرا لما اثبت المورد من التنافي بينهما لانحصار العرض فيما هو مناف للجوهر سواء كانت الحقيقة العلمية عين الصورة

او غيرها فلا مخلص عن هذا الايراد الا بمنع الانحصار ان امكن فتامل **قوله** ثم بينا انه لا شك [illegible] آه

العلم عرض والعرض منحصر في المقولات والصحيح واحدة منها ان يندرج تحتها العلم الا الكيف فيكون كيفا مع ان الصحيح ان الجوهر جوهر

كما مر [illegible] ان القول بالوجود الذهني بالصحيح لان الصورة كيف [illegible] الكيف عليه ثم ان الصحيح ان الجوهر جوهر لامتناع الانقلاب

وعلم القول بالوجود الذهني فيصدق الجوهر فيندرج صورة الجوهر تحت مقولتين متباينتين هما جنسان عاليان اي الثالث ان العلم بالجوهر جوهر لاتحاد

العلم والمعلوم بالذات مع ان العلم من مقولة الكيف عندكم فيلزم ان يكون شئ واحد جوهرا وكيفا [illegible] جنسان عاليان لا يمكن

الجواب عنه الا بمنع مقدمة من المقدمات المسلمة وذلك ان يجاب بانكار كون الكيف مقولة بالنسبة الى كل ما يصدق عليه فيجوز ان

صدق الكيف عليه عرضيا وصدق الجوهر ذاتيا فلا يلزم اندراج شئ واحد تحت جنسين [illegible] وما قالوا ان الكيف جنس

عال مقولة فمرادهم انه جنس بالنظر الى كل ما يصدق هو عليه بل المراد انه جنس لكل ما يصدق عليه صدقا ذاتيا لا

ان صدق الكيفيات [illegible] العرضي الانواع الكيفية لبسائط خارجية عند العاقل تبلا زم البساطة الخارجية والذهنية

يصدق عليها الكيف وليس جنسا فيجوز ان يكون العلم من هذا القبيل وهذا الجواب احسن من الذي قيل او يقول بالاتحاد

تلك الاجوبة [illegible] بخلاف الظاهر او [illegible] على الاستعمالات كما ستقف عليه قوله قد اجاب عن الاشكالين [illegible]

[illegible] من المتكلمين على القائلين بالوجود الذهني بانه لو حصلت الماهيات في الذهن

لزم من قيام السواد بالذهن ان يكون [illegible] لقيام الحرارة ان يكون حارا [illegible] اسود [illegible]

ونقل الجواب المشهور ان القيام الذي يوجب الاتصاف بالمشتق القيام الخارجي لا القيام [illegible]

الفرق بين القيام والحصول وفيه اشارة الى ان الجواب المشهور غير تام ووجهه ان صورة السواد والحرارة حالة في الذهن

بالحلول الاختصاصي الناعت مثل العلاقة التي بين السواد والجسم والبداهة حاكمة بان هذه العلاقة توجب حمل المشتق [illegible]

البداهة بين قيام وقيام وحلول وحلول وحمل المشتق وعدمه بحكم بحلول الصفة في موضوع دون آخر واذا كان هذه [illegible]

بين الحرارة والنار توجب حمل المشتق بالحار عليه وان اراد بالحلول معنى آخر غير الاختصاص فليتصور اولا [illegible]

اتصاف المحل بمشتقه فافهم وههنا كلام طويل قد استوفى في محله والتقرير ان هذا العلامة رحمه الله تعالى منع حلول الصورة

في الذهن انما حصولها فيها كحصول الشئ في الزمان فلا يلزم من حصول الحرارة او السواد كونها حارة او اسود وانما العالم [illegible]

[illegible] الصورة وبهذا ينحل الاشكال بان الشئ الواحد جوهر و[illegible] الا ان العرض [illegible] كيفية [illegible] عرض [illegible] تحت الكيف والجوهر

الذهني تلك الصورة وينحل الاشكال الثاني بجميع تقاريره اما التقرير الاول فلان العلم بالجوهر ليس عرضا حتى يندرج تحت شئ

من المقولات العرضية واما التقرير الثاني فلعدم صدق رسم الكيف عليه لان المأخوذ في العرض في رسم الكيف الحلول

في الموضوع ولا حلول للصورة في الذهن واما التقرير الثالث فلان العلم [illegible] باتحادهما بالذات لان العلم الحقيقة

الحقيقة للعاقلة والمعلوم الامر الحاصل فيه ... اطلاق العلم على الامر الحاصل مسامحة كما ان المعلوم يطلق على العين الخارجي فيقال
المعلوم المعدوم متحد ان بالذات مسامحة وقد يورد عليه ان حصول شيء في المجرد غير معقول من الحلول في المجرد ... واشتغل ...
وتوضيحه ان الشيء الذي ... يحمل على تعلقات مختلفة فقد يطلق على تعلق الجزئية كما يقال الجزء في الكل وقد يطلق على تعلق الاتصاف
كما يقال الشيء في نفس الامر وزيد في الكتابة وقد يطلق على تعلق الاحاطة كما يقال الجسم في المكان وقد يطلق على الحلول كما يقال السواد
في الجسم ولما كانت حدود الصور قد تصرفت في الذهن وتنكشف عنده فلا استبعاد ان يقال بهذه العلاقة انها حاصلة في الذهن كما
يطلق لفظ الاحاطة يقال الذهن محيط بهذه الاشياء اي يدركها وكما قال عز من قائل ان الله بكل شيء محيط **قوله** وجامعه كما يظهر
بالتامل الصادق الخ فقال في الحاشية لا شك ان القائم بالذهن لما كان علما يجب ان يكون صورة مطابقة للمعلوم فاما ان
تكون مغايرة له بالهوية والثاني باطل والا يعود الاشكال ويرجع الى السفسطة فتعين الاول
فالقائم بالذهن شبح المعلوم كما ان الحاصل في الذهن نفس حقيقته واما تسمية احدهما بالقائم والآخر بالحاصل فتعيين مفيد انتهى لا
في كونه جامعا بين المذهبين لكن هذا القائم هو الحالة الادراكية التي تقدم تفصيلها والامر الحاصل هو الموجود الذهني اي الموجود بوجود
غير مترتب الآثار ... العلامة ... على ... الحالة الادراكية ... واما تسمية احدهما بالقائم
... في الذهن وهو مفيد فيما قصد من دفع الايرادات ثم يورد ان هذا
الجمع مخالف لمذهب الفلاسفة ... توجيها لهم ... وعلى المحشي ... في الحالة الادراكية لكن هذا انما يرد لو اراد انه
الاجابة من قبل الفلاسفة ... الدليل ... التقليد للمشهور منهم ... لكن يظهر من
سياق كلام العلامة ... ولم يظفر بتصريح او اشارة منهم ولعله وجد لانه بحر العلوم فتامل **قوله**
وانت تعلم ان القول بالدليل قد اقتصر المحقق الدواني في شرحه على هذا القدر وقال ان هذه مقدمة نظرية لا بد من اقامة الدليل
عليها وان يكفي ههنا لان المعترض مستدل فيكفي في مقابلته المنع ونحن قد اقمنا البرهان على ان العلم حالة مغايرة للصورة
واما وجود الصورة فلا يلزم تميز المعدوم فتذكر **قوله** لا شك ان الصورة الحاصلة كافية في الانكشاف الخ فيه ان
هذا ممنوع كيف وهذا انما يصح على قول من يقول باتحاد العلم والمعلوم بالذات ... ان العلم حصول المعلوم للعالم وهذا كله ممنوع
لا بد من اقامة الدليل عليه وكيف يسلمه من يقول العلم حالة اخرى **قوله** على انه يلزم ان يكون تلك الصورة علما وعرضا و
وهذا كله ممنوع فان كونها علما انما يصح لو كانت نفسها مبدء الانكشاف وهو ممنوع بل قد دل الدليل على امتناعه واما كونه
عرضا وكيفا فموقوف على حلولها في النفس وهو ممنوع كما قد علمت فتذكر فان تاملت فيما افدناه ههنا وافدناه سابقا علمت
ان الحق لا يتجاوز عما قال هذا العلامة وان خالف اقوال الذين اشتهروا في قلوبهم الصور الحالة وكونها علما والحق احق بالاتباع

قوله بان الجوهر بعينها وجد في الذهن آه حاصله ان صح ان الجواهر الجزئية مع وجوب انحفاظ الذاتيات في انحاء الوجودات بل يجوز ان يتعلق الجوهر

في الذهن كيفاً فانما هو حاصل في الذهن كيفية ما اذا وجد في الخارج فجوهر قوله بناء على ان مرتبة الماهية متأخرة يعني ان مرتبة الماهية

متأخرة عن الوجود فالشيء يصير موجوداً اولاً ثم يصير شيئاً فاذا اختلف الوجود يختلف الماهية فالشيء اذا وجد بوجود في الخارج صار جوهراً

الخارجي جوهراً واذا وجد في الذهن صار بوجوده الذهني كيفاً نفسانياً قوله ضرورة ان الماهية ذاتياتها لا تختلف [illegible]

… فان اختلاف الذاتيات يوجب اختلاف حقيقة الشيء فكيف يبقى هذا الشيء هو ذلك الشيء ومن ههنا ظهر ان …

والصحيح الاحتمال التكوين كل شيء كان شيئاً آخر وقد تعقب … الصحيح ان الحكم بان بدن المرئي اليوم هو بعينه المرئي امس …

التكوين … تبين المرئي اليوم … وقد تعقب … ذلك المرئي امس … فساد هذا القول … قوله على

ان هذا القائل لا يمكن ان يحصل الخ يعني ان الصور … الانقلاب الى الكيفية بل هي جوهر فقد لزم كون الشيء الواحد جوهراً وكيفاً وليس …

فلم يحصل الجوهر في الذهن بل حصل شيء آخر يخالفه بالماهية وهو … والمثال مع ان الاكمل الوجود الذهني … على ان

الحاصل عين الشيء لا شيء آخر وما قال هذا القائل ان المراد بحصول الشيء في الذهن اعم من ان يبقى كما كان او ينقلب …

حصول الانسان في الدار اعم من ان يحصل بعينه او بمثله … قوله لا شك ان مرتبة المعروض … في الوجود المصدري فانه …

في تقرر الشيء في الواقع انما … الواقع بالوجود … التحقيقي الذي هو مصدر … وكان عين الشيء الموجود او غيره … الوجود

الذي به موجودية الاشياء … [illegible]

الاحكام قال في الحاشية … مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العارض … العارض ففي مرتبة المعروض

بالعدم … في تلك المرتبة … ارتفاع النقيضين فيها مع انه … العوارض

العدم الذي هو من العوارض هو العدم بمعنى السلب العدولي العدم الذي هو نقيض الوجود هو العدم بمعنى السلب البسيط … ارتفاع

النقيضين المستحيل انما هو ارتفاع النقيضين في نفس الامر واللازم ههنا ارتفاعهما في المرتبة وهو ليس بمستحيل لانه يرجع الى ارتفاع

المرتبة عن النقيضين مثلا ارتفاع وجود المعلول وعدمه في مرتبة وجود العلة يرجع الى ارتفاع العلة عن وجود المعلول وعدمه …

كما تراه العين بمجال التحقيق … نقيض الوجود في المرتبة سلب الوجود فيها على طريق نفي التقييد … سلب الوجود …

فيها اعني النفي المقيد فالقول بان … ليس في المرتبة بعينه قول بتحقق نقيض الوجود فيها على الطريق المذكور فمن قال ان ارتفاع

النقيضين في المرتبة يقول بتحقق السلب فيها من حيث لا يدري مع ان … سلب النقيضين …

محال في نفسه … ارتفاع النقيضين في ظرف يرجع الى اجتماعهما في ذلك الظرف …

… في ذلك الظرف … نفي الوجود … سلب الوجود … سلب النقيضين

النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب التحقيق [illegible] العدم بالمعنى الاول اذ الكلام [illegible] سلب الوجود بمعنى

المقيد بالسلب الثابت بالمعنى المقيد [illegible] النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عن احد النقيضين كسلبهما عنه من حيث

ضرورة فاستلزم الحمل بين الوجود والعدم عن ان يكون لما فرض ان يكون مع ذلك لا سلب [illegible] والمعلول عدم في مرتبة العلة

الى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبهما عنه انتهى حاصل الجواب الاول ان كون العدم الذي في المرتبة من العوارض الذي

من العوارض السلب الثابت هذا ليس نقيضا لوجود العارض في مرتبة المعروض حاصل الجواب الثاني منع الملازمة

بين ان لا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض [illegible] صدق تلك المرتبة بناء على تجويز ارتفاع النقيضين في المرتبة

الى ارتفاع المرتبة عنهما فان حاصل كون العارض في مرتبة المعروض [illegible] حاصل كون العدم في مرتبة

وظاهر [illegible] تحقيق [illegible] الجواب الثاني وتقوية الاول الحاصل ان [illegible] سلب المقيد بنقيض وجود

العارض في مرتبة المعروض سلب [illegible] في تلك المرتبة ومن الضروريات انهما [illegible] ارتفاع ومن [illegible] ارتفاعهما

فقد تحقق عنده ارتفاع وجود العارض في مرتبة المعروض ونقيضه فقد اعترف بتحقق عدمهما [illegible]

يرجع ارتفاع الوجود في المرتبة والعدم فيها الى ارتفاع المرتبة عنهما [illegible]

عن كونها عين [illegible] النقيضين [illegible] ترجيحان انه لا تناقض فيه واما اذا اخذ سلب

المقيد فلا يرجع الى ارتفاع المرتبة عن احدهما بل الى ارتفاع المرتبة عن الوجود وعدم ارتفاعها عنه لانه اذا كان يرجع احد النقيضين

الى شيء يرجع النقيض الآخر الى نقيضه فاذا كان يرجع ارتفاع الوجود في المرتبة الى ارتفاع المرتبة عن احدهما بل الى ارتفاع المرتبة

عن الوجود وثبوت الوجود في المرتبة يرجع الى ثبوت المرتبة للوجود ونقيض الوجود في المرتبة سلب الوجود في المرتبة وهو العدم في

المرتبة فقد لزم ان يرتفع المرتبة عن الوجود ويرتفع ارتفاعها وهو بين الفساد [illegible] لكن الظاهر ان المجيب اخذ

النقيضين المتصورين بهما الوجود في المرتبة وثبوت سلب الوجود في المرتبة بناء على ان المورد يزعم كون السلب العارض في

مرتبة المعروض [illegible] الحاصل ان النقيضين المتصورين يجوز ارتفاعهما لان حاصل ارتفاعهما يرجع الى ارتفاع المرتبة عنهما لا الى

ارتفاع ثبوتهما الى الموضوع حتى [illegible] بناء على استحالة ارتفاع الثابت وسلبه الثابت عن الموضوع الموجود ارتفاع النقيضين

فان قلت [illegible] الى الجواب الاول قلت [illegible] لان المجيب بهذا الجواب لم يجب به ثانيا ولم يذكر الجواب الاول

فافهم **قوله** فلان التقدم بالطبع يتقدم بحسب الوجود والاستناد ارتباط مصحح لدخول الفاء بين وجودي الشيئين من دون ترتب بينهما

بحيث يتوقف الثاني على الاول [illegible] بهذا انه يكون بين الشيء والعلل الناقصة فوجود المعلول لا يكون في مرتبة

العلة **قوله** والتقدم بالعلية يتقدم بحسب الوجوب وهو الارتباط المصحح لدخول الفاء بين وجوبي الشيئين فوجوب

المعلول الكون في مرتبته وجوب الفاعل المستقل بالتأثير فيه انما يكون من الشيء وبين الفاعل المستقل بالتأثير **قوله** ذهب بعض
المحققين آه حاصله منع كون العلم كيفا لان المقولات اقسام للموجود الخارجي فالعلم خارج عن المقسم وعدهم اياه من الكيف
مسامحة والعلاقة مشابهته بالكيفيات القائمة بالموضوع في الافتقار الى المحل وعدم اقتضاء القسمة والنسبة
دافع لجميع التقادير كما لا يخفى لكن القول بالمسامحة لا يخلو عن بعد **قوله** اجاب بعض الافاضل آه حاصله منع كونه من مقولة
والتسمية بالكيف بمعنى آخر ليس بمقولة فلا بد من اشتمال هذا الجواب ايضا دافع للتقادير الثلث على تقدير تمامه ثم انه يرد عليه ان الشيخ
عد العلم من مقولة الكيف فيبقى الايراد كما كان سيما انكان المعنى آخر لا فائدة من ارتكاب المسامحة كما ارتكب المحقق
فهو الجواب [illegible] ان الكيف معنى آخر هو عرض عام مشترك **قوله** بعد تسليم ان القوم يطلقون الكيف آه فيه اشارة الى الرد
بان القوم لم يظهر في كلامهم معنيان اصطلاحيين يطلقونه على العلم هذا ولعله اخذه من قول الشيخ في عيون الحكمة فانه ذكر للعرض
معنيين احدهما الموجود في الموضوع والثاني ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت في موضوع والمعنى الثاني هو المشاكل الجوهر [illegible]
فالظاهر ان المقولات المتباينة الاقسام هي هذا المعنى الثاني والشيخ صرح ان العلم عرض بالمعنى الاول دون الثاني
فعلم انه غير مندرج تحت الكيف المقولة ثم قد وجد في بعض المواضع بعد تعريف العرض بالمعنى الاول التقسيم الى الكيف وغيره
[illegible] التقسيم [illegible] في الكيف وفي سائر تقسيماتها اصطلاحان يكون اقسام المعنى الثاني مقولة دون الاول لان الكيف يكون
حاملا من الكيف المقولة بخلاف الاقسام الآخر فانها اخص من المقولات فانها لا تصدق على الصور الذهنية فلا يصح تحتها
قابل **قوله** الشكل بالصورة الجزئية الحاصلة آه لانها مقتضية للقسمة فلا يصدق عليها الكيف بالمعنى الذي جعله عرضا عاما
والنفي لا يصدق على صورة الاضافة فانها مقتضية للنسبة فلا يصدق الكيف العرض العام ايضا ولا يذهب عليك ان
المقتضين [illegible] وان [illegible] او المحل فذلك المعنى مقولة ايضا ولك ان تجيب عن الاول بان اقتضاء القسمة اللاحقة في رسم الكم
[illegible] وفي رسم الكيف عدم اقتضائها باقي المحل بمعنى ان المحل ينقسم بانقسامه وليس الصورة الحاصلة من [illegible]
الحاصلة لا تنقسم بانقسامها ولكنه [illegible] عن الثاني بان النسبة اللاحقة في رسم الاضافة [illegible] في رسم الكيف عدم
العرض بحيث لا يعرض لموضوع الا ويعرض عرض آخر لموضوع آخر يكون كل منهما معقولا [illegible] بالقياس الى موضوع الآخر
وهذه النسبة منتفية في الصورة الذهنية للاضافة اذ هما العرضيان لموضوع واحد من حيث هما [illegible] فانه التحقيق
في هذا المقام فتأمل **قوله** اذ حصلت في الاذهان بحصول ما هي صفة آه وحاصل هذا الجواب منع اتحاد العلم والمعلوم بالذات
فان العلم عبارة عن صفة حاصلة من حصول الصورة وهذا الوصف محمول على الصورة ومتحد بها الحمل
حملا بالذات والاعراض حملها عليها في الخارج لان ما في مرتبة الذات لا يختلف ذهنا وخارجا بل الحمل بالعرض [illegible]

٥٢

٥٢

المحمول الكاتب على الانسان في هذا العروض فتطبيق العلم على الصورة كما العليق الكاتب على الانسان وعلى هذا التقرير تحصيح اتحاد العلوم بالذات بيان بان يصدق عليه العلم من الصورة العلمية بتحصيح العلوم لان هو علم حقيقة تحصيح مع المعلوم ثم نقول ان الوصف العارض الصورة بمعنى الخارج المحمول ان كان كيفا وعرضه الذي هو الصورة تابع للذي الصورة اي جوهر الجوهر ان كيفا فكيف ان كان كم وعلى ما قررنا الايراد واما ورود ان هذا الوصف اما قائم بالنفس فيلزم ان يكون فيها امران احدهما صورة المعلوم والآخر هذا الوصف المنتقل الى قول شارح التجريد وقد العلامة المحشي رحمه قيل ان ما قائم بالصورة فيلزم كون الصورة عالمة لقيام العلم بها وكذا الايراد ايضا ان هذا الوصف ان قائم بالنفس لزم ان لا يكون من عوارض الصورة وكان قائم بالصورة فيكون متصفا به لم يكن من الكيفيات النفسانية وهذا الامر اذا اختار الشق الاول نقول قيامه بالنفس هو بعينه قيام الصورة بها بحكم الاتحاد والوجود بينهما وهذا النحو من القيام كاف في حمل المشتق الذي هو العالم وكونه عارضا بمعنى المحمول اللازم كون الصورة عالمة بعيد من العلم بيان العروض الذي يوجب حمل المشتق العروض بمعنى المحمول الا العروض بهو ... من هو ... فرق فارق بينه المحشي شارح التجريد ... [illegible] ... في زعم المحشي ان حصول الصورة كاف في الا فاي حاجة الى الوصف ان شئ او احسن الكشف اما المحشي فلم يقل بقيام الوصف المغاير وجود الصورة فحصول الصورة الذهني بعينه حصول الوصف فكان ما ينافيه ولما كان الوصف المذكور من لوازم وجود الصورة الذهني فلا يمكن جعله للنفس من دون حصول الوصف المتقابل فيه فانه موضع تامل ثم هنا اشكال هو ان الوصف المذكور صورة والصورة جوهر فالوصف جوهر بالشكل الاول وان شئت قلت الصورة فالوصف المذكور وهو كيف فالصورة كيف فلزم صدق الجوهر الكيف على شئ اللهم الا ان يقال فلا يلزم صدق الكيف على الصورة والجوهر على الوصف لاختلاف ... ان يكون عرضا فلا يلزم الا ان البحث ... ثم قول الوصف انكار اتحاد العلم بالمعلوم ... الى الجواب ... هو ان الكلام في العلم الذي هو مبدء للانكشاف ويكون مصداقا للعالمية فنقول الوصف الذي زعمه عالما ومصداقا مع اتحاد في الوجود ... لا عليها العين اتحادهما بالذات بان يكون وجود الصورة وجود العالم حقيقة وبالذات لان موجودين متحققين بوجود واحد محال ضرورة ان الوجود يتعدد بتعدد المحل لان ... قائم بمحل فالوجود ان اثنان ... قيام عرض واحد بموضعين ... بل بالجميع ... بل انما يكون الوجود للصورة بالذات بان يكون هي موجودة بالذات وموصوف بالعرض بان يكون ... وعلى ... بالعرض ... من ... يكون ... مصداقا للعالمية ومبدء للانكشاف فيلزم ... الى ان يكون ذلك المنشاء للصورة في العلم ...

الاشكال او امر آخر قائما بالصورة فهو العلم ويلزم كون الصورة حالة او امرا قائما بالنفس فهو العلم فتذكر الى هنا [illegible]

فالجواب [illegible] لا يرفع الاشكال بالتقريرين الاولين لان الصورة عرض [illegible] من مقولات العرض [illegible]

[illegible] من مقولات العرض [illegible] الصورة علما او كان العلم شيئا آخر [illegible]

[illegible] فلا يرتفع [illegible]

[illegible] الجواب لا يحتاج الى اختراع هذه الحالة [illegible] على الصورة فافهم

تمت الحاشية الى المذهب المنصور

غلطنامه حاشیه بحر العلوم [illegible]

صحيح	غلط	سطر	صفحه	صحيح	غلط	سطر	صفحه	صحيح	غلط	سطر	صفحه
صارا	صار	56	30	ذوا الاثنتان	ذا الاثنين	12	39				
لا يرى على النفس	لا يرى	27	22	ليس اجزاء	ليس اجزاء	[illegible]	39				
بعيد	بعيد	41	23	الايجابات	الايجابات	21	39	التصور	التصور	3	5
لسابقة	السابقة	3	24	لا غائبة	لا غائبة	15	43	على تقديره	على تقدير	10	5
وجوبا	وجودا	[illegible]	26	بها الايجاب	بها الا ايجاب	22	43	تعدد	تعداد	18	6
بالتصورات	بالتصورات	35	27	ولا يلزم منه	ولا يلزم منه	4	44	في الحس	في الحسن	20	7
قولي في التقرير	قول في	1	28	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

غلطنامه کشف المکتوم

صحيح	غلط	سطر	صفحه
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

[illegible]